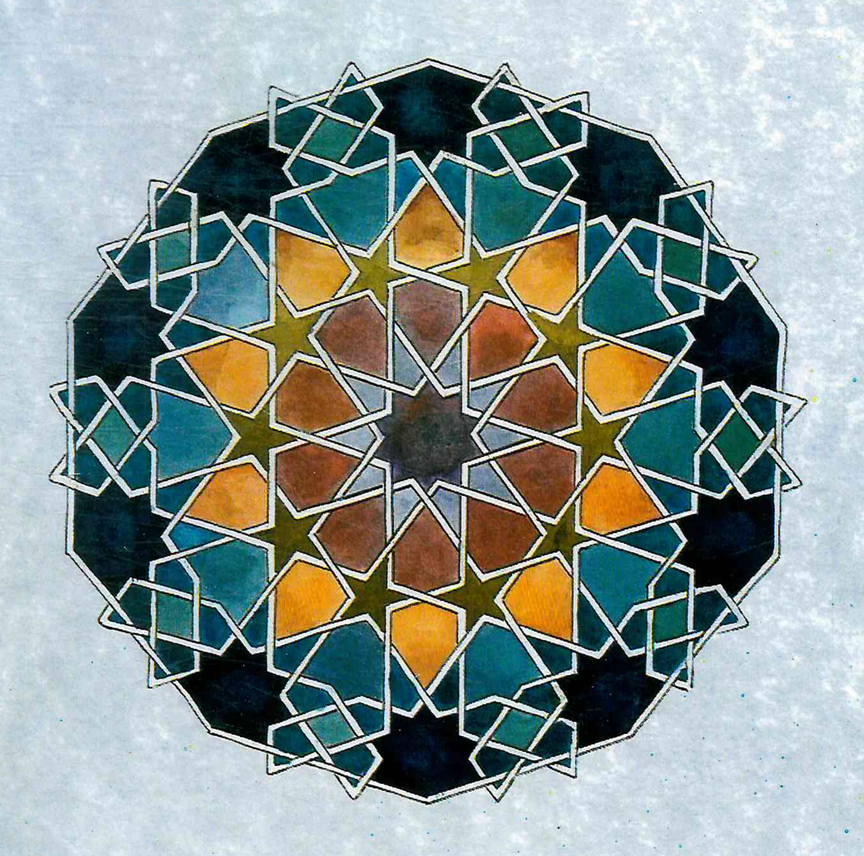
منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



منشورات ضفاف
Editions Difaf

أ.د. محمد الأوراغي

محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي



قضايا لسانية

محاضرات
في تطبيقات النحو التوليفي

أ.د. محمد الأوراغي

- كاتب من المغرب

- صدر له عن ضفاف:









كل نموذج نحوي يلزمه أن يلتئم من جهة عليا مع النظرية اللسانية التي تتوقعه، وأن يتوافق بنيةً ووظيفةً من جهة دنيا مع اللغة أو اللغات التي يصفها، ولا يصحُّ نحو بخلل فيه من إحدى الجهتين. ومما يشهد لسلامته بدءاً أن يكون بناء النموذج النحوي مطابقاً للنحو الذهني، أي لمختلف العمليات الكلامية والقولية في تسلسلها كما يقوم بها الفرد وهو يتواصل باللغة.

ومن جملة ما يترتب عن صحَّة بناء النموذج أن يتفوق في المقارنة النحوية بينه وبين سائر الأنحاء القديمة والحديثة، وإلا لا مبرر لإنشائه. وأن يجمع وصفُه للغة بين الكفايات الثلاث: الكفاية الوصفية، والكفاية التفسيرية والكفاية النفسية. وأن تكون معالجته للظواهر اللغوية خالية من كل الثغرات الملحوظة في أوصاف النحويين المتقدمين والمتأخرين من التراثيين والغربيين. وأن يُجدِّد في المعرفة اللغوية وفي تطبيقاتها في تحليل الخطاب وإعراب القرآن.

إن اختبار النحو التوليفي الموضوع لوصف العربية وغيرها من اللغات البشرية أهم بكثير من بناء هذا النموذج، ولذلك خصصنا له هذا الجزء من كتاب المحاضرات في النظريات اللسانية والنماذج النحوية. ومحتواه مجرد تمهيد لأشكال التطبيقات النحوية.





منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com

محاضرات
في تطبيقات
النحو التوليفي

طبع في لبنان

محاضرات
في تطبيقات النحو التوليفي

الجزء الثاني

أ.د. محمد الأوراغي

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com





الطبعة الأولى: 2018 م - 1439 هـ

ردمك 978-614-02-1548-1

ردمك 978-9938-929-23-2



كلمة للنشر والتوزيع

12 نهج بيروت، 2080 أريانة - تونس

الهاتف: 0021671703355 - الفاكس: 0021671706253

البريد الإلكتروني: info@kalima-edition.com



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

9 شارع محمد دوزي برج الكيفان

الجزائر العاصمة

هاتف 0776616609

e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com

هاتف بيروت: 9613223227+

المحتويات

استهلال

الحمد لله الذي ميّز بنور العقل وعلّم البيان، وعبّد بالعلم وحضّ على الاستزادة من العرفان، ومنّ بالحكمة على الأخيار من عباد الرحمن، وحثّ على النظر الذي يعصم الفكر من الضلال، وحذّر من تقليد غير المعصوم بنص القرآن، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الرسل وأفضل الأنبياء بما أوتي من جوامع الكلم، وعلى آل بيته الأخيار وصحابته الأبرار الآمرين بالتفقه في الشريعة والتفهم في العربية.

وبعد، فإن تمام معرفة اللغة بتمام علم نحوها الموصوف من ذوي الخبرة في دراسة هذه الأداة. فبعلم النحو تنتقل المعرفة اللغوية المكتسبة سماعاً وتقليداً إلى معرفة متقنة يقيناً. ومن هنا جاءت الحاجة إلى النحو في كل المجتمعات اللغوية، وإن كانت لغاتُ الكثير دارجةً على ألسنتهم في كل حين وفي كل مجال من غير لغة دخيلة تفسد الأصيلة.

ولا شيء يُوصف وصفاً واحداً في الدهر كله. لأنه ليس من عمل الإنسان أن يأتي وصفُه للغة في المرة الأولى وصفاً تامّاً مستوفياً كافياً. فلا هو بالحاجة إلى إعادة النظر، ولا اللغة بحاجة إلى وصف آخر.

أول نسخة لنحو اللغة العربية ظهرت في الوصف المدوّن في كتاب سيبويه خلال القرن الثاني للهجرة. وثانيها اقترنت بظهور نحو اللغة العربية التوليفي في العشرينات من القرن الهجري الحالي.

يُعدُّ نحو اللغة العربية التوليفي النسخة الثانية لنحو العربية، لأنه نحو وليد نظرية لسانية مبنية على محور استبدالي متميز، ومنبثقةٌ من الخصائص النمطية للعربية ومثيلاتها من اللغات البشرية، ولأنه نحو توافرت فيه الكفايات الأربع:

الوصفية، والتفسيرية، والنفسية، والحاسوبية. وقد ثبت ذلك بالبرهنة الكافية أولاً من خلال الوصف المعرِّف بالنظرية اللسانيات النسبية في العديد من المحاضرات، وثانياً من خلال الوصف التشريحي لبنية نموذج النحو التوليفي المقدَّم في محاضرات أخرى. وقد واصلنا العمل باختبار جدوى هذا النموذج في محاضرات الفحص والتطبيق الملخَّصة في هذا الكتاب.

ولم يكن لهذا العمل، ولغيره مما سيظهر في حينه بمشيئة الله، أن يخرج إلى الوجود بشتى الوسائل لولا المدد والعون من الله جل جلاله، ولولا ما لقيناه من الحظوة والتشجيع وتوفير كل أسباب التيسير من لدن الفاضلين المحترمين؛ الدكتور حسن النعمي المدير التنفيذي لمركز دراسات اللغة العربية وآدابها، والدكتور عبد الله القرني المدير المساعد للمركز والمنسق العلمي لوحدات البحث. إليهما أتوجه بالشكر الجزيل على حسن العناية وجميل الصنيع. كما أشكر السادة الأساتذة الذين تابعوا معنا الحلقات الثلاث. الأولى في النظرية اللسانية، والثانية في نموذج نحو اللغة العربية التوليفي، والثالثة في الاختبار المراسي للنحو التوليفي. إلى الجميع كل الشكر والثناء والتقدير.

محمد الأوراغي

الرياض في 25 رجب الفرد 1437

الفصل الأول

بنية نحو اللغة العربية التوليفي



مقدمة

اختبار النحوي التوليفي الموضوع حديثاً وصف اللغة العربية يكون بإثبات قدرته الكافية في المجالات الثلاثة:

أولاً. وصف ظواهر من اللغة العربية وصفاً تجتمع فيه الكفاياتُ الثلاث: (أ) الكفاية الوصفية؛ (أن يأتي الوصف بلغته الاصطلاحية مطابقاً للموضوع الموصوف؛ لا يتضمن شيئاً ليس في الموصوف، ولا يترك شيئاً غيرَ موصوف). (ب) الكفاية التفسيرية: (البرهنة على صدق الوصف). (ج) الكفاية النفسية: (أن يأتي الوصف النحوي موافقاً لفهم المتكلم)

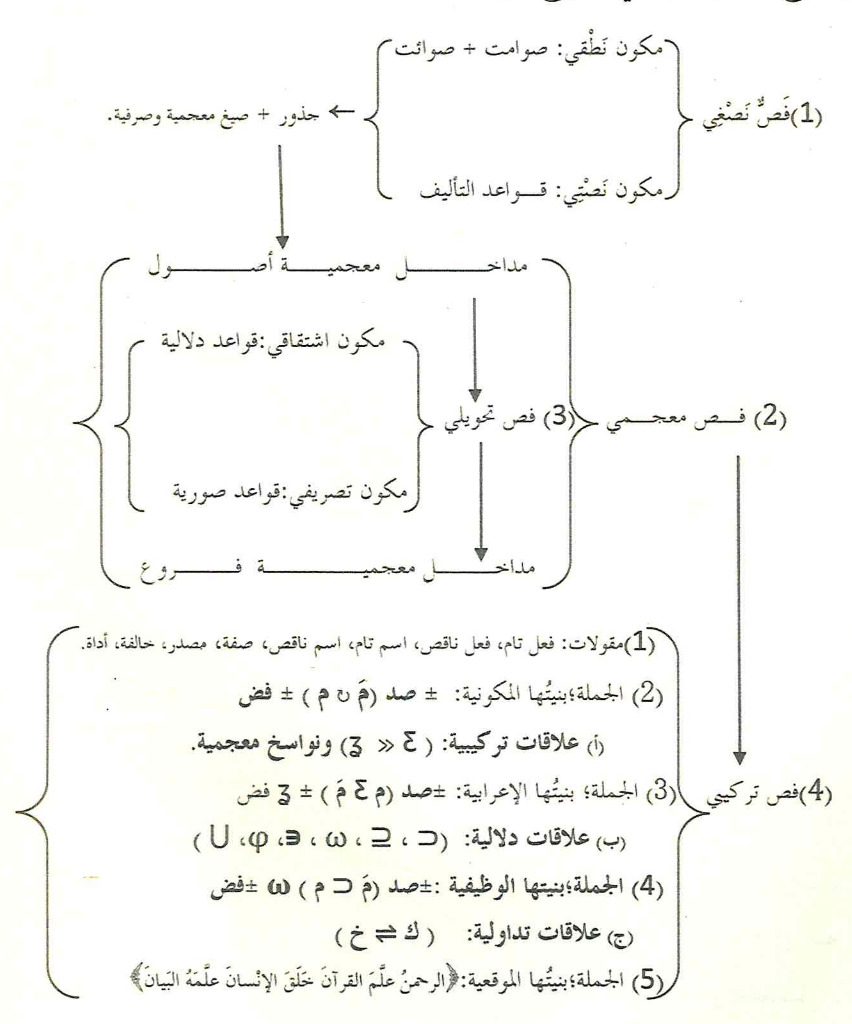
ثانياً. إعراب ما وصل من إنجازات المكلمين بالعربية إلى مستويات راقية في أنتاج العبارة اللغوية. ويكون المراد من إعراب النحو محصوراً في وصف المعرفة اللغوية التي استعملها المتكلم فعلاً إما في تركيب أقواله بغيةَ تبليغ مقاصده إلى مخاطبيه، وإما في تأويل ما بلغه من أقوال غيره لفهم مقاصدهم. وبهذا المعنى سيكون المعنى الاصطلاحي للإعراب في النحو التوليفي أوسع من معناه في النحو المدرسي التراثي.

ثالثاً. أن تكشف المقارنة بين النحو التوليفي والنحو التراثي المدون في كتاب سيبويه عن صرامة علمية في النحو الجديد ووضوح صريح في بنيته الداخلية وفي لغته الاصطلاحية وعباراته الوصفية لنسق اللغة العربية.

أما معالجة الظواهر اللغوية معالجة توليفية، وهو الاختبار الأول للنموذج النحوي، فينبغي أن تأتي موافقة لمستلزمات بنية النحو التوليفي المطبَّق، إذ منه تُستلُّ كلُّ المفاهيم الواصفة للظاهرة اللغوية موضوع المعالجة التوليفية. وبفضل ذلك يتعيَّن أن يأتي وصفها مستوفياً للكفايات المطلوبة في الوصف، وخالياً من كلِّ ضروب الثغرات الكامنة في أوصاف المتقدمين والمتأخرين لنفس الظواهر.

1. نبذة مختصرة عن النحو التوليفي

وفي البدء يحسن التعريف بنموذج النحو التوليفي ملخَّصاً في التمثال الآتي في الصفحة الموالية مع تعليق مبسط يذكر بتفاصيله المعروضة في ما سبق من محاضرات في موضوع النحو التوليفي المتوقع من نظرية اللسانيات النسبية.



الملاحظ في بنية النموذج أعلاه أن خَرْجَ الفص النصغي يتألف، فضلاً عـن الجذور والصيغ المعجمية دَخْلِ الفص المعجمي، من صيغ صرفية دخـل الفصـل التحويلي في حشو المعجم. وأن الفص التحويلي مكلف بتوليد المداخل المعجميـة

الفروع من أصولها. ومحتوى المعجم الصنفان من المداخل، وهما خرج المعجم ودخل التركيب. ولا بأس من اقتضاب القول في الفصوص الأربعة.

2. محتوى الفَصّ النَّصْغِي

يتألف محتواه من مكونين: الأول نَطْقي يضم عدداً محصور من الصوامت والصوائت. والثاني مكون تَصْتي يضم قواعد التأليف. وهي في العربية من اللغات الجذرية صنفان: قواعد تأليف الصوامت لتكوين الجذور، من قبيل: (إذا اجتمع في جذر حلقيان قدم المجهور على المهموس). وقواعد تأليف الصوائت لتكوين الصيغ، من قبيل (لا خروج من كسر إلى ضم بناء لازماً ومن غير حاجز أجدر).

تنحصر مهمة الفص النصغي في إمداد المعجم بقولات المداخل المعجمية الأصول، وبالصيغ المعجمية الأصول أيضاً. وإمداد الفص التحويلي بالصيغ الصرفية لتي بواسطتها يتم تحويل المداخل المعجمية الأصول إلى مداخل فروع.

3. الفص المعجمي

يستلم الفص المعجمي من الفص النصغي قبله الجذور والصيغ الأصول لإفراغ الجذر الرخو في الصيغة القالب، ويكون الناتج قَوِلَةً منطوقة مسموعة، وهي جاهزة للاقتران بالكلمة المفهومة لتكوين مدخل معجمي. كما يستلم من الكون الذهني ما فيه من الكلمات المفهومة فيقرنها بالقولة ويكون الناتج مدخلاً معجمياً أصلاً: وهو المدخل الذي لا يُؤخذ من غيره ويسري في فروعه. ويشكل هذا المنتَج دخلاً للفص التحويلي.

4. موقع لفص التحويلي ووظيفته

موقعه في حشو الفص المعجمي بين مداخله الأصول والمداخل الفروع. وظيفته محصورة في توليد بعض المداخل المعجمية من بعض. ومحتواه يتألف من مكونين اثنين:

مكون اشتقاقي؛ محتواه قواعد اشتقاقية ذات طبيعة دلالية لتوليد بعض الكلمات المفهومة من بعض، من قبيل (معنى المطاوعة لا يُشتق من الفعل القاصر أو اللازم).

ومكون صرفي؛ محتواه قواعد بنائية ذات طبيعة صورية لنقل قولة المدخل من صيغة وزنية إلى أخرى، منها (إذا تجرد اللَّيِّنان (و، ي) من الصائت في طور من تصرفهما انقلبا إلى مثل حركة ما قبلهما). ويكون إنتاج الفص التحويلي محصوراً في المداخل المعجمية الفروع المستمدة من أصولها مباشرةً أو بواسطة.

5. الفص التركيبي

موقعه بعد المعجم مباشرة؛ دخْله خرجُ المعجم الذي هو عدد غير محصور من المداخل المعجمية المختزنة في أذهان الناطقين باللغة. وكل مدخل معجمي عبارة عن كلمة مفهومة مقترنة بقولة مسموعة اقترانَ الكلام المفهوم بالقول المسموع. وعليه يمكن صوغ محتوى المعجم في كل اللغات الصياغة التالية:

معجم ← {(ك/ق)$_1$، (ك/ق)$_2$، (ك/ق)$_3$...(ك/ق)$_ن$}.

يستلم الفص التركيبي من الفص المعجمي محتواه ويُجري على مداخله العمليات التالية:

أولاً. تنظيم المداخل المعجمية غير المحصورة في بضع مقولات معجمية تركيبية (مركية). وعددها في نحو اللغة العربية التوليفي ثماني مقولات هي: {فعل تام، فعل ناقص، اسم تام، اسم ناقص، صفة، مصدر، خالفة، أداة}. ولهذه المقولات الثماني دور إرشاد المداخل المعجمية إلى مواقعها في البنية المكونية للجملة.

ثانياً. إنشاء بنية مكونية للجملة وهي عبارة عن نواة إجبارية تتكوَّن من مسند (م) ومسند إليه (مَ) ليس لأحدهما رتبة خاصة في تركيب العربية من اللغات التوليفية فضلاً عن أرباض اختيارية أحدهما صدر (صد) والآخر فضلة (فض). وهو ما سبق التعبير عنه بهذه الصيغة:

الجملة؛ بنيتُها المكونية ← ± **صد** (مَ ↻ م) ± **فض**.

ثالثاً. إدماج المداخل المعجمية في مواقعها من البنية المكونية بإرشاد من المقولات المركبة. ويجري الإدماج وفق الأوامر التالية:

- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصر (م).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل الناقص يلزمه أن يُعوض في ربض البنية المكونية للجملة عنصر (صد).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصر (مَ)، وفي ربضها يعوض عنصر (فض).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص يلزمه أن يُعوض في ربض البنية المكونية للجملة عنصر (فض). وقد يعوض في نواتها عنصر (مَ).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة يلزمه أن يُعوض في نواة البنية المكونية للجملة عنصري (مَ Ù م) وفي ربضها عنصر (فض).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة المصدر يكون له في البنية المكونية تصرف الصفة.
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الخالفة فإنه يُعوض في البنية المكونية للجملة ما يعوضه ما ناب عنه من المداخل المنتمية إلى المقولات الست السابقة. فإذا نابت خالفة عن فعل تام عوضت عنصر (م) في النواة. وإذا نابت عن اسم تام عوضت في النواة (مَ) وفي الربض (صد). وكذلك يسير الأمر في الباقي.
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة فإما يكون علاقياً يجمع بين طرفين في البنية المكونية للجملة وبين الجمليتين. وإما أن يكون اقترانياً، وهو عندئذٍ إما أن يقترن بالفعل فيعوض معه ما يعوضه الفعل، وكذلك الأداة المقترنة بالاسم. وإما أن يقترن بنواة الجملة وموقعه عندئذ عنصر (ص).

بعد إدماج المداخل المعجمية في البنية المكونية للجملة بواسطة المقولات المركية، يقوم الفص التركيبي بعملية إدراج علاقتين تركيبيتين اثنتين: يبدأ بإدراج علاقة الإسناد (ع) في نواة الجملة الإجبارية بين المسند (م) والمسند إليه (مَ)، ويُثنّي بإدراج علاقة الإفضال (ڒ) بين النواة والفضلات في الربض.

وعندئذ تنتقل الجملة من بنيتها المكونية المعبر عنها كالتالي

[± **صد** (مَ ↻ م) ± **فض**]

إلى بنيتها الإعرابية [±**صد** (م ع مَ) ± ڒ **فض**].

وتكون علاقة الإسناد (ع) عاملة لحالة الرفع في طرفيها المسند (م) والمسند إليه (مَ)، وعلامة الرفع في العربية الضمةُ أو ما ينوب عنها. تظهر الضمة على المعرب وضعاً وموضعاً وتُقدَّر على المبنى وضعاً المعرب موضعاً.

وقد تُنسخ الضمة بنواسخ معجمية. كالنواسخ الحرفية التي تجلب للمسند إليه (مَ) فتحةً لإبطال الضمة علامة رفعه. والنواسخ الفعلية التي تجلب فتحة للمسند (م) لإبطال الضمة علامة رفعه. والنواسخ المركبية من فعل ذهني التي تجلب فتحتين لإبطال ضمّتَيْ علامتَيْ رفع المسند والمسند إليه. ومن النواسخ المعجمية جوازم الفعل المضارع وفواتحه التي تُبطل ضمتَّه بما يجلبه بعضها من سكون والبعض الآخر من فتح. ومن النواسخ المعجمية حروف الإضافة التي تجلب كسرة لإبطال الفتحة علامة نصب الفضلات.

إذن، في البنية الإعرابية للجملة يستلم المسند والمسند إليه حالتَيْ الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد (ع)، ويستلما الضمةَ علامةَ الحالة، وتتلقى الفضلات حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال (ڒ)، كما تستلم الفتحة علامة الحالة.

وبعد إعداد البنية الإعرابية بما أجرى عليها الفص التركيبي من العمليات الموصوفة سابقةً يُخضِعها مجدداً لعمليات أخرى تتنقل بموجبها إلى البنية الوظيفية المعبر عنها بما يلي: [±**صد** (مَ ⊃ م) ω ±**فض**].

وتتلخص عمليات هذه المرحلة في إدراج العلاقات الدلالية التالية: (⊂، ⊇، ω، ∈، φ، U) بين مكونات البنية الإعرابية، حيث تكون هذه المكونات قد

استلمت حالتَيْ الرفع والنصب وما يُعرِب عنهما من علامات، وما قد يُبطل تلك العلامات بسبب النواسخ.

إدراج العلاقات الدلالية عمليةٌ يضبطها الفص التركيبي بإجراء جديد على مقولة الفعل التام الذي يعوض، بموجب خصائصه الذاتية، عنصرَ المسند (م) في البنية الإعرابية. ويتلخص هذا الإجراءُ الجديدُ في التفريع المقولي للفعل التام بحسب ما يمثل معه من الموضوعات التي يتطلّع إليها الفعل التام. ونلخص بعجالة التفريع المقولي لأهميته في انتقاء العلاقة الدلالية التي ينبغي إدراجها. فنقول بالتالي:

كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام فهو حدث يتطلع إلى موضوعين اثنين: أحدهما تجمعه به علاقة السببية (⊃)، لأنه هو السبب في خروج الحدث من العدم إلى الوجود، والآخر تجمعه به علاقة العلية (ω) لأن هو الشاهد على تحقق الحدث فعلاً.

كل حدث تطلع إلى الموضوعين ومثُلا معه في الجملة فهو فعل متعدٍّ؛ مثل (هدم). ويكون من خصائص الفعل المتعدي أن ينتقي علاقة السببية (⊃) التي في الموضوع السبب وظيفة الفاعل (فا) النحوية، كما ينتقي علاقة العلية (ω) التي تعمل في الموضوع الشاهد وظيفة المفعول (مف) النحوية.

كل حدث تطلع إلى الموضوعين و لم يَمثُل معه في الجملة إلا أحدُهما فإن الماثل معه لا يخلو إما أن يكون الموضوع الشاهد على تحقق الحدث، وذاك الحدث هو الفعل القاصر؛ مثل (هلَك) المتميز بانتقائه لعلاقة العلية (ω) العاملة لوظيفة المفعول النحوية في الموضوع الشاهد. وإما أن يكون موضوعاً جامعاً بين كونه سبباً وشاهداً في آن وحد. وهذا الحدث هو الفعل اللازم؛ مثل (هرَب)، المتميز بانتقائه لعلاقتَيْ السببية (⊃) والعلية (ω) المدمجتين في علاقة السبلية (⊇) التي تعمل في الموضوع السبب الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه).

ومن الأفعال ما يكون متشبعاً دلالياً؛ إذ يدل دلالة المطابقة على معناه ويدل دلالة التضمن على معنى فعل آخر، ويتطلع عندئذ إلى موضوعات ثلاثة، ينتقي لها علاقات دلالية ثلاثاً: تجمعه بالأول علاقةُ السببية (⊃) التي تعمل فيه وظيفة الفاعل، وتجمعه بالثاني علاقةُ السبلية (⊇) التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به. وتجمعه

بالثالث علاقة العلية (ω) التي تعمل فيه وظيفة المفعول. ويشكل هذا الضرب صنف الفعل المتخطي؛ مثل (أعطى).

أما علاقة اللزوم (φ) فتنتقيها نواة الجملة بمكونيها المسند والمسند إليه بصرف النظر عما يُعوِّضُهما من المداخل المعجمية. ويكون انتقاء علاقة اللزوم (φ) لربط النواة بفضلاتٍ تتطلع إليها، فتعمل العلاقة (φ) في كل منها وظيفةً نحويةً مناسبةً لمقولة حاملها. لتوضيح العبارة بالمثل نركب الجملة التالية:

(وقف⊇الناسُ) φمصطفين البارحةَ وِقْفَةَ اليائس أمام المخبزة وقوفاً طويلاً ومرورَ المتسولين طمعاً في الرغيف.

علاقة اللزوم (φ) تقوم بين نواة الجملة (وقف⊇الناسُ) وفضلاتٍ تقتضيها، فتعمل في كل منها وظيفة مغايرة بشرطٍ في حامل تلك الوظيفة. ويكون تفصيل ذلك كما يلي:

علاقة اللزوم (φ) تعمل «وظيفة الحالية» في المركب الاسمي (مصطفين) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الصفة[+ج+ح]. وتعمل «وظيفة التوقيت» في المركب الاسمي (البارحة) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص[−ج+ز]. كما تعمل «وظيفة التهييء» في المركب الاسمي (وقفة اليائس) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مصدر الفعل المذكور في النواة على وزن (فِعْلَة). وتعمل أيضاً «وظيفة التمكين» في المركب الاسمي (أمام المخبزة) بشر بشرط أن يكون حاملها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقولة الاسم التام [+ج−ز] المتسع لغيره. وتعمل «وظيفة التكييف» في المركب الاسمي (وقوفاً طويلاً) بشر بشرط أن يكون حاملها مصدراً[+ح−ز] للفعل المذكور في نواة الجملة. وتعمل «وظيفة الماعية» في «المركب الواوي» (ومرور المتسولين) بشرط دخول «واو المعية» في تكوينه. وتعمل كذلك «وظيفة الغائية» في المركب الاسمي (طمعاً في الرغيف) بشرط أن يكون حاملها مصدراً[+ح−ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة. وبقي من وظائفها النحوية أن تعمل علاقة اللزوم «وظيفةَ التكميم» في فضلة تقتضيها النواة بشرط أن يكون حاملها مصدراً للفعل المذكور في نواة الجملة على وزن (فَعْلَة)

كما في (شربوا من مياهها شَرْبَةً أو شربتين). وأن تعمل أخيراً «وظيفة التبيين» بشرط أن يكون حاملها اسماً تاماً، كما في (سالت الأنهار ماءً ودماً).

وأخيراً تندرج علاقة الانتماء (∋) في نواة الجملة بين مدخلين معجميين ينتميان إلى مقولة الاسم التام، بشرط أن يكون أولهما خاصاً وثانيهما عاماً كما في (الماء سائل، الثلج جامد، الهيدروجين غاز)، ولا ينعكس ترتيبهما. وهذه العلاقة (∋) لا تعمل وظيفة نحوية. إذ التركيب معها تركيبُ تقييد كما تداولَه المناطقة قديماً، وليس تركيب إسناد. أما علاقة الإضافة (U) فتقوم بين اسمين لتكوين المركب الإضافي في الإضافة المعنوية خاصة. كما في التراكيب الإضافية (كتاب سيبويه) و(ابن عمر) رضي الله عنهما.

ونختم هذا الوصف لعملية إدراج العلاقات الدلالية العاملة للوظائف النحوية في مكونات البنية الوظيفية للجملة بذكر مبدأ عام مفاده: كل ما ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية من علاقات دلالية ينتقيه المشتق منه.

ويختم الفص التركيبي في العربية من اللغات التوليفية مهامَّه بما يُجريه من عمليات على البنية الموقعية للجملة. حيث يُفعِّل عوامل تداولية؛ وهي علاقات تقوم بين المتكلم ومخاطبه، لترتيب مكونات الجملة ترتيباً موافقاً لسياق الكلام. فإذا كان المتكلم قد نزَّل مخاطبَه منزلةَ الخالي الذهن من الحدث أخبره المتكلم بتقديم الفعل على الفاعل في مثل (صامَ السجينُ). وإذا نزله منزلة العارف بالحدث المشتبه في الفاعل قدم الفاعل على الفعل في نحو (السجينُ صامَ). وبالعطف يمكن رَوْزُ الغرض المستفاد من الترتيبين؛ فيُعطَف على الفعل المثبت فعلٌ منفيٌّ: (صام السجينُ وما أفطر حتى الآن). وعلى المثبت له الفاعلية يُعطفُ المنفيُ عنه وظيفةُ السابق؛ كما في: (السجين صامَ لا السَّجَّانُ).

وينكشف الفرق بين الغرضين في النفي أكثر. ففي مثل (ما صام السجينُ) يتحيَّزُ النفي في الفعل (صام) لا غير، ولا يَمسُّ الفاعل لاحتمال أن يكون قد فعل فعلاً آخر. ويكون الرَّوْزُ بعطف الفعل المثبت على النظير المنفي في مثل (ما صام السجينُ بل أكل وشرب). وفي مثل الترتيب (ما السجينُ صام) يكون النفي متحيزاً في فاعلية الاسم المذكور أولاً، ولا يَمسُّ الفعلَ لاحتمال إثباته لفاعل آخر. ويُرازُ

الغرض بعطف فاعلية مثبتة ثانياً على فاعلية منفية أولاً، كما في (ما السجينُ صامَ بل السجانُ).

ويزيد الفرق بين الغرضين اتضاحاً في الاستفهام خاصة. فإذا اشتبه المتكلم في وقوع الحدث رتَّب في سؤاله الفعل قبل الفاعل: (هل صام السجين). وإذا كان مشتبهاً في الفاعل متيقناً من وقوع الفعل عكس الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير الفعل؛ كما في (آلسجينُ صام). ويكون رَوْزُ الفرق بين الغرضين بعطف النقيض على النظير.

وبإجراء الفص التركيبي لعملية الموقعة وعمليات أخرى مفصلة في مواضعها تتحقق الجملة، وتصير جاهزة للاستعمال من أجل التواصل. ويحتاج وصف الجملة المحققة عندئذ إلى إمرارها بكلِّ الأطوار المقطوعة؛ بدءاً من المعجم وما يخدمه من قبلُ إلى طور في آخر التركيب.

وكذلك يكون الإعراب التوليفي للكلام المنحصر في الوصف المجمل للمعرفة اللغوية المطبَّقة في أنتاج العبارة اللغوية موضوع الإعراب. وتكون لغة الإعراب الاصطلاحية مستلَّة من البناء الداخلي لنحو اللغة العربية التوليفي، ويجمل بنا أن نقدم نماذج من الإعراب التوليفي حتى يتبيَّن القصد. وهو ما سنعمل عليه لاحقاً بتسديد من الله تعالى وتوفيقه.

ويهمنا أيضاً أن نطبِّق النموذج النحوي المذكور في معالجة توليفية لظواهر من اللغة العربية. ويجب في هذه المعالجة أن تستجيب من جهة لما في بنية النموذج النحوي من مفاهيم إجرائية، ومن جهة أخرى لنسق القواعد النمطية المستعملة في العربية من اللغات التوليفية. ومن جهة ثالثة لِما في النحو التراثي من أوصاف واردة؛ أي لا تنقض نسقَ العربية في حد ذاته، ولا شيئاً من أوليات النحو التوليفي المتوافقة مع اللغة العربية في بنيتها الداخلية. ناهيك عن استجابة وصف الظواهر لشروط الكفايات الثلاث المذكورة سابقاً. وسوف يكون البدء بالتعجب، فظاهرة الدعوات المستغرقة للنداء الاستغاثة والندبة. ثم ظواهر أخرى تذكر في وقتها. ومن الله السداد والتوفيق.

الفصل الثاني

التعجب؛ المفهوم والبنية



تقديم

ينبغي البدء بالتذكير في موضوع التعجب بضرورة التفريق بين التعجب كغرض يستفاد من ضروب المبالغات المثيرة للاستغراب، وبين التعجب المتميز ببنيته المخصوصة كسائر الأغراض الكبرى ذات البنية الوضعية الخاصة. وفي مقاربتنا التوليفية لظاهرة التعجب يقع التركيز على بنيتيه المتناقلتين في الكتب النحوية التراثية؛ وهما ما أفعله وأفعل به.

ومن المتوقع سلفاً في كل معالجتين لنفس الظاهرة اللغوية أن يلتقي النحوان التراثي والتوليفي في مواطن معينة وأن يفترقا في غيرها. والذي ينتظره المتكلم والنحوي على حد سواء هو التنبيه على مواطن الافتراق، ثم البرهنة على الخلل في أحد النحوين. وهي المنهجية المتبعة بإذن في كل الظواهر اللغوية موضوع المعالجة المقارنة بين النحوين.

1. مفهوم التعجب وتحليل بنيته

تحليل البنية يعني العودة على خطى التركيب؛ أي فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وهو خلاف التفكيك الذي يقوم هو الآخر على تجزيء المركب بالكسر وليس بالفصل. فمثل (استنصر) يمكن تفكيكها كسراً إلى السابقة (استَ) والفعل (نصر)، كما يمكن تحليلها فصلاً إلى الصيغة (استفعل) والفعل (نصر). فالأخير تحليل لأنه على عائد على خطى التركيب في صرف اللغة العربية، والأول تفكيك لأنه مخالف لعملية التركيب في هذا النمط من الصرف الوزني. وعلى كل حال فإن تحليل الظواهر المعالجة توليفية يكون عبر الخطوات التالية:

(1) ربط المداخل المعجمية في بنية التعجب بمقولاتها المركية أي المعجمية التركيبية.

(2) توطين المداخل المعجمية في مواقعها من البنية المكونية للتعجب.

(3) تفعيل عوامل الأحوال ونواسخِ العلامات في البنية الإعرابية للتعجب.

(4) إجراء العوامل الدلالية وإسناد الوظائف النحوية في البنيـــة الوظيفيـــة للتعجب.

(5) إعمال العلاقات التداولية لسبك بنية التعجب وتحديد غرضه التداولي.

1.1. مفهوم التعجب

التعجب: انفعال المتكلم إذا أخذتْه الدهشةُ وغلب عليه الانبهارُ بسبب بلوغ المعنى المتعجب منه المنتهى والغاية القصوى. ومجالُه الدلالات المشتركة بين الأفـــراد التي تقبل التدرُّج بين الطرفين: ابتداء الغاية ومنتهاها. فلا يحصل التعجب في المعاني غير المتفاوتة، ولا في الذي لم يبلغ الغايةَ القصوى سلباً أو إيجاباً؛ مُسبِّبِ الدهشـــة والحيرة. وقد اشترك التعجب والتفضيل في تفاوت المعنى الواحد بسبب إسناده إلى أفراد متفاوتين قدرةً عليه. وانفرد عنه التعجب برفع المعنى إلى المنتهى الخارج عـــن العادة اكتمالاً أو انتقاصاً. في اشتراكهما قيل: «كل مَا جَازَ فِيهِ مَا أَفعلَـــهُ جَـــازَ فِيهِ أفعل بِهِ وهُوَ أفعل مِنْك وَمَا لم يجز فِيهِ مَا أَفعلهُ لم يجز فِيهِ أفعـــل بـــهِ وَهُـــوَ أفعل مِنْك»[1]. ويظهر أن صيغة التفضيل تتحول في بنية التعجب مثاراً للدهشـــة. وما بينهما من الائتلاف والاختلاف ينكشف من خلال المقارنة بـــين الجملـــتين التاليتين:

(1) النَّبيُّ ﷺ أحسنُ الناس.

(2) ما أحسنَ النَّبيَّ ﷺ.

معنى الحسن في الجملة (أ) مشترك بين النبـــي ﷺ والناس، لكنه في النبـــي أكثر، من غير قصدٍ إلى رفعه إلى المنتهى. وهو في الجملة (ب) مشترك بين النبـــي وجنسه من الناس، لكنه يزيد فيه عليهم ببلوغ المنتهى حيـــث تنتفـــي المقارنـــة، وعندئذ يتحول المعنى إلى مصدر للدهشة والحيرة.

---

(1) ابن جني، اللمع في العربية، ص138.

2.1. تكوين بنيتَيْ التعجب

للتعجب في اللغويات التراثية بنيتان مسكوكتان سكّاً لئلا يُتصرَّف فيهما بشيء مما يصح في سائر الأبنية من التغييرات الحاصلة بنقل مكون من موقعه إلى موقع غيره، أو بإقحام مكوِّن ليس من المكونات الرئيسية في بنية التعجب. لكنه قد يُحذف بعضُها حذفَ اختصار مع العطف خاصة، كما يظهر من الشاهدين التاليين: (ما أجملَ الدنيا بِهنَّ وأزين). و﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾. ومن أهم الفوارق بين البنيتين الميمُ الممدودة في إحداهما والباء الجارة في الأخرى. من شواهد بنية التعجب الميمية وبنية التعجب البائية نسوق المعطيات (3) و(4) الآتية:

(3) (أ) والوردُ ما أقصرَ أيَّامَه وعُمرُه في الهجر ما أطولَه.

(ب) فَلِلَّهِ ما أقسى ضمائرَ قومنا. لقد جاوزوا حدَّ العقوقِ وأسرفوا.

(ج) ما أعظمَ الكونَ يا ربـي وما أجملَه.

(د) ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾

(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(4) (أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(ب) أَكْرِمْ به سبباً تلقى الرسولَ به.

(ج) أنْعِمْ به من فتى أمست فضائلُه في الناس أشهرَ من نار على جبل

(د) أَلْطِفْ بزائرٍ حل كالنسيم.

(هـ) أجْمِلْ بها من روْضة معطار وأرحم بها من أمِّة معطاء.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

2. تحليل بنية التعجب الميمية

يظهر من المعطيات المستشهَد بها في مجموعة التراكيب (3) المسرودة أعلاه أن المدخل المعجمي «ما» يُشكِّل العنصر الأساس في بنية التعجب الميمية، كما تشكل (إلا) العنصر الأساس في بنية الاستثناء. فكما لا تستقيم بنية الاستثناء بغير (إلا) أو ما تضمَّن معناها وعوَّضها، كذلك بنية التعجب الميمية لا تستقيم بغير أداته (ما).

ومن الكفاية التفسيرية البدءُ بإثبات الانتماءَ المقولي للعنصر الأساس (ما) في بنية التعجب.

أما عن مقولة (ما) التعجبية فلا تخرج عن أحد الاحتمالين:

إما أن تكون خالفة؛ كالاستفهامية والموصولة في مثل الجملة: (ما أصغرُ ما في الكون وما أكبرُ ما فيه). وإما أن تكون أداةً كالنافية في نحو (ما خابَ مَنْ استشار). والمصدرية في مثل ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾. ولكي تكون (ما) التعجبية خالفة يلزمها أن تتقيد بالشروط التالية:

أولاً. أن تخلف مدخلاً معجمياً في الدلالة على معناه. كما دلت (ما) الموصولة على معنى (الذي) فخلفته. ودلت (ما) الاستفهامية على معنى (أيُّ شيء) فعوَّضته. ولا تستجيب (ما) التعجبية لهذا القيد.

ثانياً. أن تتضمَّن (ما) التعجبية معنى أداة وضعت أصلاً للتعجب، كما تضمَّنت خالفة الاستفهام (مَنْ)، و(ما) معنى الهمزة (أ) التي وضعت أصلاً للاستفهام التصوري المستفاد منها ومن خوالف الاستفهام. و(ما) التعجبية لا تستجيب أيضاً لهذا القيد؛ لأنه ليس في معجم اللغة أداة للتعجب سابقة على (ما).

ثالثاً. إذا كانت (ما) خالفةً جاز فيها أن تعوض في البنية المكونية للجملة ما يعوضُه سلفُها. كأن تحل في موقع المسند إليه، مثل خالفة الاستفهام في نحو (مَنْ نجح، ومَنْ رسب)، (ما ألهاكم عن الصلاة). أو في موقع الفضلة ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾، ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، (كيف الوصولُ إلى الحقيقة).

و(ما) التعجبية لا تستجيب للقيد الأخير، لأن ما بعدها يعوض أولُهما المسندَ وثانيهما المسندَ إليه. كما سيتضح من خلال تناول باقي مكونات بنية التعجب.

وترجَّح من الاحتمالين أن تنتمي (ما) التعجبية إلى مقولة الأداة، وعندئذ يلزمها أن تكون بمعنى فعلها، وهو الأصل في كلِّ ما ينتمي إلى مقولة الأداة. فتكون (ما) بمعنى (أتعجب)، و(إلا) بمعنى (أستثني)، و(لم، لنْ..) بمعنى أنفي، و(هل، أ) بمعنى (أستفهم)، (وَ، فَ) بمعنى (أعطف)، (يا) بمعنى (أنادي). وكذلك يستمر في سائر الأدوات.

نخلص مما سبق إلى أن (ما) التعجبية تنتمي إلى مقولة الأداة، وهي تعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للتعجب، كما تعوضه أداةُ الاستفهام. وهي كسائر الأدوات تدل على معنى في الذي انضمَّت إليه.

إذن، (ما) لا تُدرِج معنى (التعجب) في بنيته، وإنما تُبين عن وجوده فيها. كما لا تَضمُّ (ال) معنى (التعريف) إلى الاسم، وإنما تبين عما اعتراه من المعاني. ولذلك قد تكون (ال) (عهدية)، أو (موصولة)، أو (جنسية)، أو (كلية)، أو (زائدة) إذا لم تجد معنى فيما اقترنت به.

المكون الثاني في بنية التعجب مدخل معجمي فرعٌ محوَّلٌ بالصيغة الاشتقاقية (أَفْعَل) مباشرةً أو بواسطة. وهو مقولياً يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مثل (أَكْرَمَ)، و(أَذْهَبَ) المحوَّلين تباعاً عن (كَرُمَ)، و(ذَهَبَ) مباشرة. وأن يكونَ صفةً محوَّلةً عن أصلها إما مباشرة بالصيغة (أَفْعَلُ)؛ كما في الألوان (صَفِرَ ← أصفرُ)، و(حَمِرَ ← أحمرُ..)، والعيوب (عَوِرَ ← أعورُ)، (عَرِجَ ← أعْرَجُ). وإما بواسطة صيغة أخرى، كما في التفضيل (كَرُمَ ← كَرِيمٌ ← أَكْرَمُ). (عَلِمَ ← عالمٌ ← أَعْلَمُ). (شَجُعَ ← شُجاعٌ ← أشْجَعُ).

وللمكون الثاني في بنية التعجب دور الإثارة للحيرة والدهشة والانبهار، وما يعقب ذلك من انفعال النفس المتعجِّبة. ويكون له هذا الدور لاستجابة معناه لمبدأ التدرج الدلالي من منتهى القلة إلى منتهى الكثرة.

أما إثبات الانتماء المقولي للمدخل (أفْعَلَ) المكون لبنية التعحب الميمية فيتأتى من جهات:

أولاً. انفعال النفس المتعجبة يكون بالإحساس في الحاضر بقوَّة المعنى ودرجته القصوى في المدخل المعجمي مثار الدهشة. وهذا الانفعال لا يحصل بما مضى من الأفعال وانقضى. وإنما يحصل بما يجري من المعاني التي تبعث على التعجب. وبعبارة ابن يعيش «التعجّبُ إنما يكون ممّا هو موجودٌ مشاهَدٌ، ولا يكون إلاَّ فيما قد ثبت واستقرَّ حتى فاق أشكالَه، وخرج عن العادة»[1].

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص414.

ثانياً. ليس في الفعل من التدرج في المعنى ما يكون في الصفة المصوغة صرفياً لتفاوت المعني وتفاضله، والمبنية تركيبياً للبلوغ به إلى الغاية القصوى حيث تنقطع المفاضلة.

ثالثاً. التحويل الصرفي للفعل من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) لا يفيد في تكوين المفهوم من التعجب.

فإذا كان التحويل للتعدية فهو غير وارد مع الأفعال المتعدية أصلاً، كما في مثل الجمل الموالية: (ما أعمرَ المساجدَ في ليلة القدر). و(ما أَحْرَقَ سَقَرَ نعوذ بالله منها). و(ما أقنى أهْلَ العلم للكتاب وما أقرأهم له).

وقد يكون التحويل للصيرورة في نحو (شَرَقَت الشمس: إذا أطلت من الأفق، وأشرقت: إذا صار لها إشراقٌ)، و(أَحْصَدَ الزرعُ: إذا صار إلى وقت حصاده)، و(أَكْرَمَ المرءُ: إذا صار ذا كَرَمٍ)، و(أَعْظَمَ الشعبُ: إذا صار ذا عظمة). وهذا التحويل غيرُ وارد أيضاً، ولا هو بالفعَّال في تكوين التعجب. لأن هِزَّةَ الاندهاش الباعثة على التعجب لا تحصل بأن يصير المتعجَّبُ منه ذا كَرَمٍ، أو ذا حُسْنٍ، أو ذا عظمة، وإنما تحصل ببلوغ ما أُسْنِدَ إليه من صفات الكرم والحسن والعظمة ونحوها إلى المنتهى والغاية القصوى حيث تنقطع المفاضلة.

لقد ثبت بالدليل أن مثارَ التعجب المصوغَ في البنية الميمية على وزن (أَفْعَلَ) لا يصحُّ فيه الانتماءُ إلى مقولة الفعل خلافاً لمعظم النحويين المتقدمين. وبقي من الاحتمالين انتماؤه إلى مقولة الصفة المحوَّلة عن صفة للتفضيل. وهو المنقول عن الكوفية، في شرح المفصل إذ «زعموا أنّ (أَفْعَلَ) في التعجُّب بمنزلةِ (أفعلُ) في التفضيل». بل هو رأي كل البصرية الذين ربطوا التعجب بالتفضيل، كقول الزمخشري في المفصل «لا يُبْنَى إلا مِما يُبنى منه (أفعلُ) التفضيل». وهو ما سبق أن نص عليه ابن جني.

و(أَفْعَلُ) الصفةُ هو الأصلح للتعجب لخصائصه الدلالية والتركيبية المناسبة. منها التجرد من الزمان، ودوام المعنى، وقبوله للتفاوت بين المتصفين به. وتعاقبُ علاماتِ الإعراب عن وظيفة التعجب.

بالانتماء المقولي للصفة وجب لها موقع المسند في البنية المكونيـة. وبعلاقـة الإسناد تعيَّنت لها حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمةُ المنسـوخة بالفتحـة المناطـة بالأداة (ما) التعجبية. ونظير (ما) التعجبية في نسخ العلامة وإبطالهـا (لا) النافيـةُ للجنس، إذ كلتا الأداتين جزءٌ من المركب جزؤه الثاني منسوخُ العلامة. وعلى هذه الخاصية في (لا) الجنسية نبَّه ابن جني بقوله في كتاب اللمع «اعْلَم أَن (لا) تنصب النكرَة بغير تنوين ما دامت تليها وتُبنى معها على الفَتح كخمسةَ عشرَ». تَقـول: (لا رجلَ في الدار)، و(لا غلامَ لَك). فَإِن فصلت بينهما بطل عَملُها. تقـول (لا لَك غلامٌ)، و(لا عنْدك جاريةٌ)»[1].

فكما أن (لا) الجنسية جزءٌ من مركب جزؤُه الثاني منسوخُها كذلك تكون (ما) التعجبية جزءاً من مركب. وتفترق (ما) عـن (لا) في جلـب الأداة الأولى للفتحتين؛ كالأفعال الذهنية، وذلك لإبطال ضمَّتَيْ علامتَيْ رفع المتسـاندين. ولا شيءَ في بنية التعجب يمكن أن تُناطَ به الفتحةُ الظاهرة على المسند والمسند إليه في بنية التعجب سوى (ما) التعجبية. بهذا ينحل إشكالان في النحو التراثـي أولهمـا اضطراهم إلى اعتبار (أفعلَ) فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح فاضطروا من جديـد إلى تكلف إمكان التعجب من الأحداث الماضية القريبة من الحاضر. والثاني اضطراهم إلى إسناد وظيفة المفعول إلى المنصوب موضع التعجب، والاضطرار من جديد إلى تقدير فاعل. وكل هذا لا حجة إلية في نحو العربية التوليفي.

أما عن البنية الوظيفية للتعجب فتُحدِّدُها العلاقاتُ الدلالية التي تعملُ الوظائف النحوية. وعملاً بمبدأ ما ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية تنتقيه الصفة المشتقة منـه، مـع فارق أن المنتقى بالفعل عاملٌ للوظيفة والمنتقى بالصفة عاملٌ لصفة الوظيفة. لـذلك وجب أن يتلقى المركبُ المتعجب منه في موقع المسند إليه صفةَ الوظيفـة بحسـب العلاقة الدلالية المنتقاة. فالصفة المشتقة من الفعل المتعدي تنتقي علاقة السـببية (⊂) العاملة لصفة الفاعل في المتعجب منه في موقع المسند إليه. كما في الجمل التالية:

(أ) ما أقرأَ النساءَ لمجلات الزينة.

(ب) ما أكرَهَ المؤمنَ للكفر.

---

(1) ابن جني، اللمع، ص44.

(ج) ما أمقتَ المرأةَ لضَرَّتِها.

(د) ما أصدقَ الأصيلَ لولي النعم.

والصفات مثارُ التعجب المشتقةُ من الفعل القاصر تنتقي علاقةَ العلية (ω) التي تعمل صفة المفعول في المتعجب منه المستقر في موقع المسند إليه. كما تشهد الجمل التعجبية التالية.

(أ) والوردُ ما أقصرَ أيَّامَه وعُمرُه في الهجر ما أطولَه.

(ب) ما أعظمَ الكونَ يا ربـــي وما أجملَه.

(ج) ما أَلْيَنَ قلوبَ المحبين، وما ألطفَ حديثَهم.

وكذلك حال الصفاتِ المشتقة من الفعل اللازم، في انتقاء علاقة السبلية (⊇) التي تعمل صفة الفاعل به في المتعجب منه الواقع مسنداً إليه. كمـــا في البنيـــات التعجب التالية:

(أ) ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾.

(ب) ما أَضَلَّ قومَنا وما أَتْعَسَهم.

(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

د) ما أَشَحَّ بُخلاءَ هذا الزمانِ.

بل إن الواقع في الفضلة من بنية التعجب لا يكون إلا مركَّباً حرفياً يتكـــوَّن من الجار والمجرور، بشرط أن تكون الصفة مثارُ التعجب مشتقة إما من فعل متعدٍّ، كما في مجموعة الجمل الموالية.

(أ) ما أقرأَ النِّساءَ لمجلات الموضة.

(ب) ما أكرَهَ المؤمنَ للعودة في الكفر.

(ج) ما أمقتَ المرأةَ لضَرَّتِها.

(د) ما أعرفَ خالداً بالنحو.

وإما من فعل متخط، كما في الأمثلة التالية:

(أ) ما أَسْلَبَ الرجلَ لأموال الآخرين.

(ب) ما أعطى الثَّريَ للملايين.

(ج) ما أكسى التائبَ للمساكين.

وعندئذٍ يكون المتعجب منه مركباً من المسند إليه والفضلة. لأن مثار التعجب صفةٌ في المسند إليه مقيَّدةٌ بالفضلة من الجار والمجرور..

أما المركب المتعجب منه فموقعُه المسندُ إليه في بنية التعجب الميمية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع المنسوخ العلامة بالأداة (ما) التعجبية، كما يتلقى صفةَ الوظيفة من العلاقة الدلالية التي تنتقيها الصفةُ مثارُ التعجب استجابةً للمبدأ القائل: (ما ينتقيه الفعل بمقولته الفرعية من علاقة دلالية تنتقيه الصفةُ المشتقةُ منه).

نخلص من المعالجة التوليفية لظاهرة التعجب إلى الوصف التالي:

(ما) التعجبية أداةٌ موقعها في البنية المكونية الصدرُ لإمضاء الكلام بدءًا على التعجب. وهي من النواسخ الموضعية التي تجلب فتحتين لإبطال ضمَّتَيْ علامتَيْ رفع المتساندين.

(أفعَلَ) صفةٌ مثارٌ للتعجب لدلالتها الصرفية على انتهاء معناها إلى الغاية القصوى حيث تنقطع المفاضلة، موقُعها المسند، فتتلقَّى من علاقة الإسناد حالةَ الرفع المنسوخ الضمة بفتحة (ما) التعجبية، وتنتقي ما ينتقيه فعلها من علاقة دلالية عاملة لصفة الوظيفة.

(الشخصَ): مركب اسمي متعجب منه، موقعه المسند إليه، فيستلم حالة الرفع المنسوخ الضمة بفتحة الناسخ (ما)، ويتلقى وظيفة نحوية من العلاقة الدلالية المنتقاة بالصفة.

والمتعجب منه: إما «مركب مفرد» موقعه المسند إليه، إذا كان مثارُ التعجب صفةً مشتقة من فعل قاصر أو فعل لازم. وإما «مركَّب مزدوج»؛ موقع الأول المسندُ إليه وموقع الثاني الفضلةُ إذا كان مثارُ التعجب صفة مشتقة من فعل متعد أو فعل متخط.

تداولية التعجب: التعجب بالبنية الميمية فعلٌ لغوي يلجأ إليه المتكلم مأخوذاً بالحيرة والدهشة للتعبير عن انفعاله، من غير قصد إلى تعجيب الآخرين. والتعجب في القرآن الكريم من صنف التعجيب وظيفياً وإن صيغ في بنية التعجب الميمية الموضوعة للتعجب أصلاً.

3. بنية التعجب البائية

خلال تحليل بنية التعجب البائية ينبغي الاهتمام بمسألة الفرق الدلالي والتداولي المرتبط بالفرق البنيوي بينها وبين مثيلتها الميمية. والسؤال الذي ينبغي أن يبحث له عن جواب في التراث اللغوي هو: إلامَ يمكن إرجاع وجود بنيتين تركيبيتين لغرض واحد، وهو التعجب.

للوهلة الأولى لا يليق باللغة بصفتها نسقاً رمزياً إرجاع ذلك إلى الاشتراك الدلالي: وهو تعدد المبنى ووحدة المعنى؛ كأن تكون إحدى البنيتين مرادفة للأخرى، وللمتكلم الخيرة في استعمال هذه أو تلك.

مسألة التفريق الدلالي والتداولي تستحق الاهتمام خلال تناول البنيتين بالتحليل، إذ لم نهتد في اللغويات التراثية إلى هذا الطرح.

ولاقتراح حلٍّ مناسب ينبغي أن يظل السؤال السابق حاضراً في ذهن القارئ لما خلفه السلف في تناولهم لظاهرة التعجب. ولنبدأ بأهم عنصر في البنية عُدَّ فارقاً بين التعجبية وغيرها.

(الباء) الملتصقة بالمتعجب منه في جملة التعجب عدّها النحاة عنصراً مركزياً في بنيتها. وهي غيرُ الباء الزائدة التي تدخل على المسند إليه في نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾. وإنما هي لازمة لموقعها لزوم تكوين، وبعبارة أخرى «لزمت الباء هنا لتُؤْذِن بمعنى التعجُّب بمخالَفة سائر الأخبار»[1].

ومن (باء) التعجب والاسم المتعجب منه يتشكل مركب حرفي يُعوِّض في البنية المكونية المسندَ إليه. ويتلقى من علاقة الإسناد حالةَ الرفع المنسوخِ العلامة بحرف الجر. وقريب منه قَولُ ابن يعيش: «وإنّما قلنا: إن المجرور في (أحْسِنْ بزيد) هو الفاعل، لأنه لا فِعْلَ إلاّ بفاعلٍ»[2]. ومن شواهد هذه البنية المعطيات السابقة المعادة هنا

(4) (أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(ب) أَكْرِمْ به سبباً تلقى الرسولَ به.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص419.

(2) نفسه، 419.

(ج) أَنْعِمْ به من فتى أمست فضائلُه في الناس أشهرَ من نار على جبل.

(د) ألطف بزائرٍ حل كالنسيم.

(هـ) أجْمِلْ بها من روْضة معطار وأَرْحِمْ بها من أمّةٍ معطاء.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾

ننتهي في الأخير إلى أن (الباء) عنصر تكوين لبنية التعجب البائية، بسقوطه تنهدم البنيةُ. وهي ليست كالباء الزائدة في غير التعجب التي ليس لزوالها تأثير في بقاء التركيب أو زواله.

أما مثار التعجب المصوغ صرفياً في بنيته على وزن (أَفْعِلْ)، فإنه خضع لسلسةٍ من التحويلات الصرفية، يمكن التعبير عنها بالتمثيل (5) الموالي:

(5) فَعلَ ← فَعُلَ ← أَفْعَلَ ← أَفْعِلْ.

ويكون الداعي إلى هذه السلسلة من التحويلات الصرفية ما عبر عنه ابن يعيش بقوله: «إن التعجّب بابُ مبالغةِ مدحٍ أو ذمٍّ، وذلك لا يكون إلا بعد تكرُّر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة، فحينئذ تنقله في التقدير إلى (فَعُلَ) بالضم، فيصير (ضَرُبَ)، و(عَلُمَ)، كما قالوا: (قَضُوَ الرجلُ)، و(رَمُوَ) حين أرادوا المدح والمبالغة»(1).

يلزم عنه أن مثار التعجب إذا لم يكونِ بالصفات؛ كما في البنية الميمية، كان في البنية البائية، بأفعال السجايا المصوغة أصلاً على وزن (فَعُلَ)، وإلاّ نُقِل الفعلُ صرفياً إليها إذا كان في الأصل مبنياً على غيرها. ويكون هذا النقل للإلحاق البنيوي والدلالي.

يكون النقل الثاني من (فَعُلَ) إلى (أَفْعَلَ) لأنها الواسطة الضرورية صرفياً للحصول على صيغة فعلية لَمثار التعجب في البنية البائية، وليس هذا النقل للتعدية، كما ظن الكثير من النحويين المتقدمين فاستعصى عليم تقدير ما يتطلع إليه المتعدي من الموضوعات.

---

(1) نفسه، 414.

وعن صيغة (أَفْعِلْ) النهائية قيل في اللغويات التراثية: «لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى التعجُّب». وتكررت هذه العبارة في العديد من كتب النحو وتفسير القرآن وأعرابه. وربط نحاةٌ بين الأمر المقترن بالصيغة الصرفية والخبر المستفاد من البنية التركيبية، ومنهم ابن يعيش حيث يقول: «اللفظُ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكانِ آخِره، ومعناه الخبر». ونُقل عن الزجاج والعكبري أن (أفْعِلْ) أمرٌ صريح لفظاً ومعنىً. لكنَّ هذا الرأي لا يستقيم مع عدم تصرُّف (أَفْعِلْ) في تركيب التعجب، فلا يلتصق به شيءٌ من علامات المطابقة، كما يتبين من الأمثلة (6) التالية:

(6) (أ) يا مؤمناً أكرِمْ به ديناً.

(ب) يا مسلمةُ أَرْئِفْ به رسولاً.

(ج) يا قارئةَ القرآن أَقْدِسْ به كتاباً.

(د) يا أيُّها الأحرارُ أَعْظِمْ بِها أوطاناً.

نخلص إلى أن (أَفْعِلْ) في بنية التعجب هو فعلُ أمرٍ صرفياً لكنه معلّق لتجرده من لواصق الخطاب، وهو مثار للتعجب لأنه مجالٌ للتفاوت الدلالي. يُعوِّض تركيبياً عنصر المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع المعلَّمِ بالضمة المقدَّرة على رويه المبني وضعاً المعرب موضعاً.

وبإرجاع (أَفْعِلْ)، إلى الفعل الأس الذي اشتُقَّ منه تتبين مقولته الفرعية، أهو فعل قاصر أم لازم أم متعد أم متخط. وتتبيَّن تبعاً لذلك العلاقةُ الدلالية التي ينتقيها (أَفْعِلْ)، في بنية التعجب البائية، وعندئذٍ تتحدَّدُ الوظيفةُ النحوية التي ينبغي إسنادُها إلى المركب الحرفي المتكون من حرف الجر ومركب اسمي منسوخِ الضمة علامة الرفع.

ففي الآية ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ يكون مثار التعجب ﴿أَبْصِرْ﴾ و﴿أَسْمِعْ﴾ محولاً صرفياً عن الفعل الأسِّ (بَصَرَ) و(سَمِعَ) المتعدي. وهو الذي ينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في المركب الحرفي (به). وقريب منه قولُ الزمخشري في الكشاف: «وجاء بما دل على التعجب من إدراكه المسموعات والمبصرات، للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين»[1].

---

(1) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص716.

ومثل الآية السابقة قولُه تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. إذ صار الظالمون يوم القيامة أُولِي (سمع) و(بصر) تجاوزا حدَّ المألوف في الناس، فأدركوا يومئذٍ بقوَّة سمعهم وحدَّة بصرهم أدقَّ حقائق الهدى. وكان الأجدر بمن تأخذه الدهشةُ والحيرة أن يتعجَّب بما آل إليه سمع هؤلاء وبصرُهم.

أما أفعال الجمل (ب – هـ) من المجموعة (4)، فهي محولةٌ صرفياً عن الفعل القاصر المصوغ غالباً على وزن (فَعُلَ). وهو بذلك ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعولية في المركب الحرفي (به). ويُستثنى من المجموعة فعلُ (رحم) المتعدي الذي ينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في المركب الحرفي (بها).

4. الغرض الدلالي المدلول عليه ببنية التعجب البائية

ولتكوين الغرض من بنية التعجب البائية ينبغي رصد المعاني المترددة في التراث، وما فيه من العبارات التي يمكن استثمارُها في بلورة الغرض الخاص بهذه البنية.

ومنها قولُ الزمخشري في تفسيره للآية (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ): «لا يوصف الله تعالى بالتعجب وإنما المراد أن أسماعهم وأبصارهم يومئذ جدير بأن يُتعجَّب منهما بعد ما كانوا صماً وعمياً في الدنيا»[1].

وبعبارة أخرى إن الله لا يتعجَّب من شدَّة أسماع الكافرين يوم القيامة ولا من قوة أبصارهم الباهرة، وإنما يُعجِّبُ المخاطبَين بذلك حتى إذا انتبهوا تعجَّبوا. وبالأحرى ليس في الآية تعجبٌ من المتكلم، لأنه لا يصحُّ في حقه تعالى أن يتعجب، وإنما فيها تنبيهٌ للمخاطب على موطن العَجَبِ حتى إذا انتبه إليه تَعجَّب.

ولهذا المعنى صيغ فعل التعجيب، كما في اللسان لابن منظور، ومصدرُه بقولهم: «عَجَّبْتُه بالشيء تعجيباً: نبَّهتُه على التعجب منه». وبهذا المعنى استعمله الجاحظ في قوله: «وهو تعالى وعزَّ لم يُرد في هذا الموضع إلا التعجيب من اجتماع

---

(1) نفسه، ج3، ص17.

النار والماء»[1]. كذلك فعل ابنُ فارس حين ربط (كيف) بمعنى التعجيب في قوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله﴾.

وبما أن المتكلم العادي لا يُنبِّهُ المخاطبين على موطن العجب لتعجيبهم قبل أن تأخذه الْحَيرةُ والدهشة وجب أن يكون تجريدُ صيغة الأمر (أَفْعِلْ) من لواحقها تنبيهاً لكل واحد على أن يتعجب مما تعجَّب منه المتكلم. وقريبٌ من هذا الغرض قولُ ابن يعيش، وهو يصف مضمون (أَكْرِمْ بزَيْدٍ): «وعندي أنَّ أسهلَ منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً، أي بأن يصفه بالكرم»[2].

لكن ليس الوصف بمطلق الكرم، وإنما الوصف بالكرم الخارق الباهر الذي تخطّى المألوف وتجاوز المعتاد، فصار إلى المنتهى الذي يُثير الحيرةَ ويبعث على الدهشة. فاختصت هذه البنية إذن بغرض التعجُّب والتعْجيب. أي تعجُبٌ يحصل من المتكلم أولاً وتعجيبٌ للمخاطبين مطلقاً.

نخلص مما سبق أن (أَفْعِلْ به) تفيد وضعاً غرضاً مركباً من تَعجُّب المتكلم وتَعْجيب الآخرين الحاصل بتنبيههم إلى موطن العجب المثير للحيرة فيتعجبوا تعجبه. فالتعجب بالبنية البائية فعلٌ لغوي مزدوج يلجأ إليه المتكلم مأخوذاً بالحيرة والدهشة للتعبير عن انفعاله، وآخِذاً الآخرين إلى موطن العجب ليُثير في أنفسهم الانفعال المناسب لمستوى المعنى المنتهي إلى الغاية القصوى. وما في القرآن الكريم من التعجب بالبنية البائية فهو بسيط الغرض، ينحصر في التعجيب لا غير.

5. من إعراب النحو التوليفي

من التطبيقات الممكنة التحليلُ الإعرابي لبنيتي التعجب الميمية والبائية. والغرض منها التحكم في اللغة الواصفة للمعرفة اللغوية المطبقة في إنشاء التعجب بما وضع له من الأبنية. وهذا التطبيق يمكن إنجازه بالطلب التالي:

(1) أعرب بنيات التعجب الميمية إعراباً توليفياً

(أ) ﴿قُتِلَ الإنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾.

---

(1) الجاحظ، كتاب الحيوان، ج5، ص51.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص417.

(ب) ما أَضَلَّ قومَنا وما أَتْعَسَهم.

(هـ) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(د) ما أَشَحَّ بُخلاءَ هذا الزمانِ.

﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾. بنية ميمية للتعجب بنيوياً والتعجيب وظيفياً. لأنه سبحانه تعالى لا يتعجب من شيء، وتنزَّه جلَّ جلاله أن تأخذه الدهشةُ أو الحيرة من المعاني الخوارق. وتتألف البنية الميمية من:

(ما): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، تفصح في هذه البنية عن معنى التعجب، تحتل في البنية المكونية عنصر الصدر، وتجلب فتحتين. تنسخ بالأولى الضمة علامة رفع المسند مثار التعجب، وبالثانية تنسخ الضمة علامة رفع المسند إليه المتعجب منه.

(أَكْفَرَ): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة، وهو مثار التعجب، لأنه يدل صرفياً على رسوخ الكفر وبلوغه المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمةُ المنسوخة بفتحة (ما) التعجبية. وهو مشتق من فعل متعد ينتقي علاقة السببية العاملة لصفة الفاعل في الضمير المتصل به.

(ه): ضمير متصل ينتمي إلى مقولة الخالفة؛ إذ يخلف المتعجب منه. وهو يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه، فيتلقى حالة الرفع. وعلامتُها الضمة المقدرة لعدم التحمل. ويتلقى عن علاقة السببية صفةَ الفاعل.

وغرض هذه البنية التداولي التعجيبُ بتنبيه الله لخلقه إلى مقدار كفر الإنسان للاتعاظ.

(ما) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، يفصح عن معنى التعجب، وهي تحتل في البنية المكونية عنصر الصدر، فتجلب فتحتين لنسخ ضمتي علامتي رفع المسند مثار التعجب والمسند إليه المتعجب منه. في كلتا الجملتين المتعاطفتين.

(أَضَلَّ) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة، وهو مثار التعجب، لأنه يدل صرفياً على رسوخ الضلال وبلوغه المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمةُ

المنسوخة بفتحة ما التعجبية. وهو مشتق من فعل لازم فينتقي علاقة السبلية العاملة لصفة الفاعل به في المركب الإضافي (قومنا).

(قومَنا): مركب إضافي متعجب منه ينحل إلى المضاف (قومَ) والضمير المضاف إليه (نا). يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه، فيتلقى حالة الرفع. وعلامتُها الضمة المنسوخة بفتحة الناسخ (ما). ويتلقى عن علاقة السبلية المنتقاة بمثار التعجب صفةَ الفاعل به.

(أَتْعَسَ): صفة مثار للتعجب، إذ تدل صرفياً على رسوخ التعاسة وبلوغها المنتهى حيث تنقطع المفاضلة. تعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فتتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتها الضمةُ المنسوخة بفتحة ما التعجبية. وهي مشتقة من الفعل القاصر المتميز بانتقائه لعلاقة العلية العاملة للمفعولية.

(هم): ضمير ينتمي إلى مقولة الخالفة، يخلف المتعجب منه، فيعوض المسند إليه، ويتلقى حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد. وعلامتُها ضمةٌ مقدَّرةٌ لعدم التحمل منسوخةٌ بأداة التعجب. وللضمير صفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية المنتقاة بالصفة.

﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(ما): لها نفس الوصف الإعرابي السابق

(أَصْبَرَ): صفةٌ مَثارٌ للتعجب بما يؤول إليه حالُ الضمير (هم) البالغُ المنتهى في التلبُّس بموجبات النار من غير مبالاة منهم. فهو تعجب من حالهم باعتبار مآلهم. تعوض تركيبياً عنصر المسند، فتستلم عن علاقة الإسناد حالةَ الرفع، وعلامة الحالة الضمةُ المنسوخة بفتحة ما التعجبية. ولاشتقاقها من الفعل اللازم (صَبَرَ) تنتقي علاقة السبلية التي تعمل صفة الفاعل به.

(هم على النار): متعجب منه مزدوج يتألف من الضمير (هم) يعوض المسند إليه، ومن المركب الحرفي (على النار) يعوض الفضلة. يتلقى (هم) حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتُها ضمةٌ مقدَّرةٌ لعدم التحمل منسوخةٌ بأداة التعجب. وللضمير صفة الفاعل به المعمولة بعلاقة السبلية المنتقاة بالصفة (أَصْبَرَ).

وغرض هذه البنية التداولي التعجيبُ بتنبيه الله لخلقه إلى مآل الغافلين المنغمسين دنيوياً في موجبات القذف في النار أخروياً.

(ما أَشَحَّ بُخلاءَ هذا الزمانِ)

(ما):...

(أَشَحَّ): مثار التعجب ينتمي إلى مقولة الصفة المشتقة من الفعل اللازم (شَحَّ)؛ تُعوض المسند، فتتلقى حالةَ الرفع المنسوخِ العلامة بفتحة تجلبها (ما) التعجبية لمثار التعجب والمتعجب منه على السواء. والصفةُ (أَشَحّ) كأصلها (شَحَّ) تنتقي علاقة السبلية الدلالية التي تعمل صفة الفاعل به.

(بُخلاءَ): مركب وصفي، يعوض المسند إليه، فيستلم حالة الرفع المنسوخ العلامة بفتحة الناسخ (ما) الظاهرة على روي المركب. تنتظمه علاقة السبلية المنتقاة بالصفة (أَشَحّ)، فتعمل في صفة الفاعل به.

(هذا الزمانِ): مركب إشاري يُؤلف مع (بُخلاءَ) مركباً إضافياً لتخصيص المتعجب منه.

الغرض التداولي لهذه البنية الميمية ينحصر في تعجب المتكلم من شح بخلاء هذا العصر الذي تخطى النهايات من غير قصد إلى تعجيب الآخرين.

(2) أعرب بنيات التعجب البائية الآتية إعراباً توليفياً

(أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(ب) أَكْرِمْ به سبباً تلقى الرسولَ به.

(ج) أَنْعِمْ به من فتى أمست فضائلُه في الناس أشهرَ من نار على جبل.

(د) ألطف بزائرٍ حل كالنسيم.

(هـ) أجمِلْ بها من روْضة معطار وأَرْحِمْ بها من أمَّة معطاء.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾

(أ) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾.

(أَبْصِرْ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل الملحق معنىً ومبنىً بصنف الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعُلَ) لكونه من أفعال السجايا الغريزية. وينتمي صرفياً إلى الأمر المعلَّق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار تعجيب الخلق من مبلغ البصر والسمع الخارج في حقه تعالى عن حد ما عليه بصر المبصرين

وسمع السامعين. يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله المتعدي (بَصَرَ) علاقة السببية العاملة لصفة الفاعلية بحكم أصله الثاني المبني على (فَعُلَ) في بنية التعجب.

(به): مركب حرفي متعجَّبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجبية والضمير (ه)، ويعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامةُ الحالة الضمةُ المقدرة على المركب الحرفي. تنتظمُه علاقة السببية بمثار التعجب، فيتلقى منها صفة الفاعلية.

(وَأَسْمِعْ): الواو عاطف واصل لإشراك الجملتين المتناظرتين في غرض التعجيب. (أَسْمِعْ) يسري عليه وصف (أَبْصِرْ). وقد حذف المتعجب منه (به) اختصاراً من الجملة المعطوفة.

وغرض البنية التداولي ينحصر في التعجيب بتنبيه الله لخلقه إلى مبلغ البصر والسمع الخارج في حقه تعالى عن حد ما عليه بصر المبصرين وسمع السامعين.

(ب) أَكْرِمْ به سبباً تلقى الرسولَ به.

(أكرم): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل المبنى أصلاً على وزن (فَعُلَ) لكونه من أفعال السجايا الغريزية. ينتمي صرفياً إلى الأمر المعلّق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار التعجب يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله القاصر (كَرُمَ) علاقة العلية العاملة للمفعولية.

(به): مركب حرفي متعجَّبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجبية والضمير (ه)، ويعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامةُ الحالة الضمةُ المقدرة على المركب الحرفي. تنتظمُه علاقةُ العلية بمثار التعجب، فيستلم عنها المفعولية صفةً.

(سبباً): مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم، يعوض الفضلة فيستلم عن علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على رويه. ينتظم مع ما قبله بعلاقة اللزوم العاملة فيه لوظيفة التمييز المبيِّن للضمير.

وغرض البنية التداولي ينحصر في تعجب المتكلم وتعجيب غيره بالتنبيه على موطن الرفعة والكرامة الباعث على تعجب والتعجيب.

ج) أنْعِمْ به من فتى أمست فضائلُه   في الناس أشهرَ من نار على جبل.

(أنْعِمْ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل المبنى أصلاً على وزن (فَعُلَ/فَعِلَ) لكونه من أفعال السجايا الطبيعية، ينتمي صرفياً إلى الأمر المعلَّق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار التعجب يحتل موقع المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله القاصر (نعُمَ) علاقة العلية العاملة للمفعولية

(به): مركب حرفي متعجَّبٌ منه ينحل إلى (باء) التعجب والضمير (ه)، يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامةُ الحالة الضمةُ المقدرة على المركب الحرفي. تنتظمُه علاقةُ العلية بمثار التعجب، (أنْعِمْ) فيستلم عنها المفعولية صفةً.

(من فتى) مركب حرفي يعوض الفضلة في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامة الحالة الفتحة المنسوخة بكسرة جلبها حرف الإضافة (من). تنتظمه بما قبله علاقةُ اللزوم العاملة لوظيفة التمييز المبينة للضمير (ه).

غرض البنية التداولي ينحصر في تعجب المتكلم وتعجيب الغير بالتنبيه على موطن الترف وحسن العيش المتجاوز للمألوف.

(و) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾

(أَسْمِعْ): مدخل معجمي ينتمي مقولياً إلى الفعل الملحق معنًى ومبنًى بصنف الفعل المبني أصلاً على وزن (فَعُلَ). وهو صرفياً أمر معلّق تركيبياً لتجرُّده من علامات المطابقة. وهو مثار تعجيب الله للخلق من مبلغ ما وصلت إليه أسماع الظالمين وأبصارهم في الآخرة بعد ما كانوا في الدنيا صماً وعمياً. فالله لا يتعجّب من شدَّة أسماعهم يوم القيامة ولا من قوة أبصارهم الباهرة، وإنما يُعجِّبُ المخاطبَين بذلك حتى إذا انتبهوا تعجَّبوا. موقعه المسند وإعرابُه الرفع وعلامتُه المقدرة على رويه لكونه مبنياً وضعاً معرباً موضعاً. وهو ينتقي بحكم أصله المتعدي (سمع) علاقة السببية العاملة لصفة الفاعلية بحكم أصله الثاني (سَمُعَ).

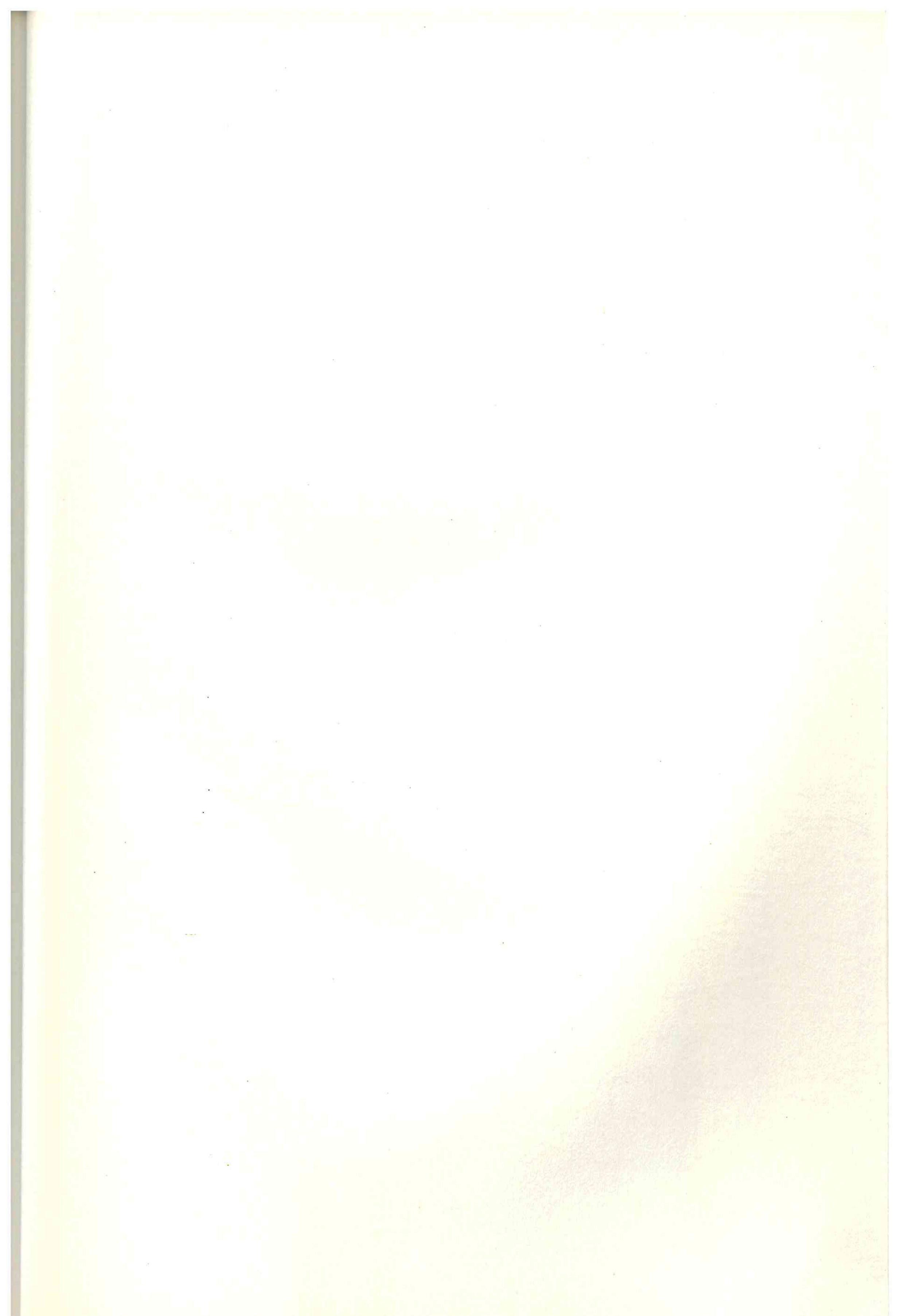
(بِهِمْ): ينسحب عليه وصف مثله السابق.

غرضها التداولي ينحصر في تعجيب المخاطبين بالتنبيه على موطن التعجب الكامن في تحول الأبصار والأسماع المخالطة للعمى والصمم في الدنيا إلى أبصار وأسماع تجاوزت قوتُّها في الآخرة حدود المألوف.

من هذا التطبيق الخاص بالإعراب التوليفي يتبيّن أن الإعراب لا ينحصر، كما كان في الماضي، في وصف العلامة الإعرابية بصرف النظر عما يكون لذي الحركة الإعرابية من الوظيفة النحوية، بدليل عدم تعرضه للوظيفة في أعراب الجملة المركبة من الاسمين. إذ لا يتجاوز الوصف الإعرابي أن يقال في أحد الاسمين مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، وفي الآخر يقال إنه خبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. وهذا الإعراب التراثي ليس سوى جزئية من الإعراب التوليفي الذي يصف كل المعرفة اللغوية المستعملة من لدن المتكلم لإنتاج الجملة، والمخاطب لفهمها.

الفصل الثالث:

الدعوات الثلاث:
النداء والاستغاثة والندبة



1- النداء

مقدمة

لفظ دعوات يصدق على ظاهرة لغوية يغلب عليها المنحى التداولي لمثول العلاقة القائمة بين المتخاطبين في لغتها الاصطلاحية الواصفة لأبنيتها المتعددة. وهي تشمل النداء والاستغاثة والندبة لاشتراك الثلاثة في مفهوم الدعوة الحاصلة من المتكلم والموجَّهة إلى المخاطبين. فضلاً عن خصائص أخرى بنيويةٌ ودلالية. وهو ما يسمح بتناولها تناولاً واحداً تحت مصطلح عام بصيغة الجمع (دعوات). وينبغي حالياً البدءُ بالكشف عن أهم الخصائص التداولية والدلالية والبنيوية الجامعة بين الثلاثة والفارقة بينها، معتمدين في ذلك على المأثور المتوارث من اللغويات التراثية.

(أ) النداء: هو دعوة المتكلم للمخاطب أن يستجمع انتباهه ليحسن منه الاستقبالُ لما يُلقى إليه من الأقوال. ويكون إنجازُ النداء بأداة سابقة على المنادى؛ يقصر معها الصوتُ أو يطولُ تبعاً لبعد المنادي من المتكلم أو قربِه. ويُفترَض أن يكون للنداء أداتان اثنتان ما لم يستلزم لفظُ المنادى مثلَ ذلك.

(ب) الاستغاثة: هو استنجاد المتكلم الواقع في بلوىً مؤلمة بمخاطب متمكِّن من أسباب إخراج المتكلم المستغيث أو الغائب المستَغاث له من المُلِمَّة. ويكون إنجاز الاستغاثة بأداتين جمعاً؛ إحداهما مشتركة بين الاستغاثة والنداء لما في الاستغاثة من معنى النداء، والثانية خاصة بالاستغاثة، ويكون تحققها على صورتين: إحداهما تلتصق بالمستغاث، وأخراهما بالمستغاث له إذا كان غائباً.

(ج) **الندبة:** هي أن يُظهِر المتكلم النادبُ تفجُّعاً بمدِّ الصوت على مندوب

إيذاناً بوقوعه في بلوى مؤلمة، وداعياً ضمنياً للسامعين إلى المشاركة في إظهار التفجع. ويكون تحقيق الندبة بأداتين جمعاً؛ إحداهما. تسبق اسم المندوب، وهي مشتركة بين الدعوات الثلاث. والأداة الأخرى خاصة تلحق اسمه زيادة في رفع الصوت والجهر بالتفجع.

1. تداولية الدعوات وتراكيبُها

من جملة ما يُلاحظ في تعريفات الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة حضور المتكلم والمخاطب في اللغة الواصفة للأبنية الثلاث، ويحسن تشخيص مكونات التداول بعناصره الثلاث بالشكل الثلاثي التالي



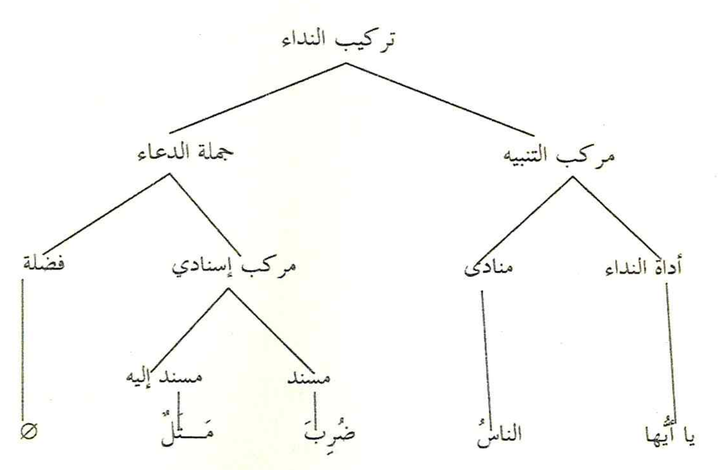
ويتجدد ظهور أركان التداول الثلاثة من انصباب الوصف في النداء على العلاقة بين القائمة بين المتخاطبين، كما يتبين مرة أخرى مما يلي:

إذا كان المتكلم مستنبِهاً، وكان مخاطَبُه غافلاً، نبَّهه إليه بإدخال أداة النداء المناسبة على اسمه. وبعبارة المبرد «وإنّما حق النداء أنْ تعطف بِهِ الْمُخَاطبَ عَلَيْك، ثمَّ تخبره، أَو تَأمره، أَو تسأله، أَو غير ذَلِك مِمَّا توقعه إِلَيْهِ»[1].

ويُعتَبَر في مناسبة أداة النداء أمران: المسافةُ الفاصلةُ بين المتخاطبين قرباً وبعداً. والبنية اللفظية للاسم المجرَّد من (ال) أو المحلّى بها. ومن أداة النداء والاسم المدعو يتكوّن «مركب التنبيه». ومنه ومن «جملة الدعاء» يتألف «تركيب النداء». يمكن توضيح ذلك بالتمثيل الشجري على النحو الآتي:

---

(1) المبرد، المقتضب، ج3، ص298.



يُوضِّح التحليل الشجري لتركيب النداء أن مركب التنبيه يعوض في البنيـــة المكونية للجملة عنصر الصدر. كما ينبغي تداولياً أن يترتَّب قبل جملة الدعاء، وإذا تأخَّر عنها فَقَدَ وظيفة النداء، ووجبت له وظيفة أخرى.

من تراكيب النداء المؤلفة من مركب التنبيه بركنيْه وجملة الــدعاء كـــلٌّ في موقعه نورد ما يلي من الشواهد.

(أ) ﴿يَا مُوسى، أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ﴾

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾

يا أَبَتِي، ما قولُكم في فتىً مختلفِ الباطنِ والظاهر.

أَفاطمُ، يا تِرْبَ النجوم، لِمَ تركتِ عاشقاً لجرم الفراق.

يا ربِّ فَرِّجْ إذاً وعجِّل فإنَّك السامع المجيب.

يا بني حَرْبٍ جَفَوْتُم جدَّه أرسولُ الله يُجزى بالجفا

وقد تُعكسُ المواقع في تركيب النداء بأن يأتي مركب التنبيه مرتباً بعد جملة الدعاء، وعندئذٍ يفقد وظيفةَ النداء، ويؤدِّي غرض التخصيص والتوضيح، كما في الأمثلة التالية:

(ب) اللهم فقِّهنا في العربية أيها النحاة.

قالت هُرَيْرَةُ لما جئتُ زائرَها... وَيْلي عليك ووَيْلي منك يا رَجُلُ

اللهم اغفر لنا أَيَّتُها العصابة.

وعلى المضارب الوضيعةُ أيها البائع.

نهارك يا مغرور سهو وغفلة... وليلك نوم والردى لك لازم

يوضح الزمخشري غرض التخصيص والتوضيح بقوله في المفصل: «وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: (أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل)، و(نحن نفعل كذا أيها القوم)، و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة). جعلوا (أيّاً) مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يَعْنُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم. وما كَنَّوْا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا. كأنه قيل أما أنا فأفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من العصائب»[1].

2.1. تداوليةُ مُركَّبِ التنبيه

يُمثِّل المنادى المكوِّن المركزي في مركب التنبيه، أما أداة النداء فتتبعه ذكراً أو حذفاً، وتتبعه هيأةً، فتكون على صورة لفظية إن تجرد المنادى من (ال) وعلى غيرها إن تحلى بها. وتفيد التنبيه مع المنادى الذي يشرد ويسهو، وتفيد غير التنبيه مع الذي ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾. فلا بأس إذن، من وقفة تداولية عند المنادى لمركزيته في مركب النداء.

والمنادى، في لسان حضارة القرآن أحدُ الاثنين:

إما أناسيٌّ كثير؛ كلٌّ مأخوذ بالشواغل البدنية التي تمنعه من الاستحضار الدائم لملكاته الذهنية؛ وهو محتاج بطبعه إلى التنبيه للخروج من كَدَر الأبدان إلى صفاء الأذهان.

وإما ﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ﴾ تميّزت ذاته المقدسة بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾. ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾. وبقوله أيضاً في مخاطبة خلقه ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾. ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾. فالسميع القريب من عباده المطّلع دوماً على كلامهم المكنون وقولهم المسموع لا يجوز في حقّه التنبيه بإدخال أدوات النداء على أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

---

(1) الزمخشري، المفصل، ج1، ص70.

وهذا الذي أثبتناه في التصنيف التداولي للمنادى يقودنا إلى الخلاصات التالية:

(أ) إن الله القريب من عباده، العليم بما في نفوسهم من السر وأخفى، السميعَ لكلامهم المكنون، مُنَزَّهٌ عن الاسترخاء والفتور والغفلة أو الشرود والذهول حتى يجوز في حقِّه أن يُنبَّه بصوت مديد بواسطة أداة النداء، كما يُنبَّه الإنسانُ المأخوذ في غالب الأحيان بالشواغل البدنية، فيعتريه الاسترخاء الذهني والغفلة والنوم صنو الموت.

(ب) أدوات النداء الداخلة على أسماء الآدميين وما يُنزَّل منزلتهم من غير الآدميين لها وظيفةُ التنبيه إن تقدَّم مركب التنبيه على جملة الدعاء كما في مجموعة الجمل (أ). ووظيفة التوضيح والتخصيص إنْ تأخَّر، كما في جمل المجموعة (ب).

(ج) يمكن اختصار أداة النداء بحذفها من مركب التنبيه إذا كان المنادى مقبلاً بوجهه على المتكلم منتبهاً إلى كلامه، لا يشغلُه عنه شيءٌ. سواءً أكانت الأداة للتنبيه، كما في التراكيب (ج1)، أم للتوضيح كما في التراكيب (ج2) الآتية.

(ج) (1) أميرَ المؤمنينَ ألستَ حقّاً بأكرم مَنْ أظلّتهُ السماءُ

﴿يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾.

هذا اعتصمْ تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولاً

(2) ثَوْبِي حَجَرُ.

اشْتَدِّي أزمةُ تَنفرجي

بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ

إذا دخلت أداة النداء على أسمائه الحسنى وصفاته العلى خلعت عنها وظيفةَ التنبيه، وتلبَّست بوظيفة التضرُّع؛ وهي خاصية جامعة لما ينبغي أن يتحلَّى به المتكلم الداعي من صفات اللِّين والانقياد والتواضع والتذلل والخضوع والمسكنة والاستكانة والإخبات وإفشاء الضَّعف والافتقار إلى الله وهو يدعوه أن يدفع عنه النقم ويُنوِّله النعم.

إن (الله)، لدوام إقباله على الداعي في كل حين، يكون دعاؤه بذكر اسمه مجرداً من أداة النداء، وعدمُ مثول الأداة مع اسمه عز وجل لا يدل على وجودها

معنى وحذفها لفظاً. وعليه ليست الميم المشدَّدة الملحقة باسمه عز وجل في مثل (اللهمَّ) أداةً للنداء تُعوِّضُ الأداة (يا) المحذوفة من أوله خلافاً لرأي الخليل رحمه الله، ومن سار عليه من النحاة من بعده. من سيبويه إذ يقول «قولهم (اللّهُم) حذفوا (يا) وألحقوا الميمَ عوضاً» إلى ابن مالك في ألفيته: «والأكثر اللهمَّ بالتعويض... وشذّ يا اللهمَّ في قريض».

والذي ينبغي أن يُعوَّض بحسب نسق اللغة العربية هو (يا أيها) وليس (يا). لأن الاسم المحلى بـ(ال) ولو كانت (ال) زائدة ينادى بالأداة الطويلة (يا أيها)، وليس بالأداة القصيرة (يا) أو الأقصر (أ). فلا يستقيم نسقياً مركبُ التنبيه في مثل تراكيب النداء (أ) الآتية:

(أ) يا الذي* تُحقنُ به الدماءُ انصرْنا.

أ الذي* جعل خزائنه مفتوحةً للناس جُد علينا.

يا الرجلُ* هل تسمعني؟

أ المسلمُ* متى تستفيق؟

وتبعاً لذلك لا يسلم نسقياً مركب التنبيه المؤلف من (يا) واسم الجلالة (الله) في الأشعار الآتية لنفس المبرر. أي كل اسم دخلت (ال) في تكوين بنيته مثل (الذي)، و(الله) أو انضمَّت إلى بنيته بعد تكوينها؛ (الشمس، القمر) يُنبَّه نسقياً أو يُدعى بالأداة المركبة (أيها) أو (يا أيها).

وإنما يدخل من أدوات النداء على الاسم المقترن بـ(ال) الأداتان (أيها) و(يا أيها)، أما إقران (يا) باسم (الله) في الشواهد أعلاه وغيرها فقد فسَّره البيهقي بأنَّ (ال) جزءٌ من بينية اسم (الله)، وليست زائدة عليه. وجعل دخول (يا) عليه دليلاً صحة تفسيره. يقول: «والدليل على أنّ الألف واللام من بنية هذا الاسم و لم تدخلا للتعريف دخولُ حرف النداء عليه، كقولك (يا ألّلهُ). وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف، ألا ترى أنك لا تقول: (يا الرحمن) و(يا الرحيم) كما تقول: (يا ألله)، فدل على أنه من بنية الاسم والله أعلم»[1]. لكن تفسير البيهقي لا يسلم لامتناع أن تقترن (يا) باسم الموصول (الذي) وإن كانت (ال) جزءاً من بينة هذا الاسم حقيقة.

---

(1) من كتابه الأسماء والصفات، ص28.

أما التفسير المحتمل لسلامة (يا ألله) فيعود إلى معاملة اسم (الله) معاملةً خاصة؛ أي بصرف النظر عن مستلزمات النسق اللغوي. ومراحل هذه المعاملة كالتالي:

لا يسلم تداولياً دعوة الله بالأداة الطويلة (يا أيها) لاختصاصها بالنداء للتنبيه، وما الله بغافل عن العباد. وإن كانت سليمة نسقياً لأن الاسم المحلى بـ(ال) ينادى بالأداة الطويلة (يا أيها)

بناء مركب لدعاء الله[1] بالأداة القصيرة (يا) واسم الجلالة (الله)، وتجويد النطق به بإدراج همزة القطع (أ) بينهما منعاً لتوالي الساكنين. فكان مركب الدعاء في البدء بهذه الصورة (يا ألله). و لم هتد إلى استعماله في القرآن الكريم. لكنه جاء بهذه الصورة في السنة والأثر[2] ولو بعدد قليل. و لم يكن له استعمال في الشعر إلا ما سُرد في الطرة[3] أسفله. والخلاصة أنه لم يكن لمركب الدعاء بهذه الصورة (يا ألله) الاستعمال الواسع، وإن كان اسم الله هو الأكثر دوراناً على الألسنة.

البناء الثاني، لعله تاريخياً في طور لاحق أي بعد المركب السابق، وقد وُضع على صور (اللهُمَّ) المبني بناء من إلحاق (الميم) المشددة باسم (الله). ولعله ورد استعمالُه أولاً في القرآن؛ تكرر خمس مرات. منها ما هو للدعاء ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾. ومنها ما هو لغيره: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾. وله استعمال في السنة والأثر آلاف المرات،

(1) في معنى الدعاء قال الْبَيْهَقِي: «الدُّعَاءُ قَوْلُ الْقَائِلِ يَا اللهُ، أَوْ يَا رَحْمَنُ، أَوْ يَا رَحِيمُ». كتاب الأسماء والصفات.

(2) جاء في كتاب خلق أفعال العباد لأبي عبد الله البخاري. «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْبَيْتِ فَجَهَرَ بالدُّعَاءِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «يَا اللَّهُ، يَا رَحْمَنُ» فَسَمِعَتْهُ أَهْلُ مَكَّةَ، فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾».

(3) من خلال التصفح الآلي لأعمال المئات من الشعراء (544 شاعراً) ثبت إدخال (يا) على (الله) من لدن سبعة منهم، عمر اليافي، شاعر مصري، (1173–1232): (إذا قلتُ يا ألله. قال: لمن تدعو). الحبسي، شاعر عماني، (1089–1150). (سألتك يا ألله يا خير غفار). أبو مسلم العماني، (11237–1238).(باسمك يا ألله أخلصت داعياً). اللواح، شاعر عماني (862–920). (أنا بك يا ألله راجٍ مؤمّلاً). شبلي الأطرش، شاعر سوري (1850–1904). (يا ألله يا معبودُ يا رافع السما). هاشم الميرغني، شاعر سوداني. يقول: الله يا ألله يا ألله يا ألله.

وهو أيضاً للدعاء: (اللَّهُمَّ نَقِّ قَلْبي مِنْ خَطِيئَتِي)، ولغيره (اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا رَادَّ لِمَا قَضَيْتَ، وَلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ).

إن بناء (اللَّهُمَّ) بإدراج الميم المشدَّدة في بنية الاسم حقق غرضين اثنين. أحدهما نَصِّيّ (فونولوجي) والثاني تداولي.

الغرض النصي من أجل تجويد التلفظ بالاسم الأكثر جرياناً على الألسنة؛ فصوت الميم في (اللهمَّ) لغنته من أكثر الأصوات اللغوية تجانساً في التركيب مع سائر الأصوات الأخرى، بينما صوت (الهاء) من أقلها. يشهد لذلك ما في المعاجم القديمة من كثرة المهمل وقِلَّةُ المستعمل من تقاليب (الهاء)، وانخفاض المهمل من تقاليب (الميم) إلى درجة الصفر أحياناً. ولخلْق التجانس الصوتي المطلوب توسَّطت (الميم) بين (الهاء) في (الله) وأصواتٍ تأتي بعدها في التركيب.

الغرض التداولي يتحقق بما تُوفِّره (الميم) الملحقة من إمكانية صوتية يكون النطق بها إظهاراً لصفات «التضرع»، التي يجب أن يتحلَّى بها داعي الله لِما يُريد. ويكون إلحاق (الميم المشددة) باسم الجلالة (الله) تداوياً كإدخال شيء من أدوات النداء على أسمائه وصافته الواقعة قبل «جملة الدعاء» كل ذلك يكون لتأدية وظيفة التضرع التداولية. كما أمر به سبحانه وتعالى في الآية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، وقوله مخبراً: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾.

ومن خرق قواعد التداول إدراج الأداة للنداء، ولو معوَّضَة في غير موضعها، مع مدعوٍ دائم الإقبال بوجهه على الداعي، مستمعٌ إليه منصت لدعائه. وإذا ثبت شيءٌ من ذلك في الاستعمال فلإحدى الوظيفتين:

أولاً وظيفة التوضيح إن تأخر مركب التنبيه على جملة الدعاء. كما في الشواهد (أ) التالية.

أسألك التوبة يا ألله نـاديتك يا ألله.

أمرك النافذ يا ألله سـألتك يا ألله.

جامع الناس للقيامة يا ألله.

دافع الشر كاشف الضر يا ألله.

عبدك يا ألله عبد آبق.

ثانياً وظيفة التضرع إن تقدم مركب التنبيه وتأخرت جملة الدعاء. كما في الشاهدين.

يا الله ترحم ذلي بجاه النبي،

أيا ألله لو هُزُلت فِعالي فعفوُك أنت ذو المنن المناق.

2.2. مضاعفات النداء

قد يُضاعف النداء ويحصل بإحدى الطريقتين: إما بتعديد أدوات النداء في مركب التنبيه من أجل إشباع وظيفة التنبيه الأصلية، كما في التراكيب (أ.1)، أو إشباع وظيفة التضرع العرضية، كما في مثل (أ.1)، وإما بتعديد مركب التنبيه لمضاعفة التضرع، كما في التراكيب (ب) البعدية.

(أ) (1) أيا أَثْلَةَ الطُّرّادِ إنِّي لسائلٌ عن الأثل من جرّاك ما فَعَلَ الأثلُ

أيا ظَبْيَةَ الوعساء بَين حلاحل وَبَين النقا أأنت أم أم سَالم

(2) يا أللهم رحماك.

أ يا ربِّ اختم بالشهادة.

أيا ألله لو هُزُلت فِعالي فعفوُك أنت ذو المنن المناق

(ب) فيا ربِّ يا ألله يا خير من دعي فألبسني اللهم ثوب تزهُّد.

يا رب يا ألله يا كريم جد علينا من فضلك.

الله يا بارئ يا غفار يا رب يا ذا القوة الجبار.

ومن مضاعفة الأداة إنشاء الأداتين (أيُّها) و(يا أيُّها) لتنبيه الاسم المحلّى بأداة التعريف (ال)، كما سيتبين بعد حين.

3.2. أدوات النداء

أولاً. أدوات النداء سبق أن حصرها النحاة في هذا العدد (يَا، أ، أي، أيا، هَيا). وجعلوا (يا) أم الباب، تستعمل لتنبيه القريب والبعيد على السواء، وقد تتفرّغ للبعيد، (كما حصل مع همزة الاستفهام و(هل). والأداة الثانية الهمزة (أ) تُستعمَل للقريب لقصر كمية الصوت فيها.

أما الباقي فإما بدائل وضعاً، وإما مركبة استعمالاً مثل (أيـا) المركبة مـن (أ+يا) لإشباع صوت النداء وتحقيق غرض التفطين. وقد يكون التركيب بعد قلب الهمزة هاءً في (هيا) لتقارب الحلقيين (ء/ه) مخرجاً. وإما أن يكـون بالتفكيـك؛ كاستلال (أي) من (أيها) الموضوعة لمناداة المحلى بال. وهو ما عبَّر عنه السـهيلي بقوله: «اختصت (أي) بنداء ما فيه الألف واللام، تمييزاً له وتعييناً، ولذلك صُـيِّر بعضُ لفظها حرفاً من حروف النداء في قولك: أي زيد»[1].

ولم يذكر النحاة (أيُّها) و(يا أيها) ضمن أدوات النداء. إذ اعتبر الخليل وسيبويه والنحاة بعدهما أن (يا أيها) «مركب تنبيه» مثلُه مثل (يا رجل) يتألف من أداة النداء (يا) والاسم المنادى (أيُّ)، أما (ها) بعدها فبمثابة (يا) قبلها. وبعبارة سيبويه: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلـت: (يـا أيها)، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها) و(ذا) إذا قلت (ها هو ذا)»[2].

وقد أجبرهم هذا الوصف على تقدير تابعٍ إجباري لـ(أيُّ) يكون هو المنـادى حقيقةً. أما (أي) فمنادىً اعتباري يُذكر توطئةً ليس إلا. وبعبارة سيبويه: «يا أيها الرجل؛ (الرجل) وصفٌ لقوله (يا أيها)، ولا يجوز أن يُسكَت على (يا أيها). فرُب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفُه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاءوا بـ(يا أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف والـلام، فلذلك جيء به»[3].

اقتراح الخليل رحمه الله لمفهوم «المنادى الموطِّئ» ليس له ما يُبرِّره في اللغـة، لأنه لا دورَ له مادام المقصود هو «المنادى الحقيقي» بعد (أيُّ)، وإمكانيةُ الوصولِ إليه بدون توطئة متاحةً. أضف أن (أيُّ) في (أيُّها) منـادى مـوطئ، بـدون أداة تسبقه. وإن لحقته (ها) للتنبيه من بعدُ.

نخلص من أدوات النداء إلى أنها أربع: اثنتـان للمنـادى القريـب، وهمـا (أ) للمجرد من (ال)، و(أيها) للمحلى بها، كما في تراكيب النـداء (أ) الآتيـة.

---

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص157.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص197.

(3) سيبويه، نفسه، ص106.

واثنتان للمنادى البعيد، وهما (يا) للمجرد من (ال) و(يا أيها) للمحلى بها. كما في الشواهد (ب) البعدية.

(أ) أليلى احذري الغواية.

أخالد هل زَوْرَةٌ لمحمد.

أيها المؤمنون توبوا جميعاً

أيها الناس حقنا مهضوم.

(ب) يا قومُ هل من راق يرقى جوَّ قلبي،

يا عالمُ بالحال حالي ما يخفاك.

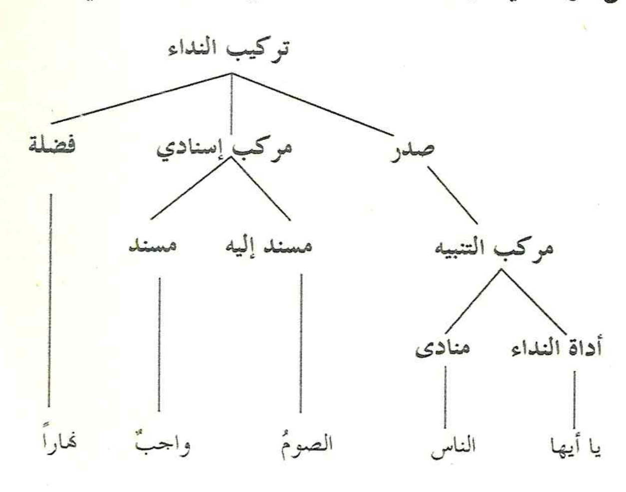
﴿يا أيها النّملُ ادخُلوا مساكنكم﴾

يا أيها الناس خافوا الله.

ومن خصائص الأدوات التقارض والتعاوض. ويكون ذلك في الأدوات المتباعدة دلالياً مثل (إلا) الاستثنائية و(غير) الوصفية، كما يكون بين المتقاربة وظيفية كأدوات النداء.

4.2. موقع مركب التنبيه وإعراب المنادى

مركب التنبيه المتكون من أداة النداء والاسم المنادى يعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للجملة، وهو كالمبتدأ مع فارق في استلام الإعراب المستحق. ويمكن التمثيل لموقعه في تركيب النداء بالتحليل الشجري التالي:



أما عن تعاقب الضمة والفتحة على المنادى، كما يظهر من الجمل (أ) و(ب) الآتية فليس بعامل تركيبي ولا بناسخ معجمي، ولا بأداة النداء مباشرة (المبرد وغيره) أو نيابة عن فعلها (سيبويه وغيره). وإنما يكون بعامل من جنس هذه الظاهرة، كما سيتبين بعد حين.

وقبل ذلك ينبغي البدْءُ بالتصنيف الدلالي للاسم المفرد المنادى. وهو عندئذٍ ينحصر بين صنفين اثنين:

إما اسم علمٌ يدل على كل واحد واحد في مجموعة الأشخاص الحاملين لنفس الاسم. مثاله لفظ (محمدٌ) الدال على كل فرد فرد في مجموعة المحمدين. ولفظ (هند) الدال على كل واحدة في مجموعة الهندات. وكذلك يستمر الأمر في سائر الأعلام.

وإما اسم عام على البدل؛ وهو المفرد النكرة الذي يدل على كل واحد مما يصلح على جهة البدل. مثاله لفظ (رجل) الذي يصلح للدلالة بالتناوب على كل فرد فرد في مجموعة (الآدميين الذكور البالغين). ولفظ (طفلة) الذي يصلح للدلالة بالتناوب أيضاً على كل واحدة في (مجموعة الآدميات الإناث القاصرات).

بناءً على هذا التصنيف الدلالي للاسم المفرد لا يخرج قصدُ المتكلم عن أحد الاحتمالين:

إما أن يقصد بالنداء المجموعةَ فرداً فرداً؛ سواءً أكانت مجموعة أعلام أم مجموعة أنكار، ويكون هذا القصد عاملاً تداولياً يجلب للمنادى الفتحة والتنوين. كما يظهر من الجمل (أ) التالية:

(أ) يَا غَافِلاً وَالَموتُ يَطْلُبُهُ.

يا مسلماً لا تقرب المنكر.

يا مغترباً لا مقام لك بيننا.

أيا محمداً شرِّف الاسمَ باتباع محمدٍ ﷺ.

أ خالداً إنما يَخلُد الاسم بجليل الأعمال.

وقريب منه قول ابن يعيش: «النكرة وهي منصوبةٌ أيضًا في النداء، وذلك قولك: (يا رجلاً)، و(يا غلامًا) فـ(غلامٌ)، و(رجلٌ) في هذا الموضع يُراد به الشائعُ؛

لأنّه لم يُوَجَّه الخطابُ نحوَهما مختصًّا بالنداء»[1]. والاسم النكرة كالاسم العلم في تلقي الفتحة والتنوين إبقاءً على شيوع الاسم في أمته ومجموعته. وإلى هذا المعنى يشير ابن يعيش مرة أخرى بقوله: «فهذه كلُّها منصوبةٌ، سَواء جعلتَها أعلامًا، أو لم تجعلها. فإن جعلتها أعلامًا، نصبتها لشَبَهها بالمضاف، وإن جعلتها معرفةً بالقصد فهي منصوبةٌ لذلك، وإن كانت نكرةً، كانت منصوبةً كسائر النكرات».

وإما أن يقصد بالنداء فرداً واحداً من المجموعة دون باقي الأفراد الآخرين. وسواء أكان هذا الفرد اسماً علماً أو اسماً عاماً. ويكون التعبير عن هذا القصد بضمة تلحق المنادى من غير التنوين الذي هو علامة شيوع الفرد في مجموعته. ومن شواهده النماذج (ب) التالية:

(ب) يا معلِّمُ علمُك لا ينفعُ.

أمحمدُ إن الذُّنوب عظيمةٌ.

يا واقفُ أسعف جريحاً.

ما ذا تشاهد في دنياك يا رجلُ.

وبالعامل التداولي الملاحظ أيضاً في «قطع الإعراب واتصاله» يمكن الاستغناء عن تقديرات المتقدمين المتراكمة؛ كتقدير بعضهم جملة (أدعو) أو (أنادي) عاملاً للنصب في المنصوب لفظاً ومحلاً، كما سبق في التراكيب (أ)، وفي المنصوب محلاً المضموم لفظاً كما في التراكيب (ب).

ولا يستقيم في منطق اللغة أن يجب النصب لمركب ويظهر عليه الضمُّ، والقول بذلك من التساهل في الوصف، كما يتبيَّن من عبارة ابن يعيش إذ يقول: «أمّا انتصابه محلاً فإذا كان المنادَى مفردًا معرفةً؛ فإنه يُبْنَى على الضمّ، ويكون موضعُه نصبًا، وذلك على ضربَيْن: أحدُهما ما كان معرفةً قبل النداء، والثاني ما كان متعرِّفًا في النداء، ولم يكن قبلُ كذلك، وذلك، نحو (يا زيدُ) و(يا رجلٌ)، فـ(رجلٌ) نكرةٌ في الأصل، وإنّما صار معرفةً في النداء. وذلك أنّك لما قصدتَ قَصْدَه، وأقبلتَ عليه، صار معرفةً، باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره»[2].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص318.

(2) ابن يعيش، نفسه، ص319.

وما أورده ابن يعيش في آخر هذه العبارة يُؤكّد إعمال العلاقات التداولية؛ لأن قَصْدَ المتكلم إلى اسم واحد وواحد فقط من مجموعة الأعلام أو من مجموعة الأنكار لجعله منادىً مختصّاً بالتنبيه لهو العامل للضمة الظاهرة على المنادى في مثل التراكيب (ب) السابقة.

بينما قصده الثاني إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في المجموعتين منادىً على انفراد ومختصّاً بالتنبيه كسائر الأفراد لهو العامل التداولي الآخر للفتحة الظاهرة على المنادى. وقد سبق السهيلي أن عبر عن هذا المعنى بقوله: «المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره» كما في التراكيب (أ) السابقة

نخلص مرحلياً إلى أن عامل العلامة الإعرابية في المنادي عامل تداولي يتفرّع إلى العلاقتين الموصوفتين أعلاه. والعامل أياً كانت طبيعته يعمل عملاً واحداً، وقد يستلمه أكثر من قابل واحد. فعامل الفتحة في المنادى هو «قصد المتكلم إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في مجموعته منادىً على انفراد ومختصّاً بالتنبيه كسائر الأفراد». وسواءً كانت المجموعةُ باقيةً على عمومها، لم يدخل على أيِّ فرد فيها قيدٌ إضافي يُخصص مجموعته، كما في الأمثلة (أ) أو دخل قيدٌ على الفرد، فتقلّص عدد أفراد مجموعته إلى الأفراد المشمولين بنفس القيد، كما في النماذج (ب) التالية:

(أ) يا بائعاً تحرَّ الإقساطَ.
أ محمداً تخلّق بأخلاق محمدﷺ
أيا ناعياً اتعظ غداً تُنعى.
أيا داراً حدثني الحاضرَ عن البادي.
يا جميلةً لا تغتري.

(ب) يا بائعَ الوردِ كُن بشوشاً.
يا محمداً سليلَ الصالحين طِبْ نفساً وارْغَدْ عيشاً.
يا ناعياً عالماً تأنَّ فلا الناسُ ولا العلم يدوم.
أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً.
يا جميلةً فعلُها لك أن تعتزّي.

والتقييد إما أن يكون بالنعت (محمداً سليلَ الصالحين)، و(أداراً بِحُـزْوَى) أو بالإضافة المعنوية (يا رجلَ السلاطين)، أو الإضافة اللفظية موصولةً (يا بائعَ الوردِ أو مقطوعة (يا ناعياً عالماً). أو بالمسند إليه (يا جميلةً وجهُها).

أما عامل الضمة غير المنونة، (لأن التنوين علامةٌ على شيوع الاسم في أمته)، في الاسم المنادى فهو القصد إلى الواحد بعينه أو المجموعة المحصورة العدد لجعلـه منادىً مختصاً بالتنبيه. ويتساوى في ذلك الاسم المعرفة (العلـم والاسـم المحلـى بـ«ال») والاسم النكرة وضعاً والمعرفة استعمالاً، مفرداً أو جمعاً. كما في الشواهد (أ) الموالية:

(أ) ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾
﴿وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي﴾
أيها العادل دعني وبكائي
﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾
﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾
غرِّدي يا طيورُ بنشيد الأسى.
لمن يشقى الرجال يا بناتُ.
أظننتَ أن العشق سهلٌ أيها المخبولُ

خلاصة:

نخلص من هذا المعالجة التوليفية لمركب التنبيه في تركيب النداء إلى ما يلي:

(أ) مركب التنبيه جزء من تركيب النداء، وهو ينحل إلى أداة النداء والاسم المنادى.

(ب) أدوات النداء أربعٌ: اثنتان للمنادى القريب، وهما (أ) للاسم المجرد مـن (ال)، و(أيها) للاسم المحلى بها. واثنتان للمنادى البعيد؛ وهمـا (يـا) للاسم المجرد من (ال). و(يا أيها) للاسم المحلى بها.

(ج) لبعض أدوات النداء بدائل ناتجة عن التركيب (أيا)، (آ)، أو عن الإبدال (هيا). وكل الأدوات يخضع استعمالُها لمبـدأ التقـارض والتعـاوض.

وأدوات النداء تُحذف من اللفظ اختصاراً إذا كان المنادى مقبلاً بوجه على المتكلم منتبهاً إليه لا يُلهيه عنه مثيرٌ أخر.

(د) الاسم المنادى، في لسان حضارة القرآن اثنان:

(1). إنسي مأخوذ بشواغل بدنه، منصرفٌ في الغالب عن المتكلم محتاج إلى التنبيه بإدخال أداة النداء على اسمه قبل إلقاء جملة الدعاء إليه.

(2). إله واحد سبحانه؛ دائم الإقبال بوجه على الداعي في كل حين، يُدعى بذكر اسمه مجرداً من أداة النداء، فهو عليم بكلام الخلق قبل قوله باللسان. وعدمُ مثول أداة النداء مع اسمه عز وجل لا يدل على وجودها معنى وحذفها لفظاً. يشهد له من القرآن الكريم مجيء لفظ (رب) في مركب التنبيه ست وستون مرة من غير أداة النداء إلا في موضعين. وتمثل هذه الآيات نموذجاً لما يكون عليه النداء مع الحق سبحانه ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ، رَبِّ لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ، إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا، وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾.

(هـ) إذا دخل شيءٌ من أدوات النداء على أسماء الله الحسنى وصفاته العلى فلتأدية وظيفة التضرع.

(و) الميم المشددة الملحقة باسم الجلالة (الله) في (اللهمَّ) كانت زيادتُها لتحقيق وظيفتين: إحداهما صوتية تمنع إدخال (يا) على (الله) وما يلزم عنه من إدراج همزة القطع بينهما. فضلاً عن ما توفره الغنة المشبعة في الميم المشددة من تجانس صوتي عند التلفظ بالاسم الأكثر جرياناً على الألسنة. والثانية تداولية إذ تُوفِّره إمكانيةً صوتية يكون النطق بها إظهاراً لصفات «التضرع» المطلوبة في الدعاء.

(ز) مركب التنبيه يعوض عنصر الصدر في البنية المكونية للتركيب النداء. وتكون له الرتبة الأولى بالنسبة إلى جملة النداء لتأدية وظيفة التنبيه إذا

كان المنادى إنسياً أو منزلاً منزلته، ووظيفة التضرع إذا المدعو اسماً من أسماء الله عز وجل.

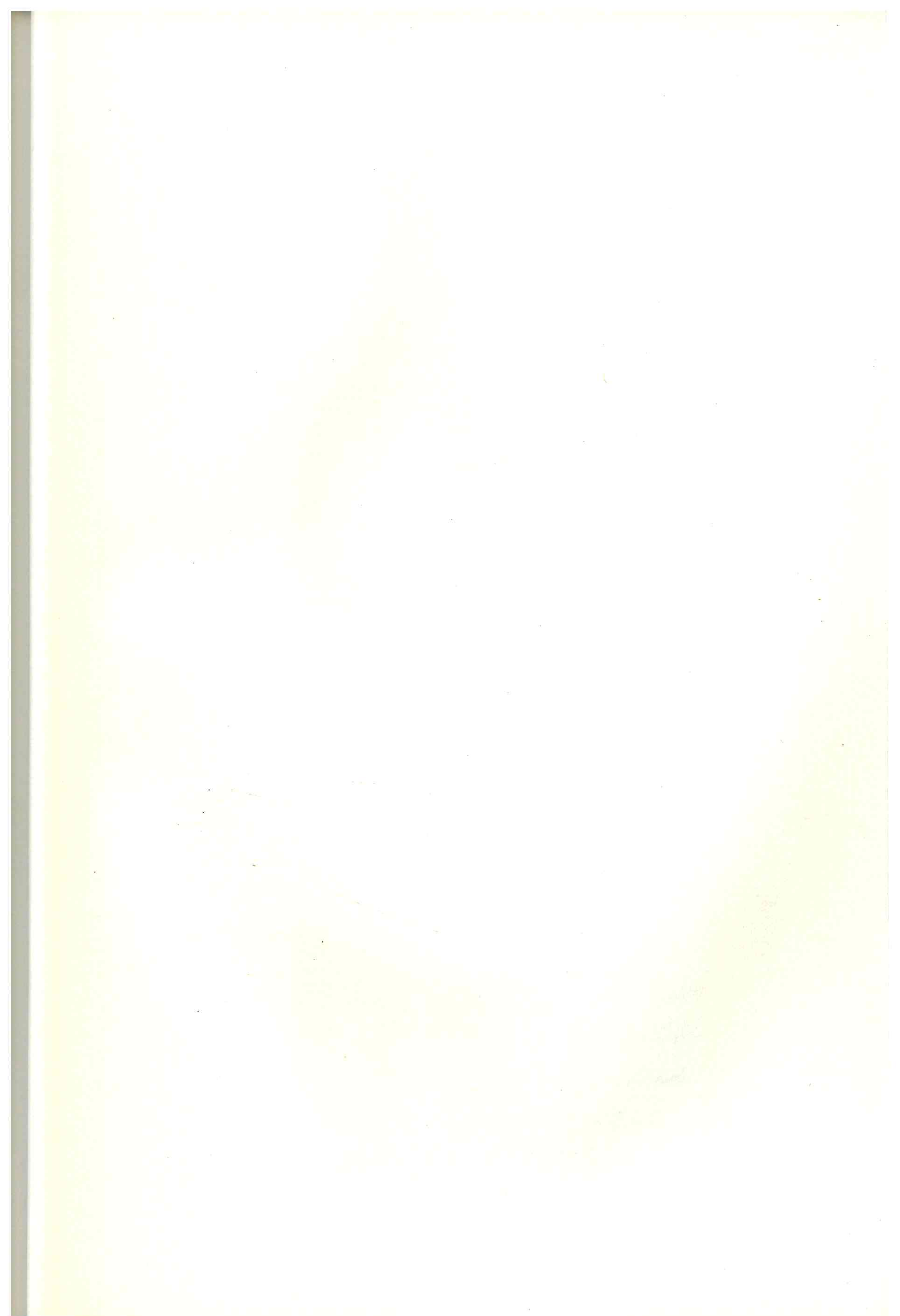
(ح) قد يأتي مركب التنبيه في الرتبة الثانية بعد جملة الدعاء لتأدية وظيفة التخصيص والتوضيح.

(ط) ما يتعاقب على المنادى من الفتح والضم فبعامل تداولي، وهما عاملان اثنان:

(1) عامل الضمة غير المنونة في الاسم المنادى هو القصد إلى الواحد بعينه أو المجموعة المحصورة العدد لجعله منادىً مختصاً بالتنبيه. ويتساوى في ذلك الاسم المعرفة (العلم والاسم المحلى بـ«ال») والاسم النكرة وضعاً والمعرفة استعمالاً، مفرداً أو جمعاً.

(2) عامل الفتحة في المنادى هو قصد المتكلم إلى المجموعة فرداً فرداً، لجعل كل واحد في مجموعته منادىً على انفراد ومختصّاً بالتنبيه كسائر الأفراد. وسواءً كانت المجموعةُ باقيةً على عمومها، أو تقلّصت بدخول قيد إضافي على الفرد في مجموعته إلى الأفراد المشمولين بنفس القيد.

(ي) قيود تقليص تخصيص المجموعة بتقليص أفرادها هي: النعت، والإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية، والمعنوية متصلة أو مقطوعة، والمسند إليه إذا كان المنادى مسنداً.

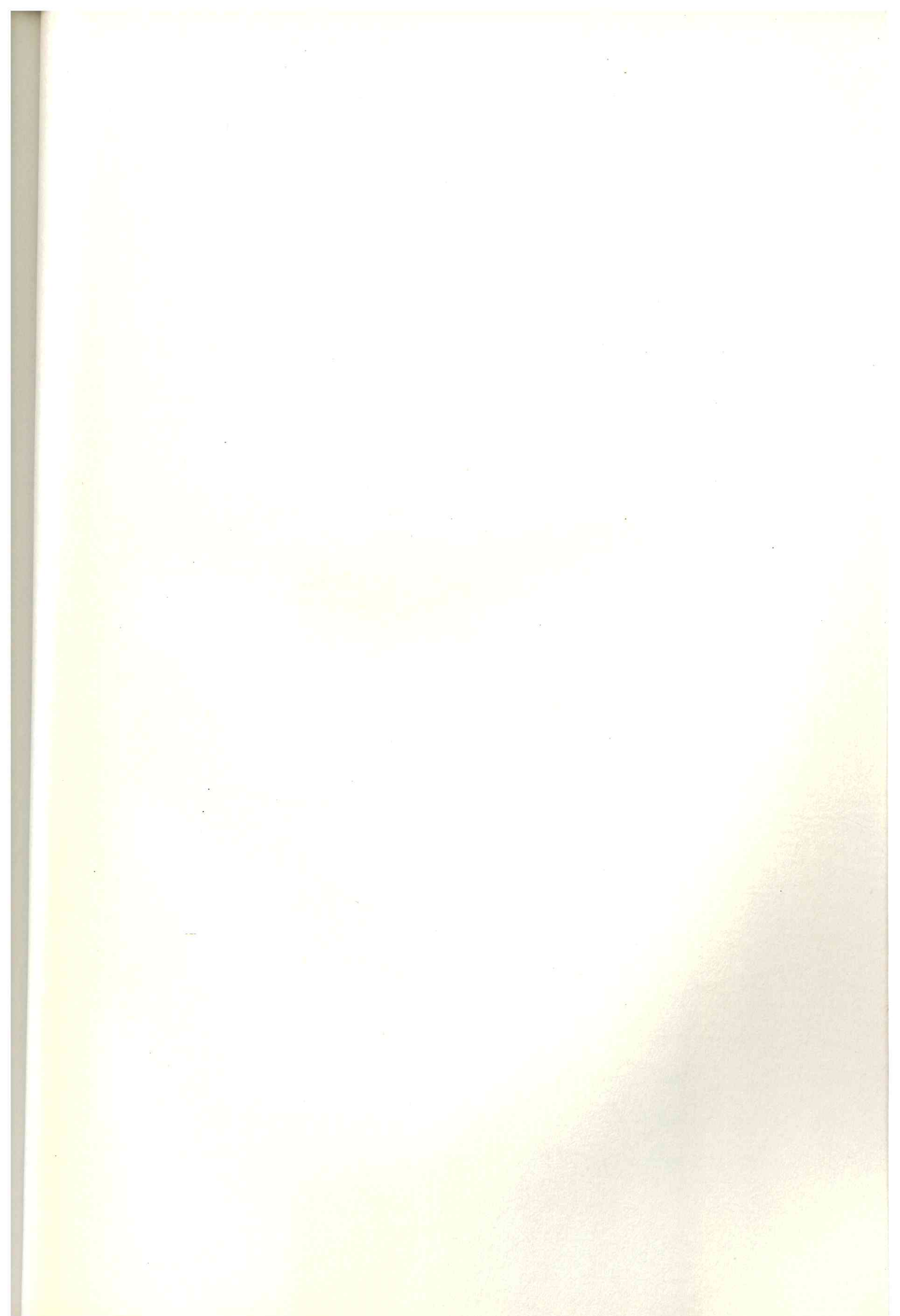


الفصل الرابع

الدعوات الثلاث:

2- الاستغاثة

3- الندبة

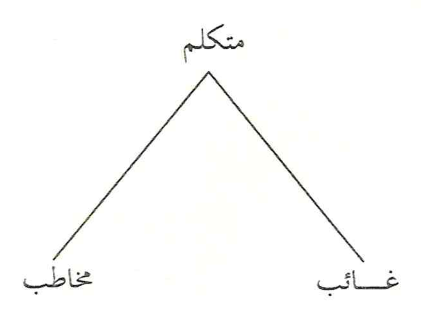


1. مفهوم الاستغاثة

تقدم أن الاستغاثة من الدعوات الثلاث التي تشكل ظاهرة لغوية يغلب عليها المنحى التداولي. فكانت العلاقة المنتظمة للمتخاطبين بارزة في لغتها الاصطلاحية التي تصف أبنيتها المتعددة. والاستغاثة كالنداء المتناول سابقاً يشملها مفهوم الدعوة الحاصلة من المتكلم والموجَّهة إلى المخاطب.

وسبقت تحديد المفهوم من الاستغاثة بكونها استنجاداً من المتكلم الواقع في بلوىً مؤلمة بِمخاطب متمكِّن من أسباب إخراج المستَغاث له من المُلِمَّة. والمستغاث له قد يكون غائباً وقع التنصيص على اسمه بلفظه، كما يكون هو المتكلمَ المستغيث إذا خلا التركيب من لفظ المستغاث له.

أما إنجاز الاستغاثة فيحصل بأداتين جمعاً؛ إحداهما مشتركة بين الاستغاثة والنداء لما في الاستغاثة من معنى النداء، والثانية خاصة بالاستغاثة، ويكون تحقق الأداة على صورتين: إحداهما تلتصق بالمستغاث، وأخراهما بالمستغاث له إذا كان غائباً. ويكون التعالق التداولي بين أركان الاستغاثة كما في التمثيل الثلاثي الموالي.



ويدل مثلث التخاطب هذا على أن الاستغاثة دعوةُ المتكلم المستغيث للمستغاث به، طالباً منه النصرة والعون لإخراج المستغاث له من الفجيعة التي نزلت به. والمستغاث له كما تقدم إما المتكلم لنفسه إذا خلا تركيب الاستغاثة من لفظ المستغاث له، كما في الشاهد (1) إذ يستغيث المتكلم بالرجال لغير مذكور،

وبقي أن تكون استغاثته لنفسه. وإما للغائب كما في الشاهد (2)، حيث يستغيث المتكلم بالمسلمين للنكبة. ولا يمتنع أن يكون المستغاث به والمستغاث له واحداً، كما في الشاهد (3)، حيث يستغيث المتكلم في التركيب (3) ببكر لهم.

(1) يا لَلرِّجالِ وإنما يشكو الفتى مُرَّ الحوادث

(2) يا لَلْمسلمين لِنَكْبةٍ طحنت الجماجم والقلوب.

(3) يا لَبَكْرٍ انشِروا لي كُلَيْباً يا لَبَكْرٍ أين أين الفِرارُ،

2. خصائص تركيب الاستغاثة

لتركيب الاستغاثة الخصائص الأساس في تركيب النداء، فكلاهما يحتاج إلى الأداة (يا)، وكلاهما يتضمَّن معنى الدعاء إما تنبيهاً للمخاطب وإما استغاثةً به. وبتعبير المتقدمين: «تدخل (لام الاستغاثة) على المنادى إعلاماً بالاستغاثة»[1]. ولا يُستعمل من أدوات النداء في الاستغاثة إلا (يا). وبعبارة سيبويه: «لا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه»[2]. فالفارق بين تركيبَيْ النداء والاستغاثة هو زيادة (لام مفتوحة) تدخل على ما كان منادىً للتنصيص على انقلابه مستغاثاً به. ولذلك تُعتبر (لام الاستغاثة) أداةً مركزية في تركيبها، لأنها المميز البنائي بين التركيبين.

ولام الاستغاثة في أصل وضعها حرف من حروف الإضافة التي تجلب الكسرة للمستغاث به لتنسَخَ علامةَ إعرابه وهو منادىً. بل إنَّ انتقال المنادى إلى مستغاث به يحتاج إلى عمليتين أولاهما؛ أن تزاد عليه من أوله (لام) الاستغاثة مفتوحةً، وأخراهما إبطالُ علامة إعرابه الأصلي المعمول بغرض تداولي، وهو (القصد إلى مستغاث به معين) وتظهر علامة الإعراب الأصلي في العطف على المحل في نحو (يا لَزيدٍ وأبوه لِعمرو وأخاه). فقد ظهرت علامة الرفع على (أبوه) المعطوف على محل (لَزيدٍ) المعمول تداولياً بالقصد إلى المستغاث به المعين. كما ظهر النصب على المستغاث له (أخاه) المعطوف على محل المستغاث له (لعمرو) الواقع فضلة بدليل دخول لام الإضافة عليه.

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص339.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص218.

إذن، يحصل إبطال علامة الإعراب الأصلي بكسرة تجلبها لام الاستغاثة لما كان منادىً في مركب التنبيه وكسرة أخرى تجلبها لام الإضافة لما هو فضلةٌ في جملة التعليل. وقريب منه قول سيبويه: «فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعوَّ إلى ما بعده لأنه سببُ المدعو. وذلك أن المدعوَّ إنما دُعيَ من أجل ما بعده لأنه مدعوٌّ له»[1].

وباصطلاحات الاستغاثة وعوامل النحو التوليفي يجب أن يكون للمستغاث به في (مركب التغويث) إعراب الضمِّ المعمولُ تداولياً (بالقصد إلى المستغاث به المعين)، ويكون اقتران لام الاستغاثة المفتوحة نسخاً للضمة وتكويناً لمركب حرفي إعرابُه الضمُّ الظاهر على التابع نعتاً (يا لزيدٍ الأميرُ) أو عطفاً على المحل (يا لبكرٌ وأبوه). وتكون لام الاستغاثة ليست من حروف الإضافة الزائدة على الاسم المرفوع، لأنها جزء رئيسي من (مركب التغويث)، يترتب عن سقوطها منه هدمُ المركب وذهاب الغرض.

كما أن اقتران لام الإضافة المكسورة بالمستغاث له في (جملة التعليل) نسخٌ للفتحة علامة النصب المعمول بعلاقة الإفضال. وتظهر الفتحة من جديد في العطف على المحل في مثل (يا لَخالدٍ لزيدٍ وأخاه). و(يا لَخالدٍ الأميرُ لزيدٍ الفقيرَ).

إذن، مركباتُ التنبيه يمكن تحويلها إلى مركبات استغاثة بإدخال اللام المفتوحة على المستغاث به، ثم إبطالُ ضمته بكسرة، وأخيراً تأليفُ اللام الناسخة مع الاسم المنسوخ العلامة لتكوين مركب حرفي، محلُّه الضمُّ.

والمستغاث به كالمنادى يمكن أن يكون فرداً معيناً (وكاد يصرخ يا لله من ظلم الظالمين)، أو عاماً مستغرقاً لأفراده (يا لَلنّاسِ هل من مغيث)، أو مجموعة محصورة (يا لَقَوْمٍ للزائر المجتاز).

ومركّب التغويث المؤلف من (يا) النداء، و(لام) الاستغاثة، والاسم المستغاث به، يُعوِّض عنصر الصدر، سواء تقدَّم في تركيب الاستغاثة؛ (يا لَلّهِ لنا بالمسامحة)،

---

(1) نفسه.

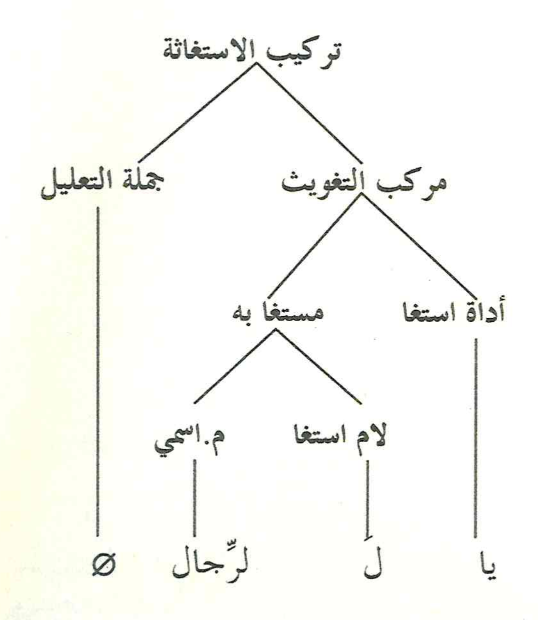
أو توسطه (هذي الخليقةُ يا لَلّهِ في سَدَر) أو تأخّر عنه. (ورَبْعُ فُؤادي أقفر من الوصل يا لَلّه).

ومما ينبغي التوقف عنده في مركَّب التغويث، كما حددناها، دلالةُ الاسم المستغاث به. لأنه ليس كلُّ اسم محفوف بوسائل الاستغاثة؛ (ياء النداء ولام الاستغاثة) بمستغاث به حقّاً. فلا يُستغاث بالذي ليس من طبيعته أن يأتي منه فعل الإغاثة. فمثل قولهم (يا لَلْماء)، و(يا للعجب)، و(يا للجمال)، و(يا للغباوة) مصبوب في تركيب الاستغاثة من غير أن يُفيد هذا الغرض. لأنَّ فاقدَ القدرة على النجدة لا يُستغاث به. وإذا حصل شيءٌ من هذه «الاستغاثة الصورية» أفاد التركيب غرضاً مركباً من الدلالة المعجمية للاسم ومما يكون للمستغاث به في «الاستغاثة الوظيفية» من مزية يفضل بها الغير فاستحقَّ أن يُستغاثَ به. وهذا الغرض يتلخص في هذين المعنيين: «الإكبار»، و«الاحتقار» المتضمَّنين تباعاً في الأمور المستحسنة ونقيضها المستقبحة.

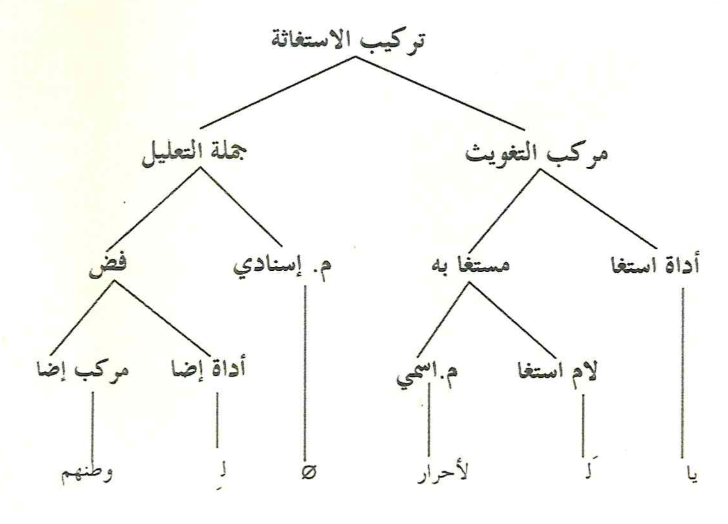
ويمكن بيان هذين الغرضين بمقيدات للمستغاث به الصوري من قبيل (يا للماء غزارةً وعذوبة)، و(يا للعجب كم هو رائع)، و(يا للجمال للناظرين متعة)، و(يا للغباوة تقهر البهائم). و(يا للسذاجة خلطة من غفلة الكبار ودعابة الأطفال)، و(يا لَلْفَلِيقَة يأتيك منه الأذى من حيث لا تحتسب).

نختم مبحث الدلالة المعجمية للمستغاث به بقاعدة دلالية مفادها أن كل مدخل معجمي؛ كالمصدر وأسم الجماد واسم الحيوان، مما لا تدخل سِمَةُ النجدة في تكوين معناه لا يُستغاث به، وإذا ورد في مركب التغويث فلغرض الإكبار إذا كان معناه مستحسناً، أو لغرض الاحتقار إذا كان معناه مستقبحاً.

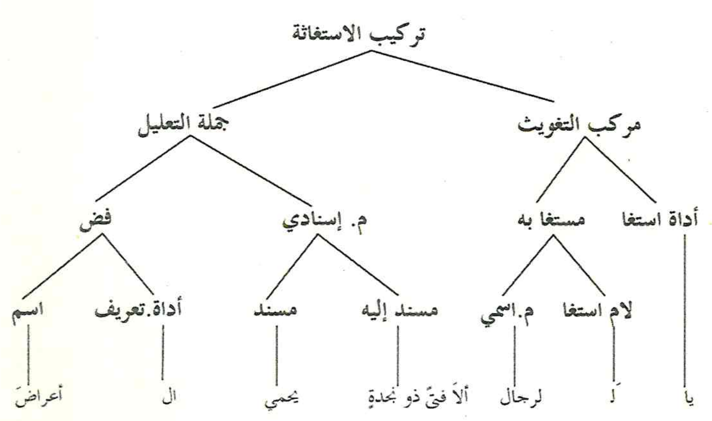
ولتركيب الاستغاثة بنية مقلّصة أو موسعة. تنحصر الأولى في مركب التغويث (يا لَلّهِ) (يا لَلّناسِ) (يا لَلْقومِ)، (يا لمحمدٍ) ويكون المستغاث متكلماً يستغيث لنفسه. يمكن تشخيص تركيب الاستغاثة المقلص إلى مركب التغويث على النحو التالي:



والتركيب الموسَّع قصير، ووسيط، وتام. أما قصيرُه فما زاد على مركب التغويث بذكر المستغاث له. كما في الأمثلة التالية (يا لَلْقومِ لِضعيفهم المهان)، و(يا لَلْمسلمين لكتابِهم المداس)، و(يا لَلرَّجل لأهله). و(يا لَلأَحرار لوطنهم المسلوب) ويكون المستغاث له فضلةً لجملة محذوفة اختصاراً، مسندُها فعلُ (انتصرْ، لينتصرْ) وما شاكله. ويمكن تشخيصه كسابقه على بالتمثيل الشجري الموالي:

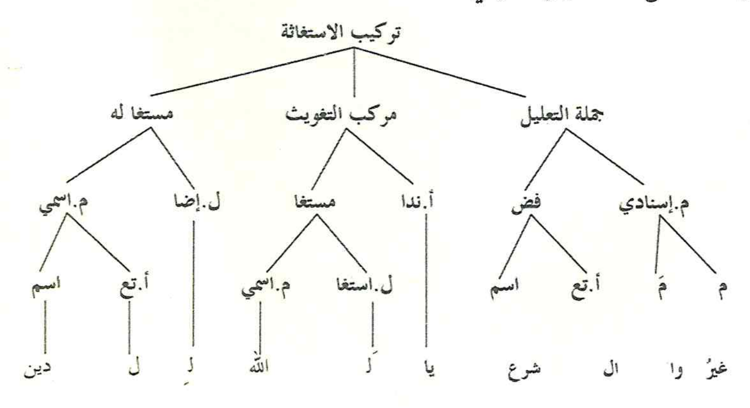


بينما وسيطه هو ما تألف، فضلاً عن المستغاث به، من جملة التعليل أو التبيين التي تُرافق مركب التغويث لتقوم مقام الداعي إلى الاستغاثة. كما في الشواهد (يا لَلرِّجال، ألاَ فتىً ذو نجدةٍ يحمي الأعراضَ)، (يا لَلرِّجالِ وإنما يشكو الفتى... مــرَّ الحــوادث أو يكون جليداً)، (عجبتُ لحبٍّ يا لَلنَّاسِ كيفَ غدا للنفس مغنطيسَ اللَّــذات والمحــن). ولإبراز مكونات تركيب الاستغاثة الوسيط نقدمه مشخصاً بالتمثيل الشجري التالي.



وتركيب الاستغاثة التام هو ما اجتمع فيه المستغاث والمستغاث لــه وجملــة التعليل. من شواهده ما يلي: (وغيَّروا الشرع يا لله للدين). و(كم مستغيثٍ يُنادي بالتوجُّع يا لَلَّهِ لِلْمسلمين الغُرِّ إذْ نِيلُوا). و(ما زلت أصيح يا لَلْمــؤمنين لِكتــابهم المداس بالأقدام حتى أبحني النداءُ).

ولإظهار الفرق بين التركيبين الوسيط السابق والتام اللاحق نشخصــه هــو الآخر بالتمثيل الشجري الموالي.



يستخلص من التمثيل الشجري لتركيب الاستغاثة أن المعالجة التوليفية لهذه الظاهرة ولأي ظاهرة لغوية أخرى تقوم أولاً على تحليل العبارة إلى مركباتها الكبرى. كما في تركيب الاستغاثة التام المؤلف من المركبات الكبرى التالية:

مركب التغويث المؤلف من أداة النداء (يا) والمستغاث به، وهو مؤلَّف من لام الاستغاثة المفتوحة ومركب اسمي مستغاث منسوخ الضمة باللام الداخلة عليه. وموضع المستغاث به الرفع بعامل تداولي وهو القصد إلى مستغاث به معين.

المستغاث له الذي يتركب من لام الإضافة الناسخة، ومن مركب اسمي مستغاث له وهو منسوخ الفتحة لوقوعه فضلةً لجملة محذوفة اختصاراً تُقدر بفعل الأمر من قبيل (انتصر).

جملة التعليل، وهي التي تُذكر لبيان الداعي إلى الاستغاثة، وتنحل ككل جملة إلى مركب إسنادي مؤلف من المسند والمسند إليه على خلاف في الترتيب، ولهما حالة الرفع بعلاقة الإسناد والوظيفة النحوية المحددة بالعلاقة الدلالية. ومن مركباتها ما يُعوض الفضلة فيكون له حالة النصب بعلاقة الإفضال، والوظيفة النحوية المحددة بالعلاقة الدلالية.

وهذه المركبات الكبرى قد لا يظهر منها في تركيب الاستغاثة المقلص سوى مركب التغويث، كما في تركيب الاستغاثة القصير. ولا يتغير شيء من الإعراب لأنه داخلي، كما هو الحال في كل المركبات الأولى. وخاصية الإعراب الداخلي في تركيب الاستغاثة كما في تركيب النداء والندبة ينبغي التركيز على إظهارها في التحليل الإعرابي في المعالجة التوليفية للظواهر اللغوية. وسوف نعود إليها بإذن الله في الندبة.

3. الندبة

1.3. مفهوم الندبة

الندبة تصويت المتكلم إظهاراً لتفجُّعه من رزية مؤلمة نزلت به من المندوب مباشرة أو بسببه، ولا يُندَب من الأسماء إلا ما كان معرفةً لفظاً ومعنىً ولا يكفي أن يكون معرفة لفظاً. فلا ندبَ في النكرات أصلاً، ولا في المبهمات وإن كانت من المعارف، كأسماء الإشارة ونحوها من الضمائر والموصولات. وقد نصَّ سيبويه عليه من قبل بقوله: «ألا ترى أنك لو قلت (واهذاه)، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم، لأن الندبة على البيان... وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع»[1].

أما تصويت المتكلم نادِباً فيكون بأدوات الندبة؛ منها ما يسبق الاسم المندوب، وهي (يا) أو (وا). ومنها ما يلحقه؛ وهي (ألف) الترنم معها (هاء) السكت أو بدونها. كما يتبين من الشواهد الآتية المفرعة إلى مندوب مباشر المعطيات (أ)، والمندوب السبب كما في الشواهد (ب).

(أ) وا لَهْفتاه وروحُها بين التراقي والترائب.

وا مصيبتاه ما أشدَّها ألماً.

وا ذُلاَّه ما أهونَ النفوسَ على الناس.

وا كَرْباه لكربك يا أبتاه.

متى يَمُت تصرُخِ المخازي يا أبتا واشقا اليتيمه.

(ب) يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه.

وا صديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي.

وا قوماه إذا انكسرت الشوكةُ ضاعت الأوطان.

بنتاه يا كبدي ولوعةُ مهجتي قد زال صفوَ شأنه التكديرُ.

إن غبت وا ولداه عن عيني فمن زينُ الشباب ومَنْ ضياءُ النادي.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص227.

ومن الأسماء ما يدل معجمياً على معنى غير مندوب أصلاً؛ أي لا يكون سبباً للكروب والأحزان، ولا يلحق منه النادبَ غمٌّ يستوجب منه التفجع. وإذا تحلّى ما لا يُندب من الأسماء بشيء من أدوات الندبة؛ كما في الشواهد (ج)؛ أفاد تركيب الندبة غرض التضرع والاستغاثة.

(ج) ما أطيبَهُ يا ربّاه.

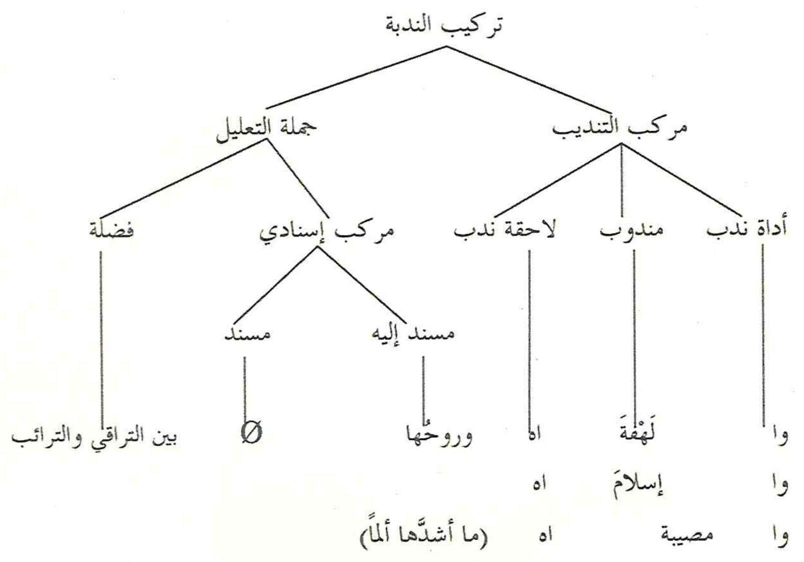
وا محمداه. وا معتصماه. وا إسلاماه. وا دينُ محمداه.

كل الأسماء المحفوفة بأدوات الندبة كالسابقة (وا-) أو (يا-)، واللاحقة (-اه) في المجموعة (ج) لا تكون بالنظر إلى دلالتها المعجمية مصدراً مباشراً أو غير مباشر لإثارة الأسى والحزن في النفوس.

2.3. تركيب الندبة

لتركيب الندبة بنية سائر الدعوات؛ فهو ينحل إلى «مركب التنديب» المتألف من مندوب معرفة تخصَّص باسمه، وقد التصقت به سابقةُ الندبة (يا) أو (وا)، ولَحِقتْه في الغالب (ألف) الترنم ومعها (هاء) السكت أو بدونها. فالمندوب اسم محفوف بأصوات الندبة من قبله ومن بعده.

أما المركب الثاني فهو جملة التعليل المذكورة في مثل الشواهد (أ) و(ب)، أو جملة التضرع المحذوفة اقتصاراً، كما في النماذج (ج). والمحذوف اقتصاراً لا يُسترجَع بالتقدير كالمحذوف اختصاراً. فالمحذوف من جملة (الله يعطي ويمنع) من صنف الاقتصار، ولذلك لا يجوز تقديره، وإلا ذهب الغرض من الحذف الذي هو العطاء المطلق غير المقيد بمعطى. بينما المحذوف من الجملة (أطعمته ثريداً وعصيراً بارداً) من قبيل الاختصار، لإمكان استرجاع المحذوف المقدر بالفعل (سقيته). وفي كلتا الحالتين يمكن تشخيص مكوني تركيب الندبة بالتمثيل الشجري الموالي:



يتبيَّن من الشواهد السابقة أن المندوب في مركب التنديب يتفرع مقولياً إلى المصدر، كما في المعطيات (ب) وإلى الاسم التام كما في الشواهد (ب). وكلاهما يتفرع دلالياً إلى اسم قابل للندبة، واسم غير قابل، كما في الشواهد (ج). ولهذين التفريعين المقولي والدلالي دخل مباشر أولاً في تعيين مصدر التفجع وتحديد المندوب. وثانياً في التأويل الوظيفي لتركيب الندبة. وبيان ذلك يحتاج إلى التفصيل التالي:

(أ) إذا كان المدخل المعجمي المحفوفُ بأصوات الندبة ينتمي إلى مقولة المصدر، كما في (وا لَهْفتاه، وا مصيبتاه، وا ذُلاَّه) كان المعنى المعجمي للمصدر سبباً مباشراً في تفجع المتكلم وكان المتكلم نادباً نفسه لما حلَّ به من الغم المدلول علي بالمصدر. لأن هذه المصادر المقطوعة في حكم المضاف إلى (ياء) المتكلم. وقد جاءت كذلك في الشعر (أ) كما أضيفت إلى مضاف إلى (الياء)، كما في القول (ب).

(أ) تَبْكيهِم دَهْماءُ مُعْوِلةً وتقولُ سلمى وا رَزِيَّتِيَه.

(ب) وا انقطاعَ ظهرياه، وا صُداعَ رأسي.

وقد يكون المصدر مضافاً إلى مندوب مذكور، كما في التراكيب (ج) التالية، وعندئذ يكون تفجُّع النادب من غمٍّ لحقه من المركب الإضافي المندوب.

(ج) وا كَرْباه لكربك يا أبتاه

واشقا اليتيمه،

وا حزنياه لحزنك يا ابنَ أمَّ.

وإذا كان المصدر المقطوع أو المضاف لا يدل معجمياً على شيء من المعاني المفجعة، كما في (وا إسلاماه. وا دينُ محمداه.) كان مركب التنديب في حكم مركب التنبيه والتغويث وأفاد غرض التضرع والاستغاثة.

المدخل المعجمي المحفوف بأصوات الندبة إذا كان اسماً تاماً يدل معجمياً على معنى قابلٍ لطريان الفواجع عليه، كأسماء الآدميين وما في منزلتها، فإنه يشكل المندوبَ الذي يتسبَّبُ بما حلَّ به من الرزايا في تفجُّع المتكلم النادب. كما في التراكيب التالية

يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه.

وا صديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي.

وا قوماه إذا انكسرت الشوكةُ ضاعت الأوطان.

بنتاه يا كبدي ولوعةُ مهجتي قد زال صفوَ شأنه التكديرُ.

إن غبت وا ولداه عن عيني فمن زينُ الشباب ومَنْ ضياءُ النادي.

فالمتكلم بالجملة (يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه) يتفجع ويتوجع بسبب مصيبة الموت التي أصابت المندوب (أبتاه). وجملة (أجاب رباً دعاه) جملة تعليل. ويكون المتكلم بالعبارة (واصديقاه وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي) متوجعاً بسبب رزية لحقت مندوبَه (واصديقاه). وباقي المصادر المندوبة (وا حنيني إليه واشتياقي وحرقتي وهيامي) فلإفادة غرض التضرع.

والاسم التام الدال معجمياً على معنى غير قابل لطريان الفواجع عليه، كأسماء الله تعالى (وا رباه، وا إلهياه)، أو قابلٍ لها لكنه في سياق المبرّأ منها (وا محمداه، وا معتصماه)، كان مركب التنديب عندئذٍ في حكم مركب التنبيه والتغويث، كما هو الحال في المصادر، وأفاد غرض التضرع والاستغاثة.

3.3. توزيع وسائل الندبة وإعراب المندوب

يُتوسَّل إلى الاسم المندوب بأداتين اثنتين (يا) و(وا) تتعاقبان عليه من أوله، ولا تجتمعان عليه. ويُختَتم بـ(ألف) الترنم تلحق الاسم من آخره وبعدها (هاء) السكت. وليس شيءٌ منها بناسخ لحركة وجبت للمندوب بعامل. أما عن توزيع وسائل الندبة فهو كالتالي:

(أ) اجتماع إحدى السابقتين على الاسم المندوب مع اللاحقتين، كما يظهر من الشاهدين التاليين.

يا أبتاه أجابَ ربّاً دعاه.

وا مصيبتاه ما أشدَّها ألماً.

(ب) اجتماع إحدى السابقتين وإحدى اللاحقتين.

يا أبتا واشقا اليتيمه.

(ج) انفراد السابقة (وا) بالاسم من غير إحدى اللاحقتين:

وا يزيدُ ضاع بموتك الحق.

وا زيدُ ما رثاك عمروٌ قط.

ويكون للمندوب المفرد المجرد من اللواحق إعرابُ المنادى المعيَّن.

(د) احتياج السابقة (يا) إلى لاحقة (الألف) ضرورةً و(الهاء) اختياراً، للتفريق بين المندوب والمنادى: كما في التراكيب التالية:

إليك أشكو ضعفي يا رباه.

يا محمداه كن لي شفيعاً.

(هـ) تُجزئ اللاحقتان الألف والهاء (اه) عن السابقتين (يا) أو (وا)، كما في المعطيات التالية:

ربَّاه إنْ تَغفِرْ فما أحلاه من مقدَّم.

ربَّاه رُحماك إن الزمان فضٌّ شديد.

(و) إذا كان المندوب مركباً التصقت إحدى السابقتين (يا/وا) بالمقدم، والتصقت بالمؤخر اللاحقتان (اه) أو إحداهما. ومن المركبات المندوبة ما يلي:

الاسم المركب مع (ياء) الإضافة، تكون حركة المقدم تابعة لياء الإضافة، وحركة الياء تابعة للاصقة (الألف) أو (الهاء) كما في (وا أُمِّيَا)، (يا صديقِيَا)، (وا رَزِيَّتِيَه)، (يا غلامِيَه). ويمكن إخلاءُ ياء الإضافة من لاحقة الندبة مع الإبقاء على فتحتها (وا وطنِيَ) شاهدةً على مكان اللاحقة.

كما يمكن إخلاءُ المقدم من ياء الإضافة مع الإبقاء على كسرته شاهدةً على مكان الياء، (وا وطنِ). ويكون لمحل المركب الإضافي إعراب الضم يظهر على تابعه في نحو (وا وطنِ الكبيرُ)، (وا وطني أهلُه وأرضُه).

(ز) إذا كان المركب الإضافي مؤلفاً من اسمين يُبنى المقدَّم على الفتح بناءَه في النداء، ويُحرَّكُ المؤخَّرُ بفتحة تابعة لألف الترنم، كما في مثل (وا دينَ محمداه)، (وا صديقَ خالداه). وبإخلاء المؤخر من اللاحقتين يعود إلى الأصل في الإضافة، فيقال (وا دينَ محمدٍ)، (وا صديقَ خالدٍ).

(ح) قد تتكرر الإضافة بأن يُضاف المؤخَّر إلى ياء الإضافة، كما في نحو (وا تَعَبَ عُمْرِيَاه)، (يا لَهفَ أُمِّيَاه). وبإخلاء المؤخر من اللاحقتين يعود المؤخر إلى أصله، كما في (وا انقطاعَ ظهري).

نخلص إلى أن تركيب الندبة يتألف، كتركيب النداء من مكونين رئيسيين؛ أولهما مركب التنديب الذي يتألف من عناصر ثلاثة: أداة الندبة (وا) أو (يا)، والاسم المندوب، ولاحقة الندبة (ا) أو (اه). وإعراب المندوب الضم المعمول تداولياً بالقصد إلى مندوب بعينه. ولا تظهر عليه الضمة بسبب لاحقة الندب (ا) أو (اه)، لكنها تظهر على التابع، كما في (وا صديقياه المغتالُ).

وثاني المركبين جملة التعليل التي يُؤتى بها لبيان الرزية التي تلحق المندوب. وإعراب الجملة واحد في أي موقع وأيّاً كانت وظيفتُها. بين المتساندين علاقة تركيبية تعمل الرفع في الطرفين، وعلاقة دلالية تعمل ينتقيها أحد المسند وتعمل وظيفة نحوية في المسند إليه مناسبةً للعلاقة المنتقاة بالمقولة الفرعية للمدخل المعجمي في موقع المسند. ويستمر نفس الإعراب في المركب الفضلة المنصوب بعلاقة

الإفضال، وذي الوظيفة النحوية بعلاقة دلالية كالمفعولية المعمولة بعلاقة العلية، ونحوها من الوظائف المعمولة بعلاقة اللزوم. والمندوب تتغير وظيفتُه التداولية باعتبار دلالته المعجمية، كما تتغير بنيتُه اللفظية باعتبار تركيبته البسيطة أو المعقدة. كما سبق شرح ذلك.

خلاصة

ثبت من اختبار النحو التوليفي من خلال معالجته لبعض الظواهر اللغوية أنه يُقدم لنحو اللغة العربية واصفاً آخر محتوياً بكيفية تلقائية لِما في النحو التراثي من الصواب مع تصويب ما فيه من الهفوات المنهجية أو المعرفية.

ففي كل الظواهر المعالجة توليفياً كان تفسير العلامة الإعرابية تفسيراً موافقاً لعاملية علاقية ونواسخ لفظية. وانتفى من تفسير الوصف العوامل المقدَّرة في النحو التوليفي، وكان التداول، باعتباره أحد المكونات الأربعة لماهية اللغة، عاملاً فعّالاً في تفسير الإعراب، وإن كان تفعيل التداول في النحو التراثي غائباً.

ففي التعجب كان التفريق واضحاً بين التعجب الاستلزامي والتعجب البنيوي. فالأول مستفاد باللزوم العقلي من تراكيب غير تعجبية يجمع معانيها المتغايرة عنصرُ المبالغة. والثاني تعجب بنيوي تدل عليه بنيتان وضعتا أصلاً لهذا الغرض، وكان التفريق بينهما بنيوياً ووظيفياً واضحاً في المعالجة التوليفية.

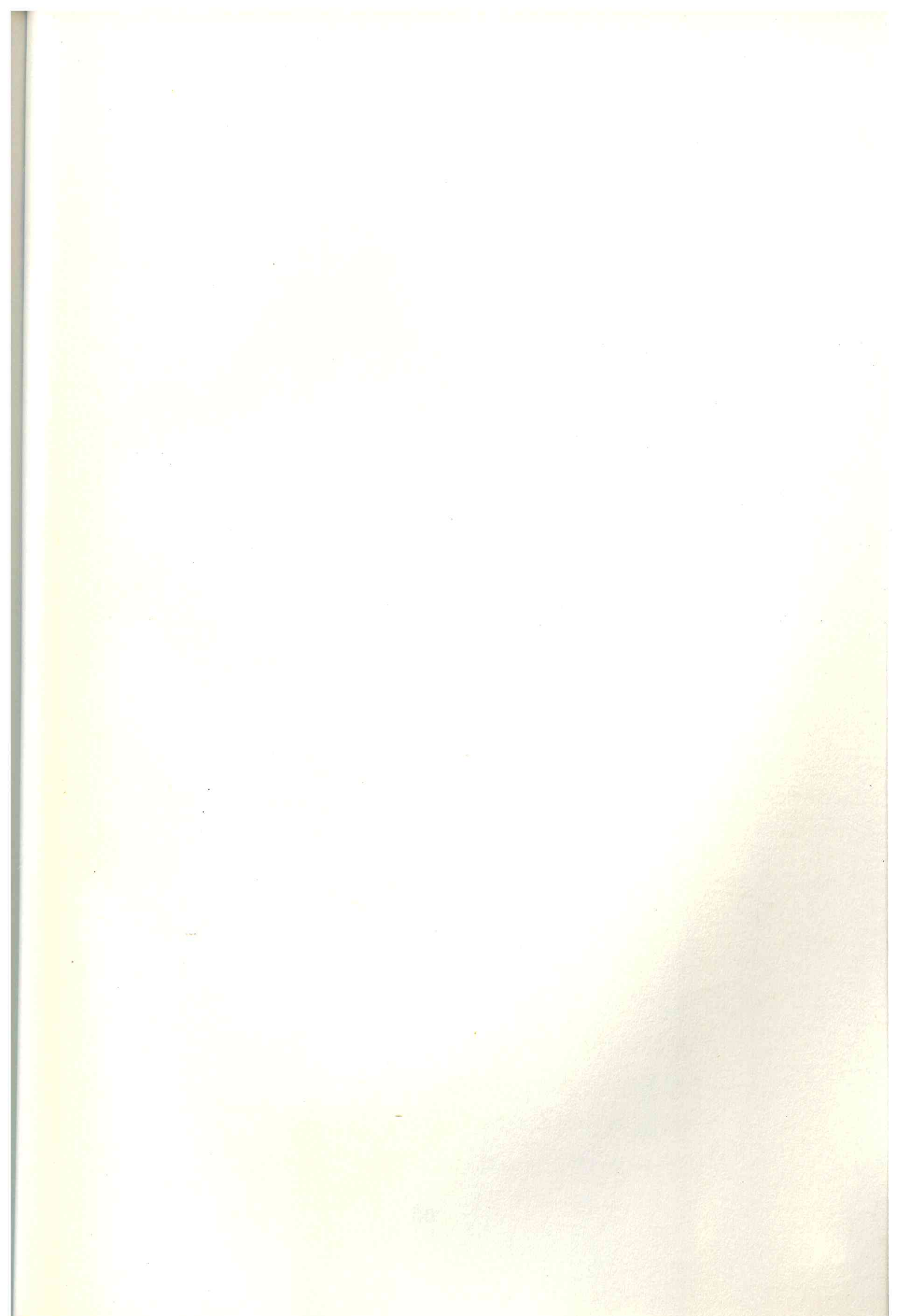
وجاءت المعالجة التوليفية للدعوات الثلاث النداء والاستغاثة والندبة معالجة متميزة عما كانت عليه من قبل. فكان تفعيل العامل التداولي مطَّرداً لوصف وتفسير ظاهرة لغوية لبعض مكوناها بُعْدٌ تداولي خالص. ومن مميزات المعالجة التوليفية تحليل الدعوات الثلاث تحليلاً واحداً إلى مركبات كبرى، منها، فضلاً عن جملة التعليل المشترك بين الثلاثة، مركبُ التنبيه في تركيب النداء، ومركب التغويث في تركيب الاستغاثة، ومركب التنديب في تركيب الندبة. ثم كان التحليل الداخلي لكل مركب، ولا يُستعمل في الجميع إلا المفاهيم الإجرائية واللغة الاصطلاحية التي يقوم عليها بناء نموذج النحو التوليفي، كما عرضناه مجملاً هنا ومفصلاً في محضرات وأعمال أخرى.

وفي خلاصة الخلاصة نستطيع القول بكل اطمئنان معرفي إن النحو التـــوليفي أثبت جدواه من اختباره التطبيقي في ما عالَجَ من الظواهر اللغوية، وعلـــى نفـــس النهج يسير في وصف الباقي من ظواهر العربية. ويبقى علينا أن نختبره مجـــدداً في وصفه الإعرابـــي لمتخير من النصوص، وأعلاها الخطاب القرآني.



الفصل الخامس

من الإعراب التوليفي للقرآن الكريم



مقدمة

من تطبيقات النحو التوليفي اختباره في إعراب آيات من القــرآن الكـريم، وذلك للوقوف على طبيعة هذا النوع من المعالجة النحويــة للخطــاب القــرآني. ولإنجاز هذا التطبيق أجرينا إعراباً توليفياً على آيات من سورة الــرحمن، والنــهج المتبع فيها ينسحب على النص القرآني بأكمله.

ويحسن البدء بتحديد المفهوم من الإعراب في نحو العربية التوليفي. والمقصود بالإعراب التوليفي منحصر في الوصف المجمل للمقتطع من المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان الناطقين بالعربية المستعملِ من لدن المتكلمين إما لإنتاج العبارة موضوع الإعراب وإما لتحليل بنيتها من أجل فهم دلالتِها.

والإعراب بهذا المعنى يجري؛ طبقاً لنموذج النحو التوليفي عــبرَ مســتويات متوالية توالي الفصوص اللغوية الأربعة: بدءاً من الفص النصغي الذي يتألف محتواه من نطائق العربية وقواعد تأليفها المكتملة بقواعد التجويد. ومروراً بالمعجم المؤلف من عدد غير محصور من المفردات. لكل مفردة في المعجم وجه صــوتي مضــبوط ووجه معنوي محدود. ثم انتقالاً إلى الفص التحويلي بقواعده التصريفية التي تضبط تنقلات الوجه الصوتي للمفردة، وقواعده الاشتقاقية التي تضبط الدلالة الصــرفية للصيغ الاشتقاقية. وأخير الفص التركيــبي بدءاً بالنسق المقولي ومــروراً بكافــة المراحل التي يقطعها تكوين الجملة. من بنيتها المكونية إلى بنيتــها الإعرابيــة، إلى بنيتها الوظيفية، وأخيراً بنيتها الموقعية. فالمتكلم لا ينتج جملةً أو يفهم معناها مــن غير إعمال لِما حصل له من المعرفة اللغوية بكل الفصوص الأربعة.

وحين يكون معنى الإعراب وصفاً كافياً للمعرفة اللغوية الموظَّفة أولاً من قِبَــل المتكلم لإنشاء الجملة من المفردات وتأليف الخطاب من الجمل، والموظفة ثانيةً مــن لدن المخاطب لفهم الرسالة التي تلقاه من المتكلم وجب أن يعكس الإعــراب بهــذا المعنى معرفة نحوية موزَّعةً على المراحل النحوية التي مر بها إنشاء الجملة، كما هــي

موصوفة بواسطة بنية النموذج النحوي الموضوع مؤخراً للعربية من اللغات التوليفية.

وإجمال الوصف لما وُظِّف من المعرفة في تركيب العبارة أو تحليلها ينبغي أن يكون بلغة اصطلاحية فُصِّلت خلال تلقين نحو اللغة العربية بواسطة النموذج التوليفي. ويكون الإعراب مستوفياً في المراحل الأولى واقتصادياً بالتدريج في المراحل المتبقية من تعليم النحو. ويمكن تطبيق المفهوم من إعراب النحو التوليفي من خلال الإعراب التوليفي لآيات من سورة الرحمن.

1. منهجية إعراب النحو التوليفي للقرآن الكريم

لا نعني بالمنهجية هنا أكثر من التقيد في الإعراب بكافة المراحل التي مرَّ بها تكوين العبارة موضوع الإعراب، باعتباره وصفاً لما طُبِّق من المعرفة اللغوية في إنتاجها وفهمها. وبالترقيم المتسلسل يمكن تشخيص المعلومات اللغوية الموزعة على مراحل إنتاج الجملة. وهو ما سنتقيد به في النماذج الآتية من الآيات القرآنية.

﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾

﴿الرحمن﴾:

(1) مركب وصفي لانتمائه إلى مقولة الصفة، وهو ينحل إلى أداة التعريف (ال) والصفة (رحمن).

(2) يدل معجمياً (رحم) على الرأفة والمغفرة.

(3) ويدل صرفياً (فعلان) على الإكثار من الرحمة.

(4) يُعوض عنصرَ المسند إليه في البنية المكونية، حالتُه التركيبية الرفع المعمولُ بعلاقة الإسناد (ع) وعلامة الحالة الضمةُ الظاهرة على رويه المعمولةُ بوسيط العلامة اللغوي.

(5) له وظيفةُ الفاعل النحوية المعمولةُ بعلاقة السببية (⊂) المنتقاة بالفعل المتخطي (علّم).

(6) يحتل المرتبة الأولى في البنية الموقعية بعامل تداولي؛ وهو رفع ارتياب مخاطب يشك في انفراد الفاعل (الرحمن) بفعله (علم القرآن).

﴿عَلَّمَ﴾:

(1) مصرَّف فعلى ينتمي إلى مقولة الفعل التام، ينحل إلى صُرفة المطابقة (مفرد+مذكر+غائب)، وإلى الفعل المتخطي (علَّمَ).

(2) منقول صرفياً من الفعل المتعدي (عَلَمَ) بالصيغة الاشتقاقية (فَعَّلَ).

(3) يدل معجمياً وصرفياً على توفير الأسباب لاكتساب العلم القرآني.

(4) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، فتنتظمه بالمركب الاسمي قبله علاقةُ الإسناد (ɛ) التي تعمل فيه حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة على روي (علم) المبنى للمضي على الفتح وضعاً.

(5) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متخط) أولاً علاقة السببية (⊂) التي تعمل وظيفة الفاعل في المركب الوصفي (الرحمن) المرتب أولاً. وثانياً علاقة العلية العلية (ϖ) التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (القرآن) بعده، وثالثاً علاقة السبلية (⊇) التي تعمل وظيفة الفاعل به في المركب الاسمي المحذوف اقتصاراً من البنية الكلامية دفعاً لتقييد الاستفادة من العلم القرآني بمتلقٍّ ممكن.

﴿القرآن﴾:

(1) مركب اسمي ينتمي أصلاً إلى مقولة المصدر، مؤلف من الأداة (ال) والاسم (قرآن).

(2) يدل معجمياً على كلام الله ﷻ المنزل على رسوله ﷺ، والمدوَّن في الكتاب الذي صار علماً لكلامه ﷻ الموحى إلى نبيه محمد ﷺ.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فتجمعه بنواة الجملة علاقةُ الإفضال (ʓ) التي تعمل فيه حالةَ النصب التركيبيةَ، وعلامةُ النصب الفتحة الظاهرة على رويه المعرب المعمولة بوسيط العلامة اللغوي.

(4) تُؤلِّفه بالمركب الفعلي قبله علاقةُ العلية الدلالية (ϖ) التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية.

﴿خَلَقَ﴾:

(1) مصرَّفٌ فعلي؛ ينحل إلى فعل تام متعدٍّ؛ وإلى «الضهير»[1] الدال على صرفة المطابقة دلالةً عدمية.

(2) يدل معجمياً على إبداع الكائنات الوجودية من غير أصل ولا احتذاء.

(3) يُعوض في البنية المكونية عنصرَ المسند، فتنتظمه بمراكبه علاقةُ الإسناد (ع) التركيبية التي تعمل فيه حالة الرفع، وعلامتها الضمة المقدرة على رويه المبنى وضعاً على الفتح.

(4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متعد) علاقةَ السببية العاملةَ لوظيفة الفاعل في الضهير العائد على (الرحمن) في الجملة السابقة، ويخلفه حالياً في موقع المسند إليه. وتكون للضهير حالةُ الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتُها الضمةُ المقدرة لعدم التَّحمُّل. كما ينتقي علاقةَ العلية (ω) التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإنسان).

﴿الإنسانَ﴾:

(1) مركب اسمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام. يتألف من الأداة (ال) والاسم التام (إنسان).

(2) يدل معجمياً على الكائن الحي المتميز بِملكات عقلية تقدره على التفكر واستنباط الصنائع.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فتجمعه بنواة الجملة علاقةُ الإفضال (ʒ) التي تعمل فيه حالةَ النصب التركيبية، وعلامةُ النصب الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.

(4) يتألف مع الفعل في المركب الإسنادي قبله بعلاقة العلية (ω) التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية. لأنه هو الموضوع الشاهد على تحقق الخلق.

---

(1) مصطلح الضهير مأخوذ من لفظ الضَّهْر بمعنى بقعة في الجبل يخالف لونُها سائر لونه. وهو يدل في النحو على علامة المطابقة التي تلتصق بآخر الفعل الماضي والفعل الأمر، وبأول المضارع وآخره.

﴿علَّمَ﴾:

(1) مصرَّفٌ فعلي يتركب فضلاً عن فعل تام بصيغة الماضي وهو من صنف الفعل المتخطي بالنقل الصرفي (فَعَّلَ)، من الضهير الدال على صرفة المطابقة دلالةً عدمية العائد على (الرحمن) في الجملة الأولى.

(2) يدل معجمياً على توفير الأسباب اللازمة لإنشاء القدرة على التعبير بالأصوات الظاهرة عن المقاصد النفسية المكنونة.

(3) يُعوض في البنية المكونية عنصرَ المسند، فتنتظمه بمراكبه علاقةُ الإسناد (ع) التي تعمل فيه حالة الرفع. وعلامة الرفع الضمةُ المقدرة على رويه المبنى وضعاً على الفتح.

(4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متخط) العلاقاتِ الدلاليةَ الثلاث؛ السببية (⊂)، والسبلية (⊇) والعلية (ω). الأولى (⊂) تعمل وظيفة الفاعل في الضهير العائد على (الرحمن) في الجملة الأولى، والذي يخلفه حالياً في موقعه المسند إليه، وتكون له حالةُ الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلامتُها الضمةُ المقدرة لعدم التَّحمُّل. وتعمل الثانية (⊇) وظيفة الفاعل به في الضمير المتصل. والثالثة (ω) تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإنسان)

﴿ه﴾:

(1) ضمير متصل بآخر الفعل ينتمي إلى مقولة الخالفة، يخلف من الأسماء الظاهرة ما احتمل أن يكون له شيء من السمات الثلاث (غائب+مفرد+مذكر).

(2) يخلف مدلول (الإنسان) في موقع الفضلة، فيستلم من علاقة الإفضال حالةَ النصب، وعلامتُها التصاقُه بآخر المصرف الفعلي الذي يُعرب إعرابَ الفتحة.

(4) ينتظمه بفعله الذي اتصل به علاقةُ السبلية (⊇) التي تعمل فيه وظيفةَ الفاعل به، بحيث يجمع بين وظيفتَيْ المفعول الصريح والفاعل الضمني.

﴿البيان﴾:

(1) مركب مصدري يتركّب من الأداة (ال) والمصدر (بيان).

(2) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة. فيستلم من علاقة الإفضال (ʒ) حالة النصب، وعلامتُها الفتحة الظاهرة على رويه المعرب.

(4) تنتظمه بالفعل المتخطي (عَلَّمَ) علاقةُ العلية (ω) التي تعمل فيه وظيفة المفعول.

(5) يكون رفع ارتياب المخاطب وتردُّدِه في استبداد الفاعل ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بأفعاله هو العلاقةَ التداولية التي أوجبت للفاعل الصدارة في البنية الموقعية للجملة.

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبانٍ﴾

﴿الشَّمْسُ﴾:

(1) مركب اسمي مؤلف من الأداة (ال) والاسم التام (شمس).

(2) يدل معجمياً على الجِرْم المتوهج مصدرِ الحرارة والضوء لأجرام المجموعة الشمسية.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه، ويتلقّى من علاقة الإسناد حالةَ الرفع، وعلامةُ الحالة الضمةُ الظاهرة على رويه المعرب.

(4) تنتظمه علاقة دلالية بالفعل المحذوف اختصاراً من موقع المسند في نواة الجملة، فتكون له وظيفةٌ نحوية تبعاً للفعل المقدَّر.

﴿وَ﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص البنيوية والوظيفية.

﴿القمر﴾:

(1) مركب اسمي يتألف من الأداة (ال) والاسم التام (قمر).

(2) يدل معجمياً على جِرْم منير من المجموعة الشمسية يسبح حول الأرض في فلك بيضاوي.

(3) يعوض في البنية المكونية ما عوّضه متبوعه، فيكون له من الخصائص ما للمتبوع من الوقوع مسنداً إليه، واستلام حالة الرفع.

﴿بحسبان﴾:

(1) مركب حرفي يتألف من المصدر (حسبان) ومن حرف الإضافة (الباء) الدال على إلصاق معنى فعل سابق باسم لاحق، والناسخ للفتحة علامةَ إعراب الفضلة.

(2) يدل معجمياً على عدِّ المقادير وتدقيقها.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فيستلم من علاقة الإفضال حالةَ النصب. وعلامةُ الحالة الفتحةُ المقدرة على المركب الحرفي المؤلف من الجار والمجرور المنسوخ الفتحة علامةِ نَصْبِ الفضلة.

(4) في الجملة محذوف اختصاراً، يُقدَّر معجمياً بفعل يأتلف دلالياً مع سياقه؛ كالفعل اللازم (يسبح أو يتحرك أو يدور) الذي يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيستلم لو ظهر حالةَ الرفع وعلامتَها الضمةَ. وهو ينتقي بمقولته الفرعية علاقة السبلية التي تعمل وظيفة الفاعل به في المسند إليه (الشمس) والمعطوف عليه (القمر).

تذكير (1).

الحذف بمعنى إسقاط بعض مكونات الجملة نوعان:

(أ) حذف اختصار؛ وهو نزع اللفظ من البنية القولية وإبقاء معناه في البنية الكلامية، ويمكن استرجاعه بالتقدير. وبه يحصل الإيجاز. من أمثلته قوله تعالى ﴿أكلها دائم وظلها﴾. وقولهم (علفتها تبناً وماءً بارداً).

(ب) حذف اقتصار؛ وهو إسقاط المعنى من البنية الكلامية، وبالتبعية من البنية القولية، لغرض الإطلاق ومنع التقييد. وتحقيقاً لهذا الغرض لا يتأتى

استرجاع المحذوف، ولا يصح تقديره من نماذجه قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾. وقولهم: (التاجر يبيع ويشتري).

﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة يستعمل لابتداء الكلام أو استئنافه.

﴿النجم﴾:

(1) مركب اسمي من الأداة (ال) والاسم التام (نجم).

(2) يدل معجمياً على معنيين؛ فهو من صنف المشترك اللفظي، لدلالته أولاً على الجِرم المضيء ليلاً في السماء، وثانياً على عشب كثيف أخضر يلتصق بالأرض. وهو المراد لائتلافه دلالياً مع المعطوف الذي يدل على صنف آخر من النبات.

(3) يعوض المسند إليه في البنية المكونية، ويتلقى بعلاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامةُ الحالة الضمة الظاهرة على رويه المعرب.

(4) تنتظم بالفعل اللازم (سجد) بعده علاقةُ السبلية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به.

﴿وَ﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص البنيوية والوظيفية.

﴿الشجر﴾:

(1) مركب اسمي من الأداة (ال) والاسم التام (شجر).

(2) يدل معجمياً على ما قام من النبات على ساق متشعب إلى أغصان.

(3) يتبع المركب الاسمي قبله من جهة العطف، فوجب له من الخصائص البنيوية والوظيفية ما للمتبوع من حالة الرفع ووظيفة الفاعل به.

﴿يسجدان﴾:

(1) مصرَّف فعلي يتركَّب من الفعل (سجد) بصيغة المضارع، وعلامةِ المطابقة المفكوكة (ياء الغائب في أول الفعل وألف المثنى في آخره).

(2) يدل وضعاً على إلصاق جبهة المرء بالأرض خضوعاً لله، واستعمالاً على ما يكون من النبات الحي من الامتثال بالتسخير والإذعان لقضاء الله في خلقة. وإسناد فعل السجود للنبات إسناد حقيقي في العلم الإلهي، وإسناد مجازي في معرفة الإنسان الذي لا يفقه تسبيح الأنواع الأخرى لله.

(3) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، ويستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها ثبوت النون التي تنوب عن الضمة في بعض مصرفات الفعل المضارع.

(4) فعل لازم ينتقي علاقة السبلية العاملة لوظيفة الفاعل به في المسند إليه (النجم) قبلَه وفي تابعِه (الشجر).

(5) ويكون في البدء بالفاعل (والنجمُ) وبتابعه (الشجر) إبعادٌ للمخاطب من الوقوع في شبهة الإنكار لمجيء فعل الخضوع لله من ذينكم الفاعلين.

تذكير (2).

عملاً بأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير الذي يخلفه، والضمير أقوى من الضهير الذي يخلفهما فإذا اجتمع من الثلاثة في جملة اثنان استولى الأقوى على حالة التركيبية والوظيفة النحوية، وخلص خالفتُه للربط التركيبي، كما في مثل (قومُك يغدرون لا أحد يستجير بهم). حيث يستولي الظاهر (قومك) على حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، ووظيفة الفاعل المعمولة بعلاقة السببية، ويخلص الضهير (وا) لربط الفعل (يغدر) تركيبياً بالاسم الجمع قبله. أو بالاسم الجمع بعده في نحو ((يتعاقبون فيكم ملائكةٌ)). ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾. ومن شأن الاسم الظاهر (أحد) في الجملة الأخرى أن يستحوذ على الرفع والفاعلية. ويخلص

الضهير، في صورة علامة المطابقة العدمية، للربط التركيبـــي، وإذا اجتمع الضمير والضهير، في نحو (إذا هم سمعوا الصراخ تواثبوا)، انفرد الضـــمير (هـــم) بـــالرفع والفاعلية، وتفرَّغ الضهير (وا) لربط الفعل (سمع) بالضمير (هم) قبله ربطاً تركيبياً.

وإذا اجتمع الثلاثة، كما في الآية ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَـــةَ عَـــنْ عِبَادِهِ﴾ انفرد اسم الجلالة (الله) بالرفع والفاعلية، وخلص الضمير (هـــو) لـــدور التخصيص[1]؛ تخصيص الفاعل (الله) قبله بالفعل (يقبل) بعده، وتفرغ الضـــهير في صورة المطابقة العدمية لربط فعله بالفاعل قبله ربطاً تركيبياً.

وإذا خلت الجملة من الاسم الظاهر والضمير معاً، كما في الآيـــة الكريمـــة ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ﴾ تخلَّص الضهير في صورة المطابقة المفكوكة (يـ... ون) من دور الربط التركيبـــي لانتفاء السابق المَعود عليه، وترشح للنيابة عن الاسم الظاهر لاستلام ما قد يلحقه من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية كما لو كان مـــاثلاً في موقع المسند إليه في نواة الجملة.

بعد هذا التذكير بعلاقة الخلافة التي تقوم في النحو التوليفي بين الاسم الظاهر (نسوة)، والضمير (هُنَّ)، والضهير (ـنَ) نعود إلى موضوع إعراب القرآن الكـــريم حتى يتبيَّن بالتطبيق معنى الإعراب التوليفي الذي حصـــرناه في الوصـــف المجمـــل للمعرفة اللغوية المستعملة في إنشاء الجملة وفهم معناها.

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة يستعمل لابتداء الكلام عند الانتقـــال من السكون إلى الحديث. أو لاستئناف كلام آخر بعد استيفاء الغرض من كـــلام سابق

---

(1) من النحويين الذين خصّوا ضمير الفصل مع الفعل بدور التخصيص ابن عقيـــل حيـــث يقول: «قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو (زيد هو أفضل مـــن عمرو) و(زيد هو يقاوم الأسد). وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾»، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج، ص477.

﴿السَّمَآءَ﴾:

(1) مركب اسمي مؤلف من أداة التعريف (ال) والاسم التام (سماء).

(2) يدل معجمياً على غلاف غازي يُحيط بالأرض وما يعلوه من الكـــون الفضائي.

(3) يعوض الصدر (صد) في البنية المكونية للجملة، ويستلم الفتحةَ اتصـــالاً بنسيبه المتمثل في الضمير (ها) العائد عليه، والواقع في فضـــلة الجملـــة بعده.

(4) له وظيفةُ المبتدأ التداولية المحصورة في شدِّ الانتباه.

﴿رفع﴾:

(1) مصرَّف فعلي يتركَّب من الفعل التام (رفع) المتعدي بصيغة الماضـــي. ومن الضهير في صورة المطابقة العدمية.

(2) الدال معجمياً على إطالة الشيء علواً.

(3) يعوض المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها الضمة المقدرة على رويه المبني وضعاً المعربِ موضعاً.

(4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متعد) أولاً علاقة السببية التي تعمل وظيفـــة الفاعل في الضهير الماثل في صورة المطابقة العدمية، والقائم مقام السابق (الرحمن). وينتقي ثانياً علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في لاصـــقة الضمير (ها) الرابط لنواة الجملة بالمبدأ في صدرها.

﴿ها﴾:

(1) ضمير متصل بآخر الفعل، وقد ينفصل عنه بعماد، يخلف اسم (السماء) في صدر الجملة.

(2). ي عوض الفضلة في البنية المكونية للجملة، فيســـتلم مـــن علاقـــة الإفضال حالةَ النصب، وعلامةُ الحالة التصاقُ بآخر المصرَّف الفعلـــي الذي يُعرِب إعرابَ الفتحة.

(3). ت نتظمه بالفعل (رفع) المتعدي علاقةُ العلية التي تعمل في الضمير (ها) وظيفة المفعول.

﴿و﴾: مدخل معجمي مخلوع الدلالة لاستئناف جملة من نوعٍ مغاير لنوع الجملة السابقة.

﴿وضع﴾:

(1) مصرف فعلي يتركب من الضهير وهو علامة عدمية تخلف سابقاً، ومن الفعل التام المتعدي بصيغة الماضي.
(2) يدل وضعاً على الخفض نقيض الرفع، واستعمالاً على فرض العدل على الأرض.
(3) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها الضمةُ المقدرة على رويه المبنى على الفتح وضعاً.
(4) ينتقي بقولته الفِرعية (فعل متعد) علاقةَ السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير الذي يخلف الاسم الظاهر (الرحمن) المذكور في الجملة الأولى.

﴿الميزان﴾:

(1) مركب اسمي ينحل إلى أداة التعريف (ال) والاسم التام (ميزان).
(2) يدل معجمياً وصرفياً على الآلة المستعملة لقياس الثقل. واستعمالاً على معنى تحري العدل في الإنصاف والانتصاف.
(3) يعوض الفضلة في البنية المكونية فيستلم من علاقة الإفضال حالةَ النصب، وعلامةُ الحالة الفتحةُ الظاهرة على رويه المعرب.
(4) تنتظمه بالفعل (وضع) علاقةُ العلية التي تعمل فيه وظيفةَ المفعول النحوية.

﴿أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾

﴿أَلاَّ﴾: مدغم حرفي ينفكُّ إلى (أنْ) التفسيرية المقترنة بجملة تُعيِّن محتوى الجملة السابقة، و(لا) الناهية التي تجلب السكون لنسخ الضمة علامة رفع الفعل المضارع المنهي عنه.

﴿تطغوا﴾:

(1) مصرف فعلي يتألف من علامة المطابقة المفكوكة: (تـ... توا) التي تخلف ضمير المخاطبين (أنتم)، ومن الفعل التام المتعدي (طغى) بصيغة المضارع.

(2) يدل معجمياً على الميل ظلماً وتجاوزِ الحق تجبُّراً.

(3) ويدل بصيغته الصرفية المركبة مع (لا) على الكف الواجب عن إتيان معناه وفعله.

(4) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها نون محذوفة نسخاً بلا الناهية.

(5) ينتقي بمقولته الفرعية (فع) أولاً علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضمير (أنتم) المسقَط استجابةً لمبدأ تجنب الضمير المعبر عنه بقولنا (متى تأتى استعمالُ الضهير تَعطَّل استعمال الضمير). فقام الضهير (تـ... توا) مقام الضمير في استلام مستحقاته. وثانياً ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الحرفي (في الميزان)

﴿في الميزان﴾:

(1) مركب حرفي يتألف، فضلاً عن حرف الإضافة والجر (في) الذي يدل معنى الظرفية ويجلب الكسرة لنسخ الفتحة علامة إعراب الفضلة، من المركب الاسمي (الميزان) الذي يدل معجمياً وصرفياً على آلة قياس الثقل، واستعمالاً على معنى تحري العدل في الإنصاف والانتصاف.

(2) المركب الحرفي من الجار والمجرور يعوض عنصر الفضلة، فيتلقى حالةَ النصب، وعلامتُها الفتحة المقدرة على المركب الحرفي، ويكون ظهورُها في العطف المحل خاصة.

﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾

﴿وَ﴾:

(1) مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يوجب للمعطوف اللاحق ما يكون للمعطوف عليه السابق من الخصائص البنيوية والوظيفية.

(2) يعطف جملة الأمر (أقيموا) على جملة النهي (لا تطغوا) لإشراك الثانية في وظيفة التفسير.

﴿أقيموا﴾:

(1) مصرف فعلي يتألف، فضلاً عن الضهير في صورة علامة المطابقة المرصوصة: (وا) الذي يَخلُف ضمير المخاطَبين (أنتم)، من فعل تام متعد بصيغة الأمر.

(2) يدل معجمياً على إيقاع الفعل على الوجه المطلوب. وصرفياً على إتيان معنى الفعل على جهة الوجوب.

(3) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها مقدرة على الفعل المبني وضعاً.

(4) بمقولته الفرعية (فعل متعد) ينتقي علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير (وا) خلفِ الضمير (أنتم) المتخطى بموجب مبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في المركب الاسمي (الوزن) بعده.

﴿الوزن﴾:

(1) مركب مصدري يتألف من أداة التعريف (ال) والمصدر (وزن).

(2) يدل معجمياً على معرفة قدر الشيء وتوخي المساواة في التقدير.

(3) يعوض الفضلة في البنية المكونية فيستلم من علاقة الإفضال حالةَ النصب، وعلامةُ الحالة الفتحةُ الظاهرة على رويه المعرب.

(4) تنتظمه بالفعل المتعدي قبله علاقةُ العلية التي تعمل فيه وظيفةَ المفعول النحوية.

﴿بالقسط﴾:

(1) مركب حرفي يتألف من حرف لإضافة والجر (الباء) الدالة على معنى الإلصاق، ومن المركب الاسمي (القسط).

﴿القسط﴾:

(2) من قبيل الأضداد، فهو يدل على معنى العدل في تعيين الأنصبة؛ كما في الآية ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾. وعلى معنى الجور، كما في الآية ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾. بينما (أقسط) له دلالة واحدة؛ وهي إعطاء الغير نصيبه إنصافاً، كما في الآيتين: ﴿وَأَقْسِطُواْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، و﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(3) يدل على معنى تحرى الإنصاف والعدل في القسمة.

(4) المركب الحرفي (بالقسط) يعوض الفضلة، فتكون له حالةُ النصبِ المنسوخ العلامة بكسرة الجار.

﴿وَ﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة العلاقية من صنف العاطف الواصل الذي يجمع جملة النهي بعده بجملة الأمر قبله لإشراكها في وظيفة التفسير.

﴿لاَ﴾: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، يُفيد مع الفعل المضارع معنى النهي، وهو ناسخ يجلب السكون لإبطال الضمة علامة رفع الفعل المضارع.

﴿تُخسروا﴾:

(1) مصرف فعلي يتألف، فضلاً عن الفعل التام (خَسِر) المنقول صرفياً بصيغة (أفعلَ) إلى فعل متعدٍّ، من الضهير في صورة علامة مطابقة مفكوكة (تـ... وا) التي تخلف ضمير المخاطَبين (أنتم).

(2) يدل على معنى الإنقاصِ من المستحق حيفاً وتطفيفاً.

(3) يدل بصيغة المضارع ولام الجزم على النهي بمعنى وجوب الكف عن الإنقاص من المستحق بالميزان.

(4) يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامتُها نون محذوفة نسخاً بلا الناهية.

(5) ينتقي بمقولته الفرعية (فع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في أصل الضهير (تـ... وا) الذي هو الضمير (أنتم) المتخطى استجابةً لمبدأ تجنب الضمير، وينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (الميزان) الواقع فضلةَ.

﴿الميزان﴾:

(1) مركب اسمي من أداة التعريف (ال) واسم الآلة (ميزان) الناتج صرفياً عن عملية قلب (الواو) كسرةً طويلة بقاعدة صرفية: (إذا تجرَّد الصامت اللين من صائته قُلب إلى مثل حركة ما قبله).

(2) يعوض الفضلة في بنية الجملة، فيستلم من علاقة الإفضال حالة النصب، وعلامتها الفتحة الظاهرة على رويه.

(3) يتلقى وظيفة المفعول النحوية من علاقة العلية المنتقاة بالفعل المتعدي (تُخسروا).

والجمل الطلبية المتعاطفة ﴿أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ لها وظيفة التفسير التفصيلي لمحتوى الجملة الخبرية ﴿وَضَعَ الْمِيزَانَ﴾

تذكير (3)

(أ) مبدأ تجنب الضمير

متى تأتى استعمال الضهير تعطَّل الإتيان بالضمير بغير موجب تركيبي، كإحضار الضمير ليصح العطف على النظير في العبارة (العدل ولَّى هو وأصحابُه)، وفي الآية ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾. أو تداولي، كتخصيص الضمير المقدم بفعله المؤخَّر في مثل (أنا سعيت في حاجتك)، حيث جيء بالضمير (أنا) لتخصيصه بفعل السعي في قضاء حاجة المخاطب. أو تعيين الضهير المتقدم بإحضار ضميره بعده، كما في (فكيف وصلتِ أنتِ من الزحام).

(ب) مبدأ توريث العوارض

يكون للخوالف الماثلة في التركيب ما يكون لسوالفها المتخطاة من الأحوال التركيبية والوظائف النحوية والعلامات الإعرابية ما لم تجتمع. ففي مثل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ يكون للضهير المتكوِّن من علامة المطابقة المفكوكة (ي... و) ما وجب لسلفه الضمير (هم) المتخطَّى، من حالة الرفع وعلامة الضمة ووظيفة الفاعل. لكن الضهير لوهنه لا يقوى على أن يشغل في نواة الجملة ما يشغله سلفه من الحلول في موقع المسند إليه. كما لا يتحمَّل شيئاً من علامات الإعراب.

(ج) مبدأ استحقاق العوارض.

إذا اجتمع في التركيب المقولات الثلاث: الظاهر والضمير والضهير، كما في ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ استحوذ الاسم الظاهر (وَمَكْرُ أُولَئِكَ) على حالة الرفع التركيبية، وعلى وظائف الفاعل النحوية. وتفرَّغ الضمير (هو) لتأدية وظيفة الاختصاص[1]، أي اختصاص الفاعل بفعله، وتخلص الضهير في صورة علامة المطابقة المفكوكة (ي...Ø) للقيام بدور الربط التركيبي،

---

(1) الاختصاص هو إفراد الفاعل بفعله من غير نفيه عن غيره الذي هو القصر والحصر. وفي هذا المعنى نقل السيوطي عن تاج الدين السبكي قوله: «ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر؛ وإنما عبروا بالاختصاص. والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه». الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص275.

وإذا اجتمع في الجملة الضمير والضهير، كما في (هنَّ يحفظن القرآن) استولى الضمير (هن) على حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية، وخلص الضهير في صورة علامة مطابقة مفكوكة (يـ...ن) لدور الربط التركيبي،

وقد يجتمع الظاهر والضمير في جملة اسمية بالمعنى البياني، وهي المركبة من الأسماء فقط، كما في الآيات ﴿أَلاَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾، و﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، و﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. وعندئذ تستحوذ الأسماء الظاهرة (ذلك)، (أولئك)، (الله) في موقع المسند إليه على حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، وعلى صفة الوظيفة النحوية المستحقة بموجب العلاقة الدلالية التي تنتقيها المداخل الصفات في موقع المسند، ويتفرَّغ الضميران (هو)، (هم) للقيام بدور الإقرار التركيبي لما بعده في موقع المسند.

بعد التذكير بما سبق من أصول النحو التوليفي نواصل تطبيقاته في مجال الإعرابي القرآني حتى تضح المنهجية ويتحدد بدقة المفهوم الحالي للإعراب المحصور في الوصف المجمَل للمعرفة اللغوية التي يستعملها المتكلم وهو يبني الجملة عبر مستويات متتالية. كما يتبين مرة أخرى من إعراب الآيات التالية:

﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ. فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ. وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ. فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

﴿وَ﴾: أداة اقترنت بكلام مستأنف منفصل عما سلف.

﴿والأرضَ﴾: مركب اسمي ينحل إلى أداة التعريف (ال) والاسم التام (أرض).

(1) يدل معجمياً على كوكب من المجموعة الشمسية مأهول بالإنسان وباقي الكائنات الحية.

(2) يعوض عنصرَ الصدر في البنية المكونية، ويستمد إعرابَه من الفتحة الظاهرة على آخره من نسبيه الضمير (ها) الواقع في فضلة الجملة. وهو مبتدأ متصل له وظيفةُ شدِّ الانتباه لأهميته.

﴿وضع﴾:

(1) مصرف فعلي يتألف، فضلاً عن الضهير في صورة علامة المطابقة العدمية، من الفعل التام المتعدي بصيغة الماضي.

(2) يدل معجمياً على الإيجاد والخلق.

(3) يعوض عنصر المسند في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع، وعلامة الحالة الضمة المقدرة عليه لكونه مبنياً وضعاً.

(4) ينتقي بمقولته الفرعية (فعل متعد) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سَلَفِ الضهير (الرحمن) المذكور في الآية الأولى. كما ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في الضمير (ها) المقترن بالفعل من آخره. ويكون (وضعها) جملة مركبة من الفعل (وضع) والضهير (Ø) الذي يقوم مقام سلفه (الرحمن) والضمير (ها) العائد على أصله (الأرض) في صدر الجملة.

﴿ها﴾: ضمير الغائب المفرد المؤنث نسيبُ المبتدأ في الصدر/ يُعوض عنصر الفضلة في البنية المكونية، فيستلم من علاقة الإفضال حالةَ النصب، وعلامتُها الاتصالُ من الآخر. في مقابل إعراب الانفصال من الأول عن حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد. كما يستلم وظيفةَ المفعول من علاقة العلية التي تجمعه بالفعل (وضع).

﴿للأنام﴾:

(1) مركب حرفي يتألف فضلاً، عن أداة الإضافة (ل) الدال معجمياً على الملكية، من المركب الاسمي (الأنام) المؤلف من (ال) الجنسية، واسم الجنس (أنام) الذي لا مفرد له من لفظه.

(2) يدل معجمياً على جميع الخلق المحتاج في استمرار بقائه إلى ما وُضع له على الأرض. وللمركب الحرفي (للأنام) حالة النصب المنسوخ العلامة بكسرة حرف الإضافة.

﴿فيها﴾:

(1) مركب حرفي يتألف من حرف الإضافة والجر (في)، الذي يدل على معنى الظرفية، وهو يُضيف معنى فعل مختصر من موقع المسند، قابل للاسترجاع مقدَّراً بفعل عام من قبيل (يوجد). ومعه الضمير (ها) الذي يُعوِّض عنصر الفضلة، فيستلم وحرفَ الإضافة حالةَ النصب، وعلامتُها الاتصالُ من الآخر.

﴿فاكهة﴾:

(1). مركب اسمي يتألف من اسم معه أداة التنكير في صورة (نون ساكنة).

(2) يدل معجمياً على ثمار بذرية ذات طعم حلو أو حامض.

(3) يعوض عنصر المسند إليه فيستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع وعلامتها الضمة الظاهرة على رويه. كما يستلم وظيفة المفعول من علاقة العلية المنتقاة بالفعل القاصر (يُوجَد) المحوَّل صرفياً من الفعل المتعدي (أَوْجَدَه).

﴿والنخل﴾: مركب اسمي تابع لما قبله عن طريق العطف، فوجب له من العوارض ما للمتبوع من حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، ووظيفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية المنتقاة بالفعل القاصر صرفياً (يوجد).

ذَاتُ الأَكْمَامِ: مركب إضافي ينحل إلى الخالفة (ذات) بمعنى (صاحبة)، وهي تتلقى حالة الرفع بعلامته الضمة ووظيفة المفعول من المتبوع (النخل) من جهة النعت. وإلى المضاف إليه (الأكمام) الدال معجمياً على ما يكون للشجر المثمر من البراعيم؛ وهي أغلفة النَّوْر قبل أن تتفتق. وهو يتلقى كسرته من ناسخ داخلي متخطًى يُقدَّر بحرف الإضافة المناسب للتعليق عند القطع. وللمركب الإضافي التابع من رأسه دور التعيين. أي تعيين المتبوع.

﴿والْحَبُّ﴾: مركب اسمي يدل على حبوب الزرع كالبر والشعير والفواكه كالرمان والعنب، وهو تابع للنخل من جهة العطف، ومنه يتلقى حالة الرفع ووظيفة المفعول.

﴿ذُو الْعَصْفِ﴾: مركب إضافي ينحل إلى الخالفة (ذو) بمعنى (صاحب)، يستلم الرفع والمفعولية بالتبعية للمركب الاسمي (الْحَبُّ) من جهة النعت. وإلى المضاف إليه (العصف) الدال معجمياً على ما عَلِقَ بساق الزرع من الورق اليابس الدقيق المفتَّت. وهو يتلقى كسرته من ناسخ داخلي متخطًّى يُقدَّر بحرف الإضافة المناسب للتعليق عند القطع. وللمركب الإضافي التابع من رأسه دور التعيين.

﴿وَالرَّيْحَانُ﴾: الواو أداة للعطف الواصل الذي يُعدِّي خصائص المتبوع السابق إلى تابعه اللاحق.

﴿الرَّيْحان﴾: مركب اسمي يدل الاسم منه على كل نبت طيِّبِ الريح من أنواع المشموم. ومن متبوعه (ذُو الْعَصْفِ) عن طريق العطف فيستلم حالة الرفع وعلامتَها الضمَّةَ ووظيفة المفعول.

﴿فبأيِّ آلاءِ ربِّكما﴾: مركب إضافي معقد؛ يتألف من أربعة متضايفات؛ رأسُها فبأيِّ المضاف إلى آلاءِ المضاف إلى ربِّ المضاف إلى الضمير كما.

﴿فبأيِّ﴾: مركب حرفي يتألف من فاء زائدة؛ ليست للعطف ولا للربط، ومن باء الجر التي تفيد معنى الإلصاق، وتضيف كسائر حروف الجر معاني الأفعال قبلها إلى معاني الأسماء بعدها، فتنسخ بكسرتها فتحةَ ما دخلت عليه. ومن خالفة الاستفهام (أيُّ) الدالة معجمياً على معنى الاستفهام عن البعض.

﴿آلاءِ﴾: اسم يدل مفرده (إِلىً) أو (أَلىً) على معنى النعمة، يقع بين متضايفين فيستلم كسرته من حرف الإضافة المتخطى.

﴿ربِّكما﴾: مركب إضافي ينحل إلى الظاهر (رب) بمعنى المالك، وهو اسم من أسمائه عز وجل، وإلى الضمير (هما) للمثنى الغائب المفسَّر تفسيراً بعدياً باسمَيْ الإنسان والجان المذكورين في الآيتين المواليتين.

المركب الإضافي المعقد ترتب أولاً بقاعدة التنضيد لإمضاء الجملة رأساً على الاستفهام التقريري، وهو يعوِّض عنصر الفضلة في البنية المكونية، فيستلم رأسُه حالة النصب المنسوخ العلامة بكسرة الجار. كما يتلقى وظيفةَ المفعول من علاقة العلية المنتقاة بالفعل المتعدي (تُكَذِّبَانِ).

﴿تُكَذِّبَانِ﴾: مصرف فعلي يتألف من الضهير المركب من العلامة المفكوكة (يـ...ا) الداخلة في تكوين صيغة الفعل المضارع (تُكَذِّبَانِ) وهو فعل متعد بالتحويل الصرفي من الفعل اللازم (كَذَبَ).

يعوض المسند فيتلقى حالة الرفع، وعلامتها ثبوت النون. وينتقي علاقة السببية العاملة لوظيفة الفاعل في سلف الضهير (يـ...ا) وهو الضمير (هما) الكامن في موقع المسند إليه، والمتخطى استجابةً لمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في رأس المركب الإضافي المعقَّد (أي).

﴿خَلَقَ﴾: مصرف فعلي يتألف فضلاً، عن الضهير في صورة علامة المطابقة العدمية، من الفعل (خلق) الذي يدل بصيغته على الزمان الماضي، وبجذره على التكوين والإيجاد من العدم.

وهو يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى حالة الرفع، وعلامتها ضمةٌ مقدرة على لفظه لكونه مبنياً وضعاً. وينتقي بقولته الفرعية (فـع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سلف الضهير؛ أي الضمير (هـو) الكامن في موقع المسند إليه، والمتخطى استجابةً لمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في المركب الاسمي (الإِنْسَانَ).

﴿الإِنْسَانَ﴾: مركب اسمي يتألف من (ال) الجنسية والاسم التام (إنسان) الدال معجمياً على الآدمي المتميز بالملكات العقلية أداةِ التفكير واستنباط الصنائع.

وهو يعوض في البنية المكونية عنصر الفضلة، فيتلقى من علاقة الإفضال حالةَ النصب، وعلامة الحالة الفتحة الظاهرة على روي الاسم.

﴿من صلصال﴾: مركب حرفي يتألف من حرف الإضافة والجر (من) الدال على معنى التبعيض. ومن الاسم (صلصل)، وهو الطين الذي بلغ من اليبوسة أن سمع لاحتكاكه صوت.

﴿كالفخار﴾: مركب حرفي يتألف، فضلاً عن أداة الإضافة والجر (ك) الذي يدل على معنى التشبيه، من المركب الاسمي (الفخار) الدال على الطين المتحوِّل بالمطبخ إلى الخزف.

وفي القرآن الكريم ذكرٌ لمراحل المادة التي خُلق منها الإنسان. فكان الخلق بدءاً من التراب أصل الطين؛ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ تُرابٍ﴾. فمن الطين المبتل كالمستخرج من البئر أو النهر ﴿من حمأ مسنون﴾، وقد تحوَّل إلى طين متماسك ثابت شديد الثبوت ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لازِبٍ﴾، متحوِّل إلى طين شديد اليبوسة ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾.

﴿وَخَلَقَ﴾: مصرف فعلي يتألف من الفعل التام المتعدي (خلق) ومن الضهير عديم العلامة أو الشاغر صوتياً والذي يخلف أصل سلفه (الرحمن). الفعل (خلق) يعوض المسند فيستلم حالة الرفع المقدرة على رويه المبني أصلاً على الفتح. وهو ينتقي بمقولته الفرعية (فع) علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في سلف الضهير المتخطى بمبدأ تجنب الضمير. كما ينتقي علاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول في الاسم (الجانَّ) الذي يعوض الفضلة فيتلقى حالة النصب من علاقة الإفضال والفتحة الظاهرة على رويه من وسيط العلامة.

﴿الجانَّ﴾: مركب اسمي يتألف من أداة التعريف (ال) والاسم التام (جان) المأخوذ من (جَنَّ) الدال وضعاً على معنى الاستتار والاجتنان من الغير. فكان من المخلوقات غير المرئية من قبل الإنسان. له حالةُ النصب المعمولة بعلاقة الإفضال ووظيفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية.

﴿من مارج من نار﴾: مركبان حرفيان يتألفان من حرف الإضافة والجر (مِنْ) التي تدل على معنى التبعيض في كليهما. ومن الاسم (مارج) الذي يدل في المركب الحرفي الأول على لسان اللهب الشديد الصفاء لخلوصه من الدخان. ومن الاسم (نار) الدال على شعلة مصدر الضوء والحرارة البالغة الإحراق. وكلا المركبين في موضع النصب لوقوعهما في فضلة الجملة.

خاتمة

اقتصرنا في الإعراب التوليفي للقرآن الكريم على الآيات الست عشرة من سورة الرحمان: ﴿الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4) الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (5) وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9) وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (10) فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ (11) وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (12) فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (13) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ (14) وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ (15) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (16)﴾.

وهذا العدد من الآيات كافٍ لبيان معنى الإعراب التوليفي المحصور، كما سبق أن ذكرنا وأعدنا، في الوصف المجمل للمعرفة اللغوية المنفّذة في تركيب الجملة من لدن المتكلم وتحليلها من لدن المخاطب.

2. إعراب تراثي

ومما يوضح المراد من الإعراب التوليفي أن نقارنه بإعراب تراثي للآيات نفسها وليكن من أحد كتب إعراب القرآن، على أن يكون النقل بالنص حتى يتضح الفرق بين الإعرابين التراثي والتوليفي. وسوف يتبين في نهاية المقارنة بين الإعرابين أن الإعراب التوليفي يتضمن الإعراب التراثي لتأخر ظهوره، ويُضيف إليه ما استجد في مجال الدراسات النحوية.

ومن الإعراب التراثي ما أورده النحاس في كتابه إعراب القرآن حول نفس الآيات من سورة الرحمن.

«﴿الرَّحْمنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2)﴾

الرَّحْمنُ (1) رفع بالابتداء وخبره عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) أي من رحمته علّم القرآن فبصّر به رضاه الذي يقرّب منه وسخطه الذي يباعد منه ومن رحمته.

﴿خَلَقَ الْإِنْسانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيانَ (4)﴾: فهو خبر بعد خبر.

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبانٍ (5)﴾: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مبتدأ، وقيل: الخبر محذوف أي يجريان بِحُسْبانٍ وقيل: الخبر بِحُسْبانٍ.

﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدانِ (6)﴾: روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: النجم ما تبسّط على الأرض من الزرع يعني البقل ونحوه، قال: والشجر ما كان على ساق. قال أبو جعفر: وهذا أحسن ما قيل في معناه أي يسجد له كل شيء أي ينقاد لله جلّ وعزّ.

﴿وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ الْمِيزانَ (7)﴾: وَالسَّماءَ رَفَعَها نصبت بإضمار فعل يعطف ما عمل فيه لفعل على مثله وَوَضَعَ الْمِيزانَ قال الفراء أي العدل، وقال غيره: هو الميزان الذي يوزن به.

﴿أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزانَ (9)﴾: أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزانِ (8) «أن» في موضع نصب، والمعنى: بأن لا تطغوا، وتَطْغَوْا في موضع نصب بأن، ويجوز أن يكون «أن» بمعنى أي فلا يكون لها موضع من الإعراب، ويكون تطغوا في موضع جزم بالنهي. قال أبو جعفر: وهذا أولى لأن بعده وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزانَ (9). وقرأ بلال بن أبي بردة وَلا تَخْسِرُوا بفتح التاء. وهي لغة معروفة.

﴿وَالأَرْضَ وَضَعَها لِلأَنامِ (10)﴾: نصب الأرض بإضمار فعل.

﴿فِيها فاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذاتُ الْأَكْمامِ (11)﴾: فِيها فاكِهَةٌ مبتدأ. وَالنَّخْلُ ذاتُ الأَكْمامِ عطف عليه. الواحد كمّ وهو ما أحاط بها من ليف وسعف وغيرهما.

﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحانُ (12)﴾: وَالْحَبُّ مرفوع على أنه عطف على فاكهة أي وفيها الحبّ. ذُو الْعَصْفِ نعت له. وَالرَّيْحانُ عطف أيضا. وقراءة الأعمش وحمزة والكسائي. ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحانُ بالخفض بمعنى وذو الريحان.

﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ (13)﴾: روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: فبأيّ نعم ربّكما. قال أبو جعفر: فإن قيل: إنما تقدّم ذكر الإنسان فكيف وقعت المخاطبة لشيئين؟ ففي هذا غير جواب. منها أن الأنام يدخل فيه الجنّ والإنس فخوطبوا على ذلك، وقيل: لمّا قال جلّ وعزّ: وَالْجَانَّ خَلَقْناهُ (الحجر: 27) وقد تقدم ذكر الإنسان خوطب الجميع. وأجاز الفراء أن يكون على مخاطبة الواحد بفعل الاثنين، وحكى ذلك عن العرب.

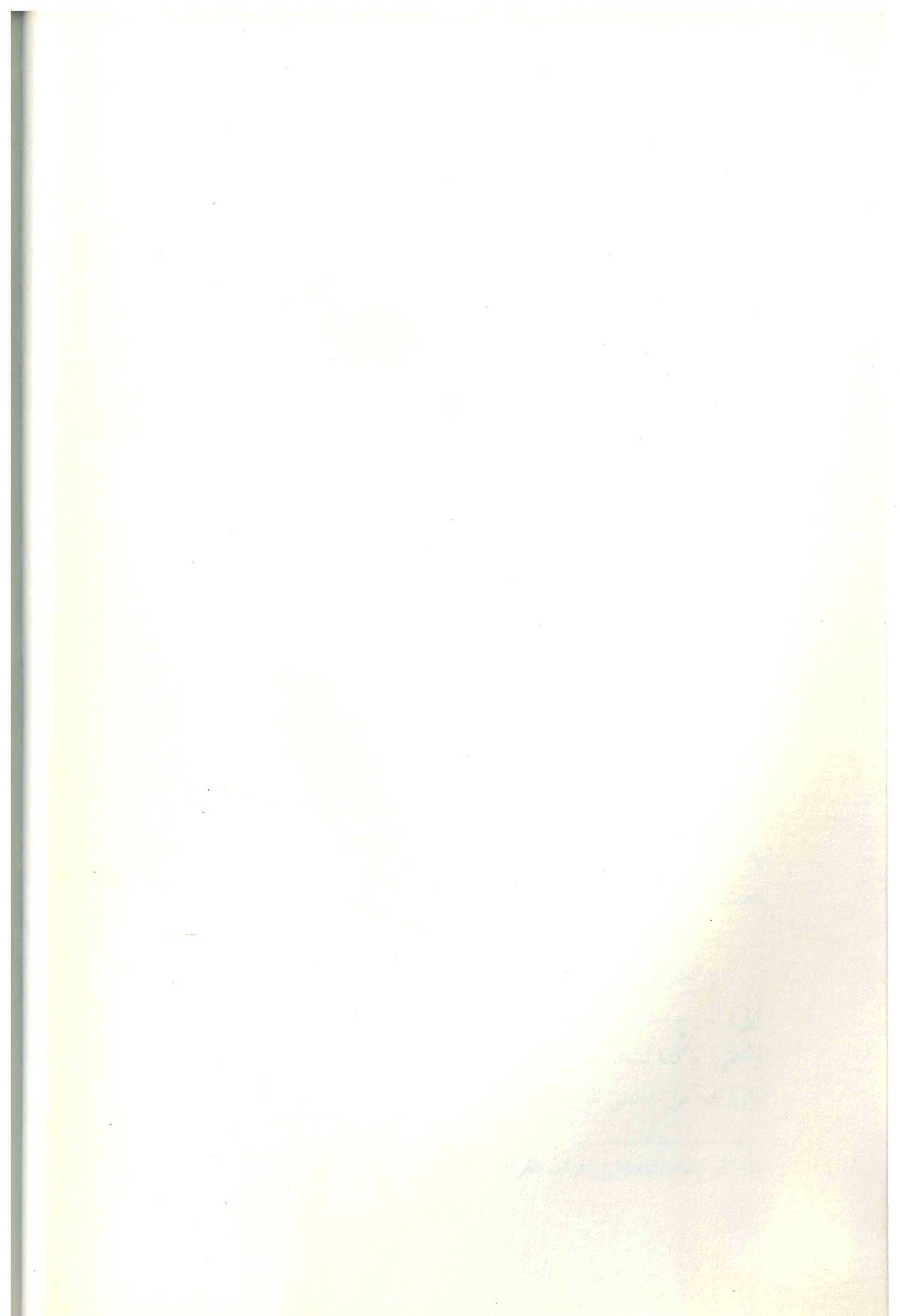
﴿خَلَقَ الإِنْسانَ مِنْ صَلْصالٍ كَالْفَخَّارِ (14)﴾: روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الصّلصال الطين اليابس. فالمعنى على هذا خلق الإنسان من طين يابس يصوّت كما يصوّت الطين الذين قد مسّته النار. وهو الفخار. وقيل: الصلصال المنتن فعلان، من صلّ اللحم إذا أنتن، ويقال أصلّ.

﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مارِجٍ مِنْ نارٍ (15) فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ (16)﴾: قيل: المارج مشتقّ من مرج الشيء إذا اختلط، والمارج من بين أصفر وأخضر وأحمر، وكذا لسان النار. وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس مِنْ مارِجٍ مِنْ نارٍ قال: هو من خالص النار»[1].

(1) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ج4، ص206

ويظهر من تتبع عمل أبــي جعفر النحاس في إعرابه للآيات موضوع المقارنــة أن معنى الإعراب عنده انتقائي، إذ ينتقي من الآية مفردة واحدة ليشــرح معناهــا المعجمي، كما جاء في الآيات (6، 13، 14، 15، 16). أو يختار أن يُعلِّــل حركــة إعرابية لمفردة بعينها دون الباقي، كما في الآيات؛ (10، 12). وقد يقتصر على تعيين المركب المبتدأ في الآية من المركب الخبر فيها، كما في الآيات (1، 2، 3، 4، 5، 7). وأحياناً يجمع بين شرح مفردة وتعليل حركة إعرابية. كما في الآيتين (8، 11).

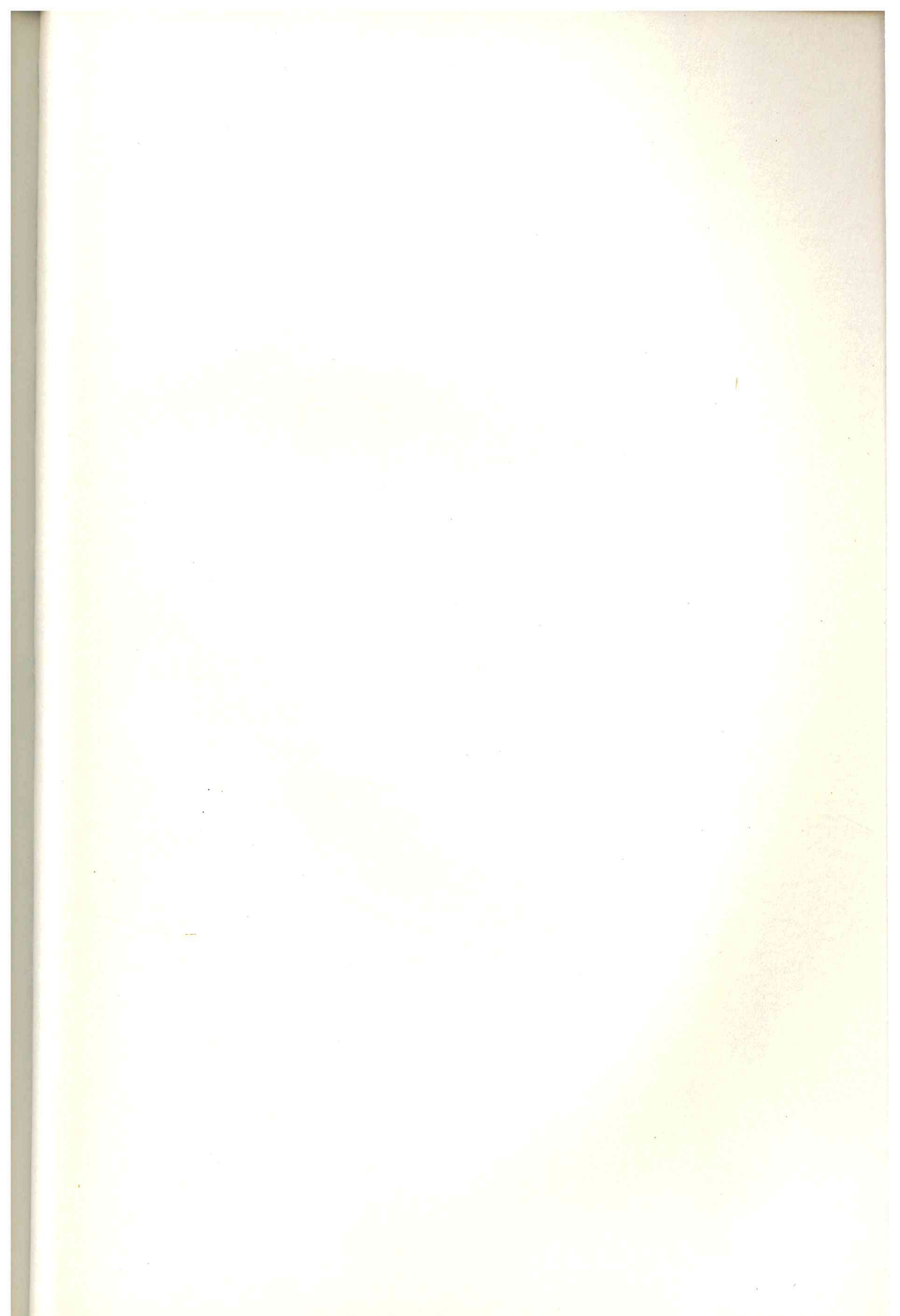
ولذلك يمكن وصف إعراب أبــي جعفر النحاس بكونه إعراباً انتقائيــاً؛ أي يركز في الآية على جزئية بعينها لا إشكال فيها يستوجب إفرادها، ويصرف النظر عن غيرها الكثير. وهو بذلك يقع على طرف النقيض من الإعراب الشمولي المتميز في النحو التوليفي بالوصف الكافي لكل مكون من مكونات الخطاب القرآني. مع المحافظة طبعاً على استقلال علم الإعراب القرآني عن علم تفسيره، وسائر علومه.



الفصل السادس

مقارنات نحوية

بين النحوين التراثي والتوليفي



1. علامات الإعراب ومجاري الأواخر

مقدمة

اختبار نموذج النحو التوليفي الموضوع مؤخراً لوصف اللغة العربية يمكن إجراؤه هذه المرة من خلال المقارنة النحوية بينه وبين النحو التراثي. على أن تكون المقترنة بين نسختين من نحو اللغة العربية؛ أولاهما قديمةٌ دوَّنها سيبويه في الكتاب، وقد نشأت في سياق معرفي، وإن كان حتماً ليس في مستوى السياق المعاصر من حيث النضج المعرفي، ولكنه ممهِّد له في مجال العلوم اللغوية التي تعنينا بالدرجة الأولى.

وكيفما كان شكل المقارنة النحوية والغاية منها فالأهم أنها ممكنة حالياً، إذ يمكن بعد ظهور النحو التوليفي المقارنة لأول مرة بين نسختين من نحو العربية متمايزتين من جهات يمكن أن نحصرها في عناصر محددة سلفاً لنجعلها موضوعاً للمقارنات النحوية.

(1) من حيث البناء الداخلي للنموذجين النحويين، وتنظيم الظواهر اللغوية موضوع المعالجة النحوية في النموذجين التراثي والتوليفي. والحال أن بناء النموذج النحوي لم يكن يدخل في اهتمامات المتقدمين، وهو من صميم العمل العلمي حالياً. كما أن تنظيم الظواهر اللغوية المعالجة بقدر ما يكون تاماً في النماذج النحوية المبنية بناءَ اللغة، قد يكون جزئياً في الأنحاء غير المنظمة تنظيماً داخلياً

(2) من حيث المنهجية المستخدمة لاقتناص المعرفة اللغوية. علماً أن المنهجية قديماً لا تخرج عن النزعة المراسية القائمة على جمع المعطيات اللغوية

وإخضاعها للمعالجة بالإعمال المباشرة الملكات الذهنية، وما قد يترتب عن تفاوتها لدى الدارسين من تفاوت في نتائجها الآيلة إلى اختلاف المعرفة المستنبطة. بينما في وقتنا الراهن استُحدثت النظرية اللسانية بصفتها منهجية لاقتناص المعرفة النسقية المتميزة باليقين الرياضي والحق الوجودي، ويكون التفاوت حينئذ قد انتقل من تفاوت في الملكات الذهنية إلى تفاوت في بناء الأنساق النظرية.

(3) من حيث اللغة الاصطلاحية والعبارة الواصفة، هل يُراعى في ذلك التوافق مع النموذج النحوي والتطابق مع الواقع اللغوي؟ أم قد يُغلّب أحدهما. وهل وضوح العبارة الواصفة للمضامين اللغوية كانت من أولويات النحويين أم كان التعويل على الشراح والمقربين للمعرفة النحوية.

وتكفي المقاييس الثلاثة للوقوف على ما قد يكون للنسختين من نحو العربية من الجدوى، أولاً في وصف اللغة العربية وصفاً علمياً، وثانياً في توظيف المعرفة اللغوية المكتسبة في مختلف القطاعات العملية التي تستخدم العربية في نشاطها القطاعي.

ولتسلم المقارنة النحوية سوف نجعل مضامين أبواب من كتاب سيبويه موضوعاً للمقايسة مع نظائرها في النحو التوليفي. فقد لا يخلو نموذج نحوي قديم أو حديث من التصنيف المقولي للمداخل المعجمية، ولعله مما يعني الجميع التوقف عند منهجية المعالجة لمحتوى هذا الموضوع وغيره في النحويْن موضوع المقارنة، وما النتائج المستخلصة، وكيف هي لغة الوصف. والأهم مسألة الارتباط الطبيعي أو الوضعي للموضوعات النحوية المطروقة في كلا النحوين.

1. ما بين أقسام الكلم والتصنيف المقولي

تصنيف المفردات المعجمية يحتل المرتبة الأولى في تركيب الأنحاء. وبه بدأ سيبويه الكتاب، في الباب الأول المعقود لأقسام الكلم. وهو أيضاً المبحث الأول في تركيب النحو التوليفي. ودفعاً للإطالة بسرد ما قيل في كلتا المعالجتين لنفس

الموضوع، ولكونه في متناول ذوي الاختصاص وغيرهم من القراء المستنيرين سيكون من الأليق بالعرض الاقتصار على تقديم الملاحظات مع التركيز على أهم أوجه الائتلاف والاختلاف بين النحوين. بدءاً بنحو سيبويه المدرج في كل مرة تحت القسم (أ)، وعوداً بالنحو التوليفي المدرج دوماً تحت القسم (ب). على أن يُجرى ذلك في مساق واحد تحقيقاً لتقابل المعرفة اللغوية واستمرارِ تقادح الأفكار المنهجية.

(أ). في التقسيم الثلاثي للكلم في كتاب سيبويه[1] يمكن، في إطار المقارنة النحوية أن نسجل هنا، ملاحظات ثلاثاً. تخص الأولى البناء الداخلي للنحو، والثانية تتصل بمنهجية المعرفة، وتعود الثالثة إلى لغة الوصف. كما سبق أن حصرنا المقارنة النحوية في المقاييس الثلاثة المذكورة أعلاه.

(1) لم يربط سيبويه في هذا الباب، ولا في غيره من الكتاب، موضوع تقسيم الكلم بموضوع آخر من صميم التركيب (أي من النحو في عرف المتقدمين)، ولا من صميم علم آخر من علوم العربية. وعند الاطلاع على النظير يتضح المقصود من الربط المنشود.

(2) منهج معرفة المستخدم لحصر أقسام الكلم غائب كلياً في نحو سيبويه، فجاء التقسيم في صورة التصريح، وإقرار بأن أقسام الكلم ثلاثة: اسم وفعل وحرف. ولا شيء عن الوسيلة المتبعة لمعرفة كل قسم، ثم حصر العدد. ويتضح خلو التقسيم السيبويهي مما قيل عند المقارنة بالنظير في النحو التوليفي.

(3) لم يذكر سيبويه في هذا الباب، ولم نهتد في الكتاب إلى وصف لدور هذا التقسيم في النسق النحوي، وكأن السؤال عما يمكن استعمالُه لم يُطرح. وتظهر أهمية الموضوع بالقياس إلى الدور المسند للمقولات في بنية النحو.

---

(1) «هذا باب علم الكَلِمُ من العربية فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل. فالاسمُ رجلٌ، وفرسٌ، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع...».

(4) بناءً عل الانتظام الداخلي للغة وجب التطرق إلى مفهوم الجملة مباشرة بعد التقسيم الثلاثي للكلم، لأن الكلم في واقع اللغة إرشادٌ للمفردات المعجمية إلى عدوها في الجملة. و لم يتحدث سيبويه عن جزء من الجملة وهو نواتها إلا في الباب الثالث حيث تطرق إلى المسند والمسند إليه.

(5) اللغة الواصفة في نحو سيبويه ليست باللغة الاصطلاحية المستوفية لشروط الوصف الدقيق. ويظهر ذلك بوضوح أولاً في اللجوء إلى التعريف بالمثال: (فالاسمُ رجلٌ، وفرسٌ، وحائط). أو التعريف بالمغايرة: (حَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل). وليس ذلك من مسائل تعريف المفاهيم النحوية. وثانياً استعمال العبارة الاصطلاحية بدل المفرد في مثل (وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع). إذ يمكن تعويض ذلك بالماضي والحاضر والمستقبل.

(6) من مظاهر عدم الاحتراز في سوق المعلومة اللغوية إدراج الأمر في أقسام الفعل المصنف باعتبار عنصر الزمن، كما يظهر من عبارة سيبويه: (وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ). فالأمر صنف من أقسام الكلام الثلاثة، وليس صنفاً من أقسام الكلم، كما هو مبين في النظير أسفله.

(ب). يُفترض في النحو التوليفي المستحدث مؤخراً في سياق فكري جديد أن يخلو من معظم ما لوحظ في المعالجة السيبويهية لأقسام الكلم. وإلا لا دور له في تطوير المعرفة اللغوية المتعلقة بإيجاد النحو البديل. وهو ما ينبغي أن التحقق منه من خلال مقابلة معرفة لغوية سابقة بأخرى لاحقة.

(1) وفي المقابل حرص التصنيف المقولي المجرى في إطار النحو التوليفي على إبراز علاقة الانتظام القائمة بين فصوص اللغة وعلومها. إذ التصنيف المقولي انطلق من التركيب ليتناول المفردات المعجمية غير المتناهية من أجل تجميعها في بضع مقولات معجمية تركيبية. فتحقّق الربط بين المعجم من جهة والتركيب من جهة أخرى. وتكفي النظرة الخاطفة

على بينية النحو التوليفي لمعاينة وسطية المقولات؛ إذ تمد يداً إلى المعجم وأخرى إلى التركيب.

(2) أما النحو التوليفي فإن له منهجية واضحة في إيجاد المقولة وعـددها. إذ كان المنطلق من مبدأ الأكوان الثلاثة: الكون الوجودي فالكون الذهني فالكون اللغوي. وكانت النتيجة حصر العناصر الكونية الثلاثة: الجسم (ج) والحدث (ح) والزمن (ز)، وبتركيب هذه الرموز الكونية بواسطة العلاقة الرياضية (±) في دوال محصورة منطقياً في هـذه العـدد [±ج ±ح]، [±ج ±ز]، [±ح ±ز]، وكل دالة تنتج حـدداً محصـوراً مـن الاحتمالات، فصلنا ذلك في أكثر من مكان، فيؤخذ في إطار نظريـة المعرفة الكسبية بالاحتمال النظري الذي يطـابق واقعـاً في الأكـوان الثلاثة، ويُهمَل ما لا يوافق واقعاً لغوياً أو ذهنياً أو وجودياً. فكانـت النتيجة النهائية التقسيم الثماني المحصور في الاسم التام، والاسم الناقص، والفعل التام، والفعل الناقص، والمصدر، والصفة، والخالفة، والأداة.

(3) تشكل المقولات في النحو التوليفي المفصـل حيـث يلتقـي المعجـمُ والتركيب، إذ بها يتبين لكل صنف من المداخل المعجمية أيـن تسـتقر مفرداته في البنية المكونية للجملة. ويتردد حينئذ كليات من قبيل كـل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الفعل التام فإنه موطنه في نواة الجملـة إذ يعوض المسند لا غير. وكل مفردة معجمية من صنف الفعل الناقص فموطنها الصدر في ربض النواة. وكذلك يستمر التوطين في الباقي.

(4) ربط النحو التوليفي ربطاً تاماً بين المقولات والجملة التي صيغة صـياغة كلية برموز مقولية بلغت من التجريد الواقعي ما يجعلـها تسـتوعب الجملة في كل اللغات البشرية. والجملة، كما سبق، عبارة عـن نـواة مؤلفة من المسند والمسند إليه من غير أن يكون لأحدهما عنـد الآخـر موقع قار في نمط العربية من اللغات التوليفية فضلاً عن ربضين أحدهما صدر والآخر فضلة. وبهذا أصبح باب المسند والمسند إليه في نحو سيبويه جزءاً من مفهوم الجملة في النحو التوليفي.

(5) في النحو التوليفي كان تعريف كل مقولة بخصائصها الدلالية وبسلوكها في البنية المكونية للجملة. وقد تردد مراراً أن الفعل التام ميزتُها الدلالية هي [+ح+ز]، وموطنه المسند في نواة الجملة. وميزة الفعل الناقص هي[–ح+ز]، وعدنُه الصدر في ربض الجملة ويستمر في الباقي. وتبين أن التصنيف الفرعي للفعل التام خاصة إما يُنطلق فيه من عنصر الزمن[...+ز]، وعندئذ يُصنف إلى الماضي والآني والآتي. وإما أن ينظر إليه من الصيغة الصرفية، ويُصنف حينئذ إلى الماضي [فعل]، والمضارع [يفعل]، والأمر [افعل]. وإما أن يُنطلق فيه من عنصر الحدث [+ح...]، وإذّاك يُصنف إلى فعل قاصر، وفعل لازم، وفعل متعد، وفعل متخط. وتكون العبارة عن الأقسام وأصنافها في غاية الوضوح.

(6) ما لم يقع من الأحداث إما صرفي ويؤدى بصيغة الفعل المضارع (يفعل) المشترك في اللغة العربية بين الآني والآتي، ويشترك مع الماضي في الانتماء إلى قسم الخبر من الكلام. وإما تركيبي ويحصل بالآمر والنهي والاستفهام ونحو ذلك مما ينتمي إل قسم الطلب من الكلام. إذ الكلام ثلاثة أقسام: خبر وهو التبليغ عن واقعة حدث وانتهت فبل الأخبار هنا وقت الكلام، أو يجري حدوثُها وقت التبليغ عنها بالقول، أو متوقع حدوثُها بعد زمن التبليغ عنها. وطلب، وهو أن يطلب المتكلم، على جهة الوجوب أو الالتماس أو الدعاء، من المخاطب أن ينجز محتوى الجملة الموجهة إليه في الزمن الموالي لزمن التكلم. كما في الأمر، والنهي والاستفهام. وإنشاء؛ وهو أن يتزامن القولُ وتحقق محتواه، كما في العقود.

وخلاصة المقارنة النحوية في موضوع التصنيف مفردات المعجمية أن معالجة سيبويه لأقسام الكلم لا تسلم من ثغرات منهجية ومعرفية واصطلاحية بالقياس إلى المعالجة التوليفية لنفس الموضوع.

2. حركات الأواخر بين اللغة الاصطلاحية والوظيفة الإعرابية

في هذا المبحث سنجعل محتوى الباب الثاني من الكتاب[1] موضوعاً للمقرنة النحوية. فهو في الكتاب بعد أقسام الكلم وقبل الإسناد بصفته مفهوماً تركيبياً. أما في النحو التوليفي فموقعه البنية الإعرابية للجملة. والعموم فإن المسألة في النحوين تخص حركات الأواخر وما يتعلق بها من عواملها أو لزومها أو تبدُّلها وغير ذلك من اللغة الاصطلاحية الموضوعة لها والعبارة اللغوية الواصفة لمضامينها النحوية.

(أ). بدأ سيبويه معالجة حركات الأواخر بوضع لغة اصطلاحية لتسمية المجاري الثمانية. ومجمل الباب يمكن حصره في تفريع العلامة الواحدة باعتبار مُحدِثها وموطن نزولها إلى:

- علامات محدثها عاملٌ، ومستقرُّها حرفٌ في آخر اللفظ فارغٌ. وهي أربع مجار، وتسمى عندئذ: رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وجزماً.
- علامات محدثُها واضعٌ، ومستقرُّها دائم على الحرف الأخير من اللفظ. وهي أربع مجار أخرى، تسمى ضماً، وفتحاً، وكسراً، ووقفاً.

فالعلامة صوتياً ورسماً واحدةٌ، وتختلف اصطلاحاً باعتبار محدِثها من جهةٍ وقابلِها من جهة أخرى: الرفع وأخواته من النصب والجر والجزم لقسم المعرب من الكلم، والضم وأخواته، من الضم والفتح والكسر والوقف لقسم المبني ألفاظ المفردات المعجمية. وبذلك يتحول التقسيم الثلاثي في الباب الأول إلى تقسيم ثنائي في الباب الثاني حيث ينحصر في قسمَيْ المعرب والمبني.

(ب). حركات الأواخر في النحو التوليفي نوعان:

أولاً. حركات البناء القار، وهي التي تلازم آخر اللفظ ولا تتغير أبداً، كما في الخوالف، والأدوات، والفعل الماضي وفعل الأمر، وما انتهى لفظه من المفردات الأسماء بألف مقصورة أو ممدودة. وهذا النوع الأول صنفان: أحدهما مبني وضعاً

---

(1) «هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف...». الكتاب، ج1، ص13.

وموضعاً أي لا تتغير حركة آخره ولا يكون له موضع من الإعراب، ويصدق هذا الصنف على الأدوات خاصة. وثانيهما مبني وضعاً معرب موضعاً؛ أي لا يتغير آخر لفظه، ولكنه تتعاقب على بعضه الأحوال التركيبية فقط، كالفعلين الماضي والأمر، وعلى الباقي تتعاقب الوظائف النحوية أيضاً كالخوالف والمقصور والممدود من الأسماء والصفات والمصادر. والصنف الأخير في حكم القار المتغير. لفظه البنائي قار ووضعه الإعرابي متغير.

ثانياً حركات الإعراب المتغيِّر، وهي التي تتعاقب على أواخر الفعل المضارع والاسم التام والاسم الناقص والصفات والمصادر ما لم يمنع من ظهورها مانع صوتي كالألف المقصورة والممدودة. وهذه صنفان:

أحدهما يضم حركات العوامل، وتشمل على وجه التحديد حركتين اثنتين لا غير: الضمة؛ وهي علامة صوتية للإعراب عن حالة الرفع التركيبية. والفتحة وهي علامة صوتية أخرى للإعراب عن حالة النصب التركيبية.

ثانيهما يضم حركات النواسخ، وهي تشمل ثلاث حركات: أحدها السكون؛ وهو النطق بآخر صامت في لفظ الفعل المضارع بعد اقتلاع ضمته المعربة أصلاً عن ارتفاعه. وثانيها كسرة تَحل محل فتحة منتزعة من الحرف الأخير في لفظ إعرابُه الأصلي النصب. وثالثها فتحة تحل محل ضمة مخلوعة من الحرف الأخير في لفظ إعرابُه الأصلي الرفع.

ويترتب عن التصنيف التوليفي لأواخر الكلم التقسيم الآتي للحركات:

الضمة: صوتياً صائت واحد، واستعمالاً ضمتان لا غير: (1) ضمة بناء في الخوالف (منذُ..)، وفي الأدوات (حيثُ..). و(2) ضمة إعراب عن رفع الفعل المضارع، ورفع الأسماء والمصادر والصفات. فالرفع حالة ما لا تقوم الجملة بدونه، والضمة علامة عليها، ويستلمها من الكلم ما يعوِّض المتساندين في نواة الجملة. وعامل الرفع علاقة الإسناد التركيبية.

-الفتحة: صوتياً صائت واحد، واستعمالاً فتحات ثلاث: (1) فتحة بناء في الفعل الماضي، والأدوات (سوفَ)، والخوالف (نِعمَ، هيهاتَ)، و(2) فتحة نسخ الضمة علامة حالة رفع الفعل المضارع والأسماء المرتفعة. (3) فتحة إعراب

المنصوبات من الأسماء. والنصب اسم لحالة تركيبية تعرض لما يحل في فضلة الجملة. وتقوم الجملة بدونه، والفتحة علامة على الحالة التي يتلقاها من الكلم ما ليس إجبارياً لقيام الجملة؛ وحل بربضها في الفضلة.

-السكون صوتياً صائت واحد، وهو النطق بالصامت مجرداً من الصائت، واستعمال اثنان: (1) سكون بناء كما في الخوالف (مـذْ، مَـنْ)، وفي الأدوات (مِنْ عنْ)، و(2) سكون نسخ الذي يحل محل الضمة علامة رفع الفعل المضارع.

- الكسرة؛ صوتياً شيءٌ واحد، واستعمالاً كسرتان: (1) كسرة بناء كما في الخوالف (أولاءِ). و(2) كسرة نسخ الفتحة علامة الإعراب عن حالة النصب الطارئة على الأسماء.

وبذلك تكون اللغة الاصطلاحية في النحو التوليفي وظيفية ما دامت تفرق بين العلامة ومدلولها. فالضمة دال والرفع مدلول عليه، وكذلك تكون الفتحة دالاً والنصب مدلولاً عليه. والكسرة دال وإخفاء الفتحة علامة نصب الفضلة مدلول عليه. والسكون دال وإخفاء الضمة علامة رفع الفعل المضارع مدلول عليه. وتكون فتحةُ النواسخ دالاً وطمس الضمة علامة رفع الأسماء مدلول عليه. وإن تقديم حركات الأواخر بهذا التنظيم وبلغة إصطلاحية واضحة لمن شأنه أن يُبسط الوصف ويقرب الموضوع من الأذهان. ولا يحتاج لترابطه المنطقي إلى جهد كبير من أجل اختزان مفاهيمه في الملكة الذهنية المكلفة بالتذكر. وسيتبين الفرق بين المعالجتين من مقارنة ما سبق بلغة سيبويه الواصفة لنفس الموضوع.

3. لغة سيبويه الاصطلاحية

الغاية من الاستفسار عن اللغة الاصطلاحية المستعملة في أبواب الكتاب موضوع المقارنة النحوية محصورة في الكشف عن المفاهيم اللغوية المستهدفة بالوصف. حتى تتضح أكثر عند مقارنتها بنظائرها في النحو التوليفي إذا كان لها نظائر، مع إيجاد المفسِّر العلي لكل احتمال. ومن لغة سيبويه الاصطلاحية الصورية نسوق ما يلي:

(1). **مجرى الكلم**: المفهوم من المجرى نوع الحركة الماثلة على أواخر الكلم، أهي حركات إعراب متبدلة موجبها عوامل مختلفة، وتتعاقب على حرف الإعراب في أواخر الكلم؟ أم هي حركات بناء قارَّة لا يُوجبها عامل ولا تفارق الحرف الأخير من الكلم. وللحركة التي أوجبها عامل وظهرت على حرف الإعراب مصطلح مغاير لمصطلحها إذا لزمت الحرف الأخير من الكلم و لم يكن مثولها عليه لعامل.

(2) **الرفع أو الضم**: الرفع اسم لعلامة صوتية في صورة تنوين أو تفريد، وهي معمولة بعوامل خاصة، ويتلقاهما حرف الإعراب في آخر الكلم وقد تفرغ من حركات البناء. أما الضم فاسم لنفس العلامة في صورة التفريد (ـُ). لكن في مجرى مغاير. إذ بها يُبنى الحرف الأخير من الكلم، فلا تزول عنه و لم يكن مثولُها عليه لعامل قد عملها. فالرفع يشمل العلامة في صورتَيْ التنوين (ـٌ) والتفريد (ـُ). والضم يقتصر على نفس العلامة في صورة التفريد (ـُ).

(3) **النصب أو الفتح**: الأول اسم لعلامة صوتية تحدث في صورة تنوين؛ (ـً) أو تفريد (ـَ)، بعوامل خاصة، وتَمْثُل على حرف الإعراب المفرَّغ في آخر الكلم. والثاني اسم لنفس العلامة في صورة تفريد (ـَ)، وتكون ملازمة للحرف الأخير من غير عامل عملها.

(4) **الجر أو الكسر**: الأول اسم للعلامة في صورتَيْ التنوين (ـٍ) والتفريد (ـِ) التي تحدث بعوامل خاصة ويتلقاها حرف الإعراب في آخر الكلم. والكسر اسم لنفس العلامة في صورة التفريد، ليس لها عامل، وتلازم الحرف الأخير، ولا تزول عنه.

(5) **الجزم أو الوقف**: كلا المصطلحين اسم لعلامة على صورة واحدة (ـْ). فإذا أحدثتها عوامل خاصة، وكان ظهورُها على حرف الإعراب اختصت باسم الجزم. وبخلاف ذلك فهي وقف. كألاَّ تحدثَ عن عامل، ولا تفارقَ آخر حرف من الكلم.

والغالب على المصطلحات المذكورة الصورية؛ فهي أسماء لمسميات ذات طبيعة صوتية أو أعلام للعلامات في أوضاع مختلفة. وتتضح صوريتُها أكثر من خلال مقارنتها بمسمياها في النحو التوليفي.

فالرفع في النحو التوليفي حالةٌ تركيبية عارضة، عاملها علاقة الإسناد، وقابلُها ما يحل من الكلم في نواة الجملة، وعلامةُ حالة الرفع الضمةُ المنطوقةٌ في صورة تنوين أو تفريد أو ما قد ينوب عنها. وتكون الضمة علامة الرفع ظاهرة على حرف الإعراب في آخر الكلم أو مقدَّرة عليه لمانع صوتي.

والنصب حالةٌ تركيبية عارضة، عاملها علاقة الإفضال، وقابلُها ما يحل من الكلم في فضلة الجملة، وعلامةُ حالة النصب الفتحةُ المنطوقةٌ في صورة تنوين أو تفريد، أو ما قد ينوب عنها. وتكون الفتحة علامة النصب ماثلة على حرف الإعراب في آخر الكلم أو مقدَّرة عليه لمانع صوتي. وما أوردناه في آخر المبحث السابق يغني عن مواصلة الحديث عن باقي الأقسام.

ومن لغة سيبويه الاصطلاحية ذات الطبيعة الصورية أن وضع أسماء لقوابل باعتبار ما يعرض لأواخرها من الحركات. ولأهميتها نسوق منها.

(6) الاسم المتمكن: من خصائصه (أ) أن يكون له حرف الإعراب. (ب) أن يلحقه التنوين. (ج) أن يعرض له بالتناول الرفع والنصب والجر بحسب العوامل.(د) ليس له شبه بغيره من الكلم ولا يفتقر إليه. (ﻫ) لا يلحقه سكون المضارع.

(7) الاسم غير المتمكن: له من الخصائص: (أ) ليس له حرف إعراب. (ب) أن يلتزم آخرُ لفظه بإحدى العلامات: الضم (حيثُ) أو الفتح (كيفَ) أو الكسر (أولاءِ) أو الوقف (كمْ). (ج) أن يشبه من جهة مَّا حروف المعاني. كالشبه الوضعي (مَنْ/مِنْ).

ويشترك الاسم غير المتمكن مع حروف المعاني والفعل الماضي في خاصية لزوم الحرف الأخير من لفظ الأصناف الثلاثة لعلامة واحدة في صورة تفريد. فالفعل الماضي يلازمه الفتح (علمَ). والباقي بعضه يلازمه الكسر (حذارِ) (بِـ) (هذهِ). والبعض الآخر يلازمه الضم (منذُ). ومنه ما يلازمه الفتح (تحتَ) (سوفَ) (أينَ)، (هيهاتَ). ومنها ما يلازمه الوقف (قدْ)، (صهْ)، (لدنْ)،

(8) الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن: وهو الاسم المتمكن الذي يفقد شيئاً من خصائصه ويستبدل بها خاصيةً من خصائص الاسم غير المتمكن. ومن أهمها أن يفقد المتمكن التنوين فيأخذ بدله التفريد من غير المتمكن. كما هو حاله في نداء

المفرد (يا حكمُ) وفي الممنوع من الصرف (أخوكم عُمَرُ). ومن هذه الجهة يلحق الفعل المضارع الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن.

هذا التصنيف للاسم إلى المتمكن وغير المتمكن والشبيه بغير المتمكن تصنيف صوري يقوم على الخصائص اللفظية التي لا تتجاوز السمع: التنوين بعامل يخص الاسم المتمكن. التفريد بغير عامل يخص الاسم غير المتمكن، وما كان بعامل فإنه يخص الاسم المتمكن الشبيه بغير المتبمكن. وهكذا تُرتَّب أقسام الاسم إلى مراتب ثلاث: في المرتبة الأولى الاسم المتمكن. وفي المرتبة الثانية الاسم المتمكن الشبيه بغير المتمكن ويلحق به الفعل المضارع، وفي المرتبة الثالثة الاسم غير المتمكن ويلحق به الفعل الماضي وحروف المعاني.

ليس في النحو التوليفي تصنيف لأقسام الكلم يقوم على الخصائص الصورية لكل قسم، وإنما تُصنَّف الأقسام انطلاقاً من خصائصها الدلالية، وما قد ترتب عنها من الخصائص الصورية. كما يظهر مما يلي:

من المقولات ما يعوض في نواة الجملة عُنصرَيْ المسند والمسند إليه فتكون له حالة الرفع وعلامتُها الضمة إما في صورة تنوين إذا كان الاسم نكرةً، وهو العام المستغرق لأفراد أمته على البدل. وإما في صورة تفريد إذا عرض له التعريف من جهة التركيب (يا رجلُ)، (الرجلُ الشهمُ الجوادُ)، (كتابُ المسمين معجزٌ). أو صُرِفَ عنه التنوين بصارف لفظي (عمرُ أفضلُ)، أو صارفٍ معنوي إذا كان مما لا يعتريه التنكير والتعريف كالفعل المضارع.

ومن المقولات ما يُعوِّض في نواة الجملة عُنصرَيْ المسند والمسند إليه، فيكون له حالةُ الرفع من غير علامتها تنويناً أو تفريداً. إذ ليس في آخر لفظه صامت شاغرٌ، بل تكون مشغولة بصوائت البناء. إما لأنه لا تعتريها «المعاني النحوية» مطلقاً، كالفعل الماضي المبني آخرُه بالفتحة، وفعل الأمر المبني آخره بالسكون. وإما لتعلق معناه المعجمي بمعنى غيره وافتقاره إليه فيما يجب له من السلوك في بنية الجملة، كالخوالف المبني صامتُها الأخيرُ بسكون (مَنْ، لدنْ)، أو بفتحة قصيرة (كيفَ، تحتَ، هوَ)، أو فتحة طويلة (هذا، مَتَى)، أو كسرة قصيرة (أولاءِ، هذهِ، أنتِ) أو كسرة طويلة (التي)، أو ضمة قصيرة (حيثُ)

ما عوَّض من المقولات المسندَ إليه في نواة الجملة قد يعوض عنصر الفضلة في ربضها فيكون لها إعرابُ النصب وعلامةُ الفتحة في صورة تنوين أو تفريد باستثناء الخوالف المشغول آخرُها بصائت البناء.

مقولات الأدوات لا تعتريها المعاني النحوية لافتقارها إلى غيرها في الدلالة على معانيها، ولا تعوِّض في الجملة عنصراً نووياً أو فضلةً، ولذلك وجب لها أن تُبنى أواخرُها بصائت لا يُفارقها؛ (سوفَ، لولا، قدْ، لنْ، إنَّ. ال..).

وبهذا الوصف الوظيفي لعلامات الإعراب أو البناء تأتى التمييز، في المبنيات الثلاثة: (أ) الفعلان الماضي والأمر، (ب) الخوالف، (ج) الأدوات، بين المبني وضعاً وموضعاً (الأدوات)، والمبني وضعاً المعرب موضعاً (باقي المبنيات).

وفي المعربات (الاسم التام والناقص، والمصدر والصفة والمضارع من الفعل التام) تمَّ ربطُ تعاقب التنوين والتفريد بتعاقب التنكير والتعريف عليها إلا المضارع فيلازمه التفريد ليس كجزء من علامة التعريف، لعدم تردد مقولة الفعل عموماً بين هاتين الحالتين، وإنما هي إعراب

عن حالة الرفع في مثل (يَفرحُ ويَمرحُ)، أو نسخ لعلامة الحالة كما في (لم تفعلْ ولنْ تفعلَ).

تبيَّن مما تقدَّم الفرق بين الوصف الصوري المحصور في الوصف الصوتي للموضوعات اللغوية، والوصف الوظيفي القائم على ربط الجانب الصوتي في الموضوع بالجانب الدلالي أو التداولي. وينبغي أن نستقصي مظاهر هذين الوصفين المميزين للنحويَّيْن موضوع المقارنة من خلال لغتهما الاصطلاحية.

(9) الفعل المضارع؛ في نحو سيبويه يصدق على ما له الخصائص التالية: (أ) تلتصق به من أوله حروف المضارعة: (ءَ، تَ، نَ، يَ). (ب) يتوفر على حرف الإعراب في آخر لفظه. (ج) يتعاقب عليه، فضلاً عن السكون، الرفع والنصب في صورة تفريد. (د) يشبه اسم الفاعل خاصة، وذلك من جهات ثلاث: أولاً يدخل عليهما لام الابتداء المزحلقة إلى الخبر في مثل (إن الرجل ليفعلُ) و(إن الرجل لفاعلٌ). ثانياً معنى الجملتين واحد، لأن (ليفعل) يُساوي (لفاعل) دلالياً. ثالثاً يقترن بالمضارع (السين وسوف) لمعنى الاستقبال، كما يقترن بالاسم (ال) لمعنى

للتعريف. (هـ) لا يلحق المضارع ما يلحق الاسم من الجر.

على التشابه الصوري في معظمه بين الفعل المزيد من أوله وبين صفة الفاعل أسَّس سيبويه مصطلح الفعل المضارع. ولو انطلق من دلالة صيغته، وقد فعل ذلك في الباب الأول مع (فَعَلَ)، لوصف هذا الصنف من الأفعال بمصطلح متضمن لعنصر الزمان كالفعل الآني، كما وصف (فَعَلَ) بمصطلح الفعل الماضي.

ولتبرير ما يتوفَّر عليه الفعل المضارع من خصائص الاسم؛ كحرف الإعراب وتعاقب العلامات، اختار سيبويه قياس الشبه طريقاً. فبحث عن الجوامع الصورية وإن لم تكن مبيِّنةً بنفسها، واضطرَّ إلى تعليل فوارقِ ما افترق أصلاً. فهو يثبت الشبه الصوري بين الكلم ويثبت الفوراق الصورية أيضاً.

والأوضح، كما في النحو التوليفي، إتيان الفوارق بين أقسام الكلم من جهة الربط بين الوظيفة والبنية. ويكون ذلك بمبادئ عامة تشمل الاسم والفعل المضارع، وأخرى خاصة فارقة.

من المبادئ العامة: كل ما اعتورته «المعاني المتبدلة» من أقسام الكلم تعيَّن ما أمكن تفريغُ الصامت الأخير من لفظه لتتعاقب عليه صوائتُ الإعراب عن تلك المعاني.

ومن المبادئ الخاصة ما يتناول الاسم وحده: كل ما طرأ عليه التنكير والتعريف واعترته الوظائف النحوية من الفاعلية والمفعولية وجب له من العلامات ما يُعرب عن الصنفين من العوارض. كعلامات الرفع والنصب والكسر في صورتي التنوين أو التفريد.

ومنها ما يتناول الفعل المضارع وحده المتميز بالانتقال بين الأزمنة الثلاثة وبطريان «المعاني الحدثية» عليه فوجب له من علامات الإعراب في صورة التفريد الضمةُ إعراباً عن حالة الرفع، والفتحةُ والسكون إما نسخاً للضمة علامة الرفع (لم تفعلْ، ولنْ تفعلَ)، وإما إعراباً عن «معان حَدَثيَّة متبدلة» تظهر في العطف خاصة كما في مثل:

- لا تَخْطُبْ هنداً وتتزوَجَ دعداً: لا يجوز الجمع بين الفعلين، ولا يمتنع أحدُهما على انفراد.

- لا تَخْطُبْ هنداً وتتزوَجْ دعداً: لا يجوز القيام بالفعلين مجتمعين أو مفرقين.
- لا تَخْطُبْ هنداً وتتزوَجُ دعداً: لا يجوز الفعل الأول، ويجب الفعل الثاني.

لعله اتَّضح الفرق بين الوصف الصوري المتسم بالتوقف عند سرد الخصائص البنيوية للموضوعات اللغوية، والوصف الوظيفي القائم على ربط الخصائص البنيوية بالمعاني الدلالية والأغراض التداولية. ومن مزايا الوصف الوظيفي، فضلاً عن كونه شمولياً يتناول اللغة المفصَّصَة تناولاً واحداً، أنه يُجنِّب الواصفَ أن ينشغل بهوامش الموضوعات وهو يتساءل عن مميزات ليست من بنية الموضوع، ويعمل على تعليل انتفائها منه.

4. وصفٌ جانبي وقياسٌ شبه صوري

نقصد بالوصف الجانبي كلَّ تناول لخاصية صورية ليست من الخصائص المكونة لبنية الموضوع الموصوف. ولسيبويه في هذا المجال وقفات نوردها بالتتابع كما جاء في الباب الثاني من الكتاب أما قياس الشبه فيقوم على تشابه صوري لإلحاق حكم أحد الطرفين بالآخر، وهو بعبارة أحد الأصوليين: «أن يتردد فرع بين أصلين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبهاً به. وهذا القسم من القياس ضعيف»[1]. ومن انشغالات سيبويه بمسائل هامشية ليست من صميم اللغة موضوع الوصف نسوق النماذج الآتية:

- «ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أن ليس في الأسماء جزم»[2].

ما ليس في أحد القسمين مما في الآخر لا يحتاج إليه. والتعقيب على إثبات الشبه بين المتقايسين بإثبات الفوارق بينهما وتبريرِها لا يُضيف معرفة إلى موضوع الوصف. لأن الحديث عن خاصية ليست من ماهية الفعل، وعن أخرى ليست من ماهية الاسم لا تُضيف معلومة من صميم المقولتين. بل تنفي عنهما ما ليس فيهما، ومن الثابت أن موضوع الوصف لا تُعرَّف ماهيتُه في العلوم بالحديث عما ليس فيه

(1) أبو المنذر الميناوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، ص526.
(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص14.

من الخصائص. ولا يصح تعريف موضوع بما ليس فيه إلا في حالة التقابل الثنائي المحصور في الشيء ونقيضه. كما هو الحال في المنهج البنيوي.

علل سيبويه انتفاء الجر في الفعل المضارع بأن الجر مجالُه تركيب الإضافة عديل التنوين، وكلاهما من اختصاص الاسم، ولا حظَّ للفعل في هذا المجال. وبرر انتفاء السكون من الاسم بأن الاسم المتمكن قد يفقد التنوين ويتدحرج إلى مرتبة التفريد كما في الاسم الشبيه بالمتمكن، ولكنه لا يتدحرج مرةً أخرى إلى مرتبة يفقد فيها حتى التفريد.

وهذا البناء التخييلي لا يخلو من طرافة. إلا أن الاستغناء عنه ممكن بعبارة بسيطة مفادها أن السكون علامة من بين العلامات التي تعرب عن معان متبدلة تخص الفعل المضارع. والكسرة علامة لها دور وظيفي ضمن العلامات المعربة عن أحوال الأسماء ووظائفها.

«الأفعال المضارعة ليست بأسماء»[1].

أن يُضارع الفعلُ الاسمَ لا يعني أن أحدَهما هو الآخرُ، فيحتاج إلى إثبات الفارق بينهما. والأوضح أن يكون الإثبات من جهة التركيب، فيسهل إدراك أن الفعل المضارع لا يأتي في الجملة مسنداً إليه ولا يدخل عليه شيءٌ من النواسخ الحرفية. بينما الاسم له ذلك. ومكان هذا الفرق هو التصنيف المقولي وتحديداً في تعيين سلوك كل مقولة في بنية الجملة، وهذا السلوك يخص مقولة الفعل عموماً، كان مضارعاً أو ماضياً أو أمراً.

- «لم يُسكنوا آخر فَعَلَ»[2].

الفعل الماضي يتميز دلالياً عن الفعل المضارع بأن المضارع تتعاقب عليه المعاني الحدثية، كما سبق تبيينها. بينما الماضي ليس له هذه الجهة المقتضية للإعراب. فلم يحتج صامته الأخيرُ لأكثر من صائت يُبنى به بناءً لازماً، واختيرت الفتحة، وأهمل الباقي. فإذا كان فيه الفتح وهو كاف فلا داعي عندئذ للاستفسار عما لم يكن فيه. تعلق الأمر بالسكون أو بغيره.

---

(1) نفسه. ص15

(2) نفسه. ص16

أما تعليل سيبويه لعدم دخول السكون عل الفعل الماضي ففيه بُعْدٌ ومشقة بسبب استعماله لمنهج قياس الشبه، كما يتضح من الخطوات التالية:

(أ) إثبات أن (فَعَلَ) فعلٌ من خلال شبه استعمالي بينه وبين الفعل المضارع. (إنْ فعلتَ فعلتُ) يساوي (إن تفعلْ أفعلْ). بحكم أن المعنى في الجملتين واحد كما رأى سيبويه. وفيه نظر، لأن الفعل الماضي في جملة الشرط لإثبات الوقوع، ويكون (إن فعلتَ) يرادف (إن ثبتَ الفعلُ منك). ويصح بذلك القول: (إنْ ثبتَ أن فعلتَ ما تقول فعلتُ أكثر منه وسترى).

(ب) الإثبات بالشبه الاستعمالي أن الفعل الماضي يشبه الاسم الذي لا يُسكَّن في كل أحواله. إذ كلاهما يقع وصفاً للنكرة في مثل (هذا رجل ضارب/ هذا رجل ضربنا). ولم يُسكَّنْ الماضي وإن شابه المضارع المسكَّن لأن للماضي شبهاً آخر بالاسم الذي لا يُسكَّن في كل أحواله. فقد تنازعه الشَّبَهان، وكان الحكم للشبه الأضعف. لأن الماضي أقوى شبهاً بالمضارع منه بالاسم.

والملاحظ في هذا الموضع أن سيبويه رحمه الله يُعدِّي خاصية أحد المتقايسين إلى الآخر بشبه صوري بينهما ضعيف. فقد عقد سيبويه شبهاً تركيبياً بين الماضي والمضارع، والمفروض أن يلحق الماضي سكون المضارع، ولكنه لم يحصل. وعقد بين الماضي والاسم نفس الشبه فامتنع في الماضي ما امتنع في الاسم من التسكين، على ضعف واضح في شبه المتقايسين.

ويلزم عن ما تقدم أن قياس الشبه القائم على الخصائص الصورية ليس بالمنهج المعتد به في استنباط المعرفة اللغوية. أضف أن سيبويه في هذه الحالة بالذات لم يُستعمل قياس الشبه على ضعفه على وجهه في أصول الفقه كما سبق تعريفه: فالماضي أكثر شبهاً بالمضارع منه بالاسم، ومع ذلك لم أخذ السكون من الأقوى شبهاً، بل أخذ عدمه من الأضعف شبهاً.

«اضرب في الأمر، لم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة»[1].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

لتعليل ذلك وضع سيبويه للأفعال الثلاثة تراتبية على غرار ترابية الأسماء. في المرتبة الأولى الاسم المتمكن في مجموعة الأسماء، والفعل المضارع في مجموعة الأفعال. وفي المرتبة الثانية الاسم الشبيه بالمتمكن، والفعل الماضي كل في مجموعته. وفي المرتبة الثالثة الاسم غير المتمكن، وفعل الأمر، كلٌّ في مجموعته. وفعل الأمر ليس له شبه بالفعل المضارع، وبالتالي لا يأخذ شيئاً من علامته. وليس له شبه بالفعل الماضي ليشاركه في الفتحة. فلم يبق له إلا السكون.

هذا الضرب من الاستدلال المبني بهذه الطريقة فيه من الطرافة ما يُعجب، لكنه ليس بالمنهج العلمي الرصين لأن الموضوع المعالج ليس من صميم اللغة، لـئلا نقول إنه إشكال مغلوط لا يستحق الاشتغال به. ولذلك ما ثبت أن تكررت هذه المسائل في الكتب النحوية بعد سيبويه

«لا ضم في الفعل».

في الفعل فتح (الماضي)، وسكون (الأمر). وبقي من علامات البناء الضم، ومن أصناف الفعل المضارع المعرب. ولا تناسب بين بينهما، فتعطَّل البناء على الضم في الأفعال. وما ذكره سيبويه من انتفاء صنف آخر من الأفعال يصلح له الضم يوحي بوجود مبدأ عام تستعمله اللغة، وتكون مراعاته في الوصف يُجزئُ عن الانشغال بالمستعمل والمهمل من العلامات في كل صنف ينقسم إليه الفعل أو الاسم باعتبار ما يظهر على آخره من العلامة. للتعبير عنه يمن القول: من مجموعة الصوائت تُوظِّف اللغةُ في كل صنف ما يكفي، وتُهمل الباقي لانتفاء الحاجة إليه.

وعليه يتعين على واصف اللغة أن يُقيم نسقاً استدلالياً لتفسير ما حصل فعلاً في كل قسم من أقسام الكلم، وفي كل صنف مما يتفرع إليه كل قسم. وعملاً بالمبدأ المذكور يمكن وصف ما حدث فعلاً على النحو الآتي.

(1) كل مدخل معجمي ثبت تردده بين التنكير والتعريف وجب له حرفُ الإعراب ليتعاقب عليه التنوين بوصفه علامةً على التنكير، والتفريدُ بوصفه جزءاً من علامة التعريف؛ جزؤها الثاني (ال) أو الإضافة. ولِمانعٍ لفظي (هذا أولُ)، أو تركيبي (يا رجلُ) يفقد هذا الصنف من الكلم التنوينَ ويحتفظ بالتفريد للحالتين. وإذا زال المانع عاد إلى أصله.

(2) ما تعاقب عليه، فضلاً عن التعريف والتنكير، حالتا الرفع والنصب التركيبيتان وجبت له الضمةُ؛ في صورتي التنوين أو التفريد؛ بصفتها علامة تُبلِّغ عن حالة الرفع التركيبية، والفتحةُ في الصورتين بصفتها علامة تدلُّ على حالة النصب التركيبية.

(3) ما لا يتعاقب عليه شيءٌ من العوارض كالأحوال التركيبية والوظائف النحوية، والمعاني الحدثية لا يلزمه حرف الإعراب، ولا يحتاج آخرُ لفظه إلى أكثر من حركة بناء واحدة. فاختير للفعل الماضي الفتحة واستغنى بها، كما اختير لفعل الأمر السكون واكتفى به.

(4) مفردات الخوالف والأدوات تتوزَّع بينها كلّ حركات البناء القصيرة والطويلة. فيُبنى آخرُ لفظِ بعض مفرداتهما بفتحة قصيرة (كيفَ، هيهاتَ، أيّانَ، سوفَ..). وآخر لفظ البعض الآخر يُبنى بفتحة طويلة: (لولا. على، متى، ما، لا، هذا..). ويُستعمل السكون لبناء لفظ البعض الآخر: (هلْ، مَنْ، الْ، لَمْ..). ويُبنى الحرف الأخير من ألفاظ أخرى بكسرة قصيرة (أولاءِ..) أو كسرة طويلة، (في..). كما تُستعمل الضمة لبناء الحرف الأخير في مفردات من الخوالف والأدوات، منها (حيثُ، منذُ..). وعلى هذا النحو يمكن توزيع حركات الإعراب وحركات البناء في لغة توليفية كالعربية ونحوها من اللغات البشرية.

خلاصة

نستخلص من حديث النَّحويْن التراثي والتوليفي عن مجاري أواخر الكلم أن بين النحوين مسافةً في المنطلق ومنهجية المعالجة. انطلق سيبويه من وضع ألفاظ اصطلاحية لمسميات صورية. فاحتمل الصائت الواحد أن يُسمى باسمين لاعتبارات مختلفة، كتسمية الصائت المدوَّر مرة بالرفع إذا كان وجوده بعامل، ومرة أخرى بالضم إذا كان وجوده بغير عامل. وجعل لعلامة الأعراب دخلاً مباشراً في إحداث لغة اصطلاحية أخرى تخص قوابل العلامة، كإطلاق مصطلح الاسم المتمكن على قابل الصائت المدور في صورة التنوين. وإذا جاء في صورة التفريد

فإذا كان بغير عامل فقابله اسم غير متمكن، وإذا كان بعامل فقابله يعرف بمصطلح الاسم الشبيه بالمتمكن. وبقي الإشكال في الفعل المضارع الذي يقبل صائت التدوير بعامل وفي صورة التفريد. ولم يكن الحل إلا بإلحاقه بالاسم الشبيه بالمتمكن عن طريق قياس الشبه الصوري.

غايتنا من هذا المختصر بيان الوجه الصوري في معالجة سيبويه رحمه الله لموضوع مجاري أواخر الكلم. إذ لم يلتفت إطلاقاً إلى ما يكون لعلامة الإعراب من الوظيفة البيانية، وهي الأساس في كل بناء للرموز الصوتية من أجل الدلالة على المعاني النفسية. ولذلك كان الاهتمام بالعلاقة القائمة بين بنية اللغة ووظيفتها مركزياً في النحو التوليفي.

فالتنوين ومقابله التفريد يتعاقبان على كل مداخل معجمي متميزة بتعاقب التعريف والتنكير عليها. فإذا غاب التنوين في بعضها فإما لعلة عينية زائلة، كما هو الحال في الممنوع من الصرف أو النداء ونحوهما. وإما لأن التعريف والتنكير لا يتعاقبان على الصنف كما هو حال الفعل المضارع. وإما لأن المعاني المتبدلة لا تتعاقب أصلاً عل الصنف، كما هو الحال في المفردات الأدوات. ونحوها من الخوالف التي يزول إبهامها بتعيين ما تخلف.

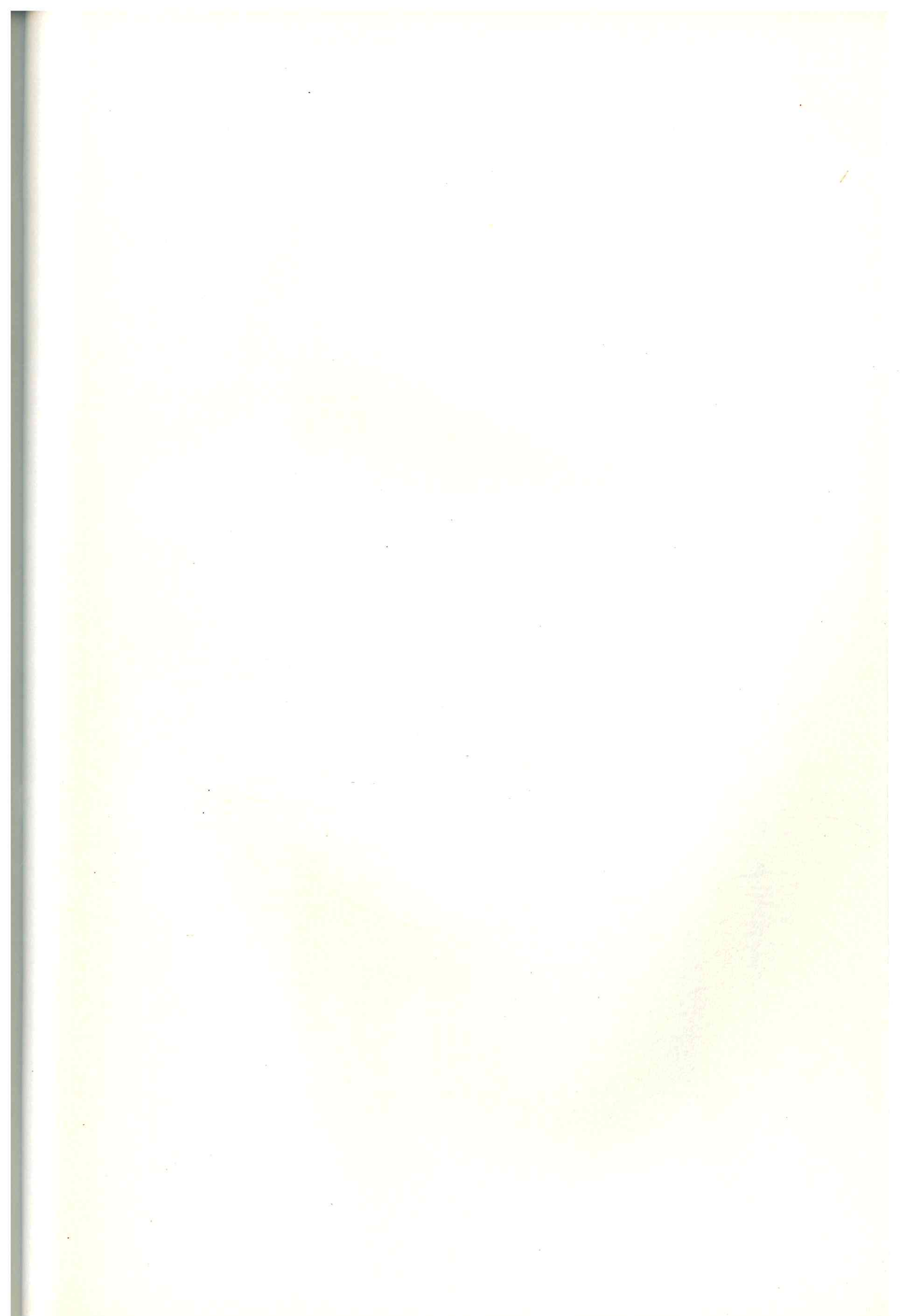
وخلاصة الخلاصة أن منهجية سيبويه في هذا الباب بالذات منهجية المنطلق من ظاهرة لغوية خاضعة للملاحظة المباشرة، وهو يلتمس تشييد بناء استدلالي لتفسير نسق لغوي كامن خلف الظواهر. وفي المقابل ينطلق النحو التوليفي من النسق المنطقي للغة المفعَّل في كل مرة لصياغة الظواهر اللغوية.

الفصل السابع

مقارنات نحوية

بين النحوين التراثي والتوليفي

2. العاملية اللفظية والعاملية العلاقية



مقدمة

العاملية أداةٌ من وضع النحوي لتفسير العوارض المتبدلة على مكونات الجملة، وهي لم تكن موضوع وصف مستقل في النحوين التراثي والتوليفي، ولم تنفرد بمبحث يخصها، لكنها تظهر بشكل واضح وهي مطبقة في النحوين. وقد يكون السكاكي من أوائل من نص على أركانها الثلاثة في تقديمه للنحو في الفصل الثاني من كتابه مفتاح العلوم، حيث يقول «الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر، فلنضمنه ثلاثة أبواب: أحدها في القابل وهو المسمى عند أصحابنا معرباً. وثانيها في الفاعل وهو المسمى عاملاً. وثالثها في الأثر وهو المسمى إعراباً. ولا يذهب عليك أن المراد بالقابل ههنا هو ما كان له جهة اقتضاء للأثر من حيث المناسبة، وبالفاعل هو ما دعا الواضعَ على ذلك الأثر أو كان معه داعيةٌ له على ذلك وإلا فالفاعل حقيقة هنا هو المتكلم»[1].

فالعاملية إذن متقوِّمةُ الماهية من الأركان الثلاثة: عامل بصفته شرطاً لحدوث الأثر الذي يعرض للقابل المهيّأ بمقولته لتقبل أثر العامل. فقد لا تختلف عاملية في أي نحو من جهة أركانها الثلاثة، لكن مضمون كل ركن قد لا يكون واحداً في كل عاملية. وقد يكون من أسباب الاختلاف التركيزُ إبَّان تطبيق العاملية على بعض الأثر أو على عامله. وهو ما سنتحقق منه بواسطة المقارنة بين عاملية النحو التراثي من خلال سيبويه وعاملية النحو التوليفي.

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص76.

ويهمنا من المقارنة بين العامليتين التراثية والتوليفية مسائل ثلاث: المسألة الأولى تخص البنية الداخلية للعامليتين، والثانية تعنى بقدرة العامليتين على إنجاز ما وُضعت له من الوصف والتفسير، والثالثة تتصل بما قد يلزم عن العامليتين من المشاكل بسبب ثغرات في البناء.

ولا يمتنع تفكيكُ أركان العاملية للتركيز على أحدها في مرحلة التطبيق، كما فعل سيبويه في الأبواب الأولى بعد مقدمة الكتاب، حيث بدأ بالعامل لحصر بعض مفرداته. وهي لا تخرج في تصنيف السكاكي عن أحد الأنواع الأربعة. المعبَّر عنها بقوله: «اعلم أن العامل إما أن يكون لفظاً أو معنى، واللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً. فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى»[1].

وعند الاستفسار عن أيِّ أركان العاملية يمكن البدء به فقد لا يصلح العامل جواباً، إذا كان العامل بمثابة المفِّسر العلي للأثر الماثل على القابل. بل الأورد الانطلاق من الأثر وحامله الخاضعين للملاحظة بحثاً عن العامل المجرد الذي هو شرطٌ لحدوث الأثر الماثل على القابل.

وإذا وقع البدء بالعامل دلَّ ذلك على التعيين المسبق للشيء الذي يُعتبَر في نحو للآثار الماثلة على القوابل. وهذه الاحتمالات نعرض عليها أبواباً من الكتاب في موضوع العاملية كما طبقها سيبويه. وبعدها ننتقل إلى مقارنتها بعاملية النحو التوليفي للكشف عن أبسط العامليتين وأقدرهما على وصف العوارض وتفسيرها.

1. عاملية سيبويه لفظية

بعد أبواب المقدمة من الكتاب بدأ سيبويه في باب تمهيدي يصف الأعراب وعوامله وصفاً شاملاً ليفصله بعد ذلك في العدد الكبير من الأبواب. ولأهمية هذا الباب التمهيدي الذي يجمل فيه سيبويه القسم الكبير من العوامل اللفظية نورده بنصه لأننا سنتوقف طويلاً عند كل جزئية فيه.

يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعل ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء

(1) نفسه، ص86.

الفاعلين والمفعولين عملَ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يَجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مَجراها، وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوّته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يَمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل»[1].

لم يصف سيبويه عامليته، كما سبق أن قلنا، ولكنه من خلال توظيفها لوصف الأثر الماثل على القابل وتفسيره بالعامل ينطلق من القابل أو العامل وما يُخلّفه الثاني من الأثر في الأول. وفي قمة العوامل اللفظية جعل الفعل، مصنِّفاً إياه باعتبار ما يُحدثه من الآثار في القوابل. وسوف نوردها مرتبة ترتيبها في النص.

(1) الفعل الذي يلزم فاعله ولا يتعداه. يتفرَّغ هذا الصنف من الفعل ليعمل الرفع في الفاعل. ويكون الفعل عاملاً والفاعل قابلاً، والرفع أثراً. وبعبارته «فأمّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ».

(2) الفعل الذي يلزم مفعولَه ولا يتعداه. وهو كالسابق من حيث التفرغ لعمل الرفع لكن هذه المرة في المفعول. فيكون الفعل عاملاً لأثر الرفع في المفعول القابل. وبتعبير سيبويه: «والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعلُه ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُربَ زيدٌ ويُضْربُ عمرو». وقد سوّى سيبويه بين الفاعل والمفعول في استلام الرفع من فعلهما فيقول: «والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل».

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

ويكون الفارق بين الفاعل المرفوع في مثاله (جَلَسَ زيدٌ) والمفعول المرفوع في (ضُرِبَ زيدٌ) بواسطة البنية الصرفية لفعليهما (فَعَلَ) و(فُعِلَ) لا غير. والملاحظ أيضاً أن سيبويه لم يتردد في وصف المفعول بكونه مرفوعاً، وقد كرر ذلك في أكثر من موضع. وهذا الوصف غمره نحويون بعده باستحداث لغة اصطلاحية أخرى حتى تنوسي الأصل وصار مستغرباً اتصاف المفعول بالمرفوع.

(3) الفعل الذي يتعدى فاعله إلى مفعول كالفعل الذي يتعدى مفعوله الأول إلى مفعول ثان، كلاهما يعمل أثرين: أحدهما الرفع في القابل المطابق الذي شُغلَ الفعل به وتفرَّغ له، وآخرهما النصبَ في القابل غير المطابق. مثالهما (خاط عمرو قميصاً) و(كُسِيَ زيدٌ قميصاً).

(4) اسما الفاعل والمفعول كلاهما يعمل عمل فعله، بشرط إضافي لكونهما ليسا في قوة أصلهما[1]. مثالهما (أمُكرِمٌ زيدٌ ضيفَه). (خالدٌ مستهجَنٌ فعلُه)

(5) المصدر عاملٌ عملَ فعله[2] إما مفرداً؛ كما في (لا يُعجبُ أحداً إشعالٌ الناسُ الفتنَ)، وإما مضافاً إلى أحد معموليْه؛ (يُعجبني ترتيلُ الطفلِ القرآنَ) و(يسوء خالدٌ استقبالُ الفائزينَ الجمهورُ).

(6) الصفة المشبه من العوامل اللفظية التي تعمل عمل فعلها بأحد الشروط المشترطة في عمل اسم الفاعل ونحوه من المشتقات. كما في (مُحْتَبِكٌ ضخمٌ شؤونَ الرأس).

وما أوردناه من بعض العوامل المسرودة في الباب التمهيدي كافٍ لبيان أن عاملية سيبويه عاملية لفظية، ولإثارة في هذا الموضع لمسألة غموض العبارة الواصفة

---

(1) شروط عمل المشتقات من الفعل لخصها العكبري بقوله: «إنما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله. مثل أن يكون خبَراً أو حَالاً أو صفة أو صلَة أو كَانَ مَعَه حرف النفي أو الاستفهام لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعاً. فقوي بالاعتماد» أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص440.

(2) اشترط في «إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله، أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدري» بدر الدين المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج2، ص841.

في الكتاب. ويرجع ذلك إلى التعبير عن المفاهيم النحوية بما ليس فيها. بل السعي إلى وصف الشيء بما ليس فيه من أسلوب سيبويه غير الدال على خاصية في الموضوع الموصوف.

ومن ذلك بعض العوامل في النص السابق المصوغة في عبارة جمعت بين الاستطراد والوصف بالمغايرة، حتى استعمال نفي الخاصية منها ستُ مرات. أضف أن لغة سيبويه الاصطلاحية لم تنضج بعد؛ إذ غالباً ما يستعمل الجمل للدلالة على مفهوم صرفي أو تركيبي، بينما الآلة الواصفة تقتضي استحداث مصطلح مفرد. ويرجع ذلك إلى حديثه في هذا الباب عن مفاهيم تصريفية، والتصريف جاء في الكتاب بعد التركيب. وحقه أن يتقدم عليه. وهي ملاحظة سبق إليه ابن جني وهو يرتب علوم العربية، فيقول «لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره... وقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[1].

وتبدو عوامل سيبويه مرتبةً في درجات متتالية: أعلاها الفعل، وهو أقوى العوامل اللفظية. يليه قوةً اسمُ الفاعل والمفعول، والمصدر أو اسم الحدث. ثم الصفة المشبهة وهي دون اسم الفاعل قوة، كما يكون العامل في المتعجب منه دون الفعل قوة، وإن كان بينهما شبهٌ.

إن إضافة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول في لغة لسيبويه يعني إنشاء علاقة تركيبية بينهما، لأنه ليس للمفعول فعل. أي أن الفعل يُبنى صرفياً للفاعل أو للمفعول ويُسند إليهما تركيبياً فيعمل الفعل فيهما الرفع. والفعل يتفرَّغ لعمل الرفع في الاسم الذي يطابقه. كما في الجمل: (وقف الخلقُ)، (قُطع الحبلُ)، (قُطفت الفاكهةُ).

يستعمل سيبويه مصطلح المفعول لما له وظيفةُ المفعولية وإن كان له إعراب الرفع المعمول بفعله المسند إليه. وبعده ظهر مصطلح المفعول الذي قام مقام الفاعل. ثم مصطلح نائب الفاعل. ولا بأس من وقفة عند التعدد الاصطلاحي

---

(1) ابن جني، المنصف، ج1، ص4.

للمفهوم النحوي الواحد وتسلسله الزمني لما له من الأهمية في التأريخ لعوم اللغة العربية المنشود.

إن التسلسل الزمني للغة الاصطلاحية في علوم العربية يمكن أن نلمسه بدءاً بمصطلح المفعول المرفوع الذي ظهر مع (سيبويه 184هـ): (يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل). وبعده بدأ تغيير المصطلح لفظاً ومعنى، حين ظهر مع المبرد (285هـ) مصطلح (المفعول القائم مقام الفاعل)، كما يتبين من قوله في المقتضب: «فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُد وكنت هاهنا قد حذفته أَقمت الْمفعول مقامه»[1]. ويضيف «فإن جئْت بمفعول آخر بعد هذا الْمفعول الَّذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول»[2]. فقد ربط المبرد المفعول الوظيفةَ بالفاعل البنية. وهو الاسم الذي تكون له وظيفة المفعولية من جهة البنية الصرفية للفعل المسند إليه، وله بنية الفاعل من جهة الإعراب والرتبة القارة.

وقد اقترض ابن السراج (316هـ) من المبرد مصطلحه، وبدأ بتعريفه حيث يقول: «اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمهُ حكم الفاعل، تقول: (ضُربَ زيد) كما تقول: (ضَربَ زيد)»[3]. واستعمله أكثر من نحوي بعدهما. كابن الوراق (381هـ) في كتابه علل النحو: «المفعول الذي قام مقام الفاعل». وابن جني (392هـ) في الخصائص: «كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد»[4]. وفي اللمع «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أَقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته».

ومع الأستراباذي (686هـ) تغيَّر مصطلح سيبويه كلياً؛ إذ شرع في كتاب شرح الشافية يستخدم مصطلح (نائب الفاعل)، فاختفى منه المفعول لفظاً ومعنًى. يقول في تعليقه على شطر بيت من الشعر: «ويُستخرَجَ اليَربوعُ من نافِقائه... وصوابُه (فيُستخرَجَ) بالفاء السببية. ونصبُه بأن مضمرة بعدها، وبالبناء للمفعول

(1) المبرد، انظر باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، المقتضب، ج4، ص50.

(2) نفسه.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص287.

(4) ابن جني، الخصائص، ج2، ص387.

و(اليربوع) نائب الفاعل»[1].

واتسع استخدام نائب الفاعل في شروح الألفية وفي أعمال المتأخرين من النحويين. ومنهم ابن هشام (761هـ). إذ جاء في «باب النائب عن الفاعل: يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعولٌ به»[2].

وانتشر مصطلح نائب الفاعل في النحو المدرسي، وأخذ المحققون يستعملونه عناوين لمباحثه في أعمال نحوية متقدمة تستعمل بدله مصطلح المبرد. كما حصل في لمع ابن جني.

وليس للمشتغلين بتقريب المعرفة أن يُغيِّروا شيئاً من اللغة الاصطلاحية إذا كانت تؤدي إلى تعديل في المفاهيم ولا تتوقف عند الألفاظ. استعمال سيبويه لمصطلح المفعول المرفوع، وهو يؤسِّس للمعرفة النحوية، يُحتِّم على النحويين بعده المقربين لمعرفته النحوية أن يلتزموا بترديد مصطلحاته، وأن يجتهدوا في تقريبها من القارئ.

لم يُضف المبرد؛ بما أحدث من التغيير في مصطلح سيبويه، شيئاً ليس فيه، بل صيَّر المفهوم غامضاً، لأن الوظائف لا يقوم بعضُها مقام بعض، كما لا يكون للوظائف نواب حتى يُسمى المفعول المرفوع بنائب الفاعل. إن التعديل في اللغة الاصطلاحية ممكن لكنه مقصور على الفئة المشاركة في تطوير النموذج السيبويهي إن وجدوا، وليس للمقربين لنحوه المرددين لأفكاره في مؤلفاتهم المطولة. وباختصار مصطلح (المفعول المرفوع) أوضح من بديليْه: (المفعول الذي يقوم مقام الفاعل)، و(نائب الفاعل).

هذه اللمحة الخاطفة عن التسلسل الزمني لمفهوم المفعول ولغته الاصطلاحية تكتسي أهمية، وإن جاءت في هذا الموضع بين عارضتين، أولاً بالنسبة إلى أي مشروع للمقارنة النحوية التراثية، وثانياً من ناحية التأريخ لعلوم العربية المفقود حتى اليوم، وثالثاً بالقياس إلى أي عمل علمي جاد يُتوخى منه تدقيق المفاهيم النحوية وتهذيب لغتها الاصطلاحية وصقل عباراتها الواصفة.

---

(1) الأستراباذي، شرح الشافية، ج4، ص346.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص119.

2.1. معمولات الفعل

ركز سيبويه عل عمل الفعل لأنه رأس هرم العديد من العوامل اللفظية. وهو العامل من جهة في العديد من القوابل. فهو، بصرف النظر عن بنيته الصرفية ومقولته الفرعية يتفرَّغ لعمل الرفع في الاسم الذي يُطابقه أيّاً كانت وظيفته، فتكون المطابقة علامةً على أن الفعل مشغول بعمل الرفع في الاسم المطابق. ويُصبح الفارق بين المرفوع فاعلاً أو مفعولاً محصوراً في البنية التصريفية للفعل. ويتميز المفعول المنصوب والمفعول المرفوع بالفعل العامل وما تفرَّغ له. فإذا تشاغل الفعل عن المفعول بالفاعل انتصب المفعول. لكن إذا تشاغل بالمفعول عن غيره ارتفع المفعول.

ليس للرتبة دخل فيما يكون للاسم من الأثر. بل يجوز تركيبياً أن يتبادل الفاعل والمفعول المحل. والمعتبر في توطينهما مقدارُ الأهمية؛ فالأهم أسبق موقعاً من المهم. والفعل أول العوامل اللفظية في نحو سيبويه، والفعل، أيّاً كانت بنيتُ الصرفية، يعمل نوعين من الأثر:

أولهما الرفع، يستلمه الاسم المطابق الذي تفرَّغ له الفعلُ، وتشاغل بعمل الرفع فيه، سواءً كان الاسم فاعلاً إن كان فعله مبنياً له صرفياً، (كَبَّرَ الإمامُ) أو مفعولاً إن كان فعله مبنياً صرفياً للمفعول (عُذِّبَ السجينُ).

وثانيهما النصب؛ يستلمه، فضلاً عن المفعول به، عددٌ من المفردات تناولها سيبويه في أكثر من باب خصه للتصنيف العاملي للفعل. أما نصب المفعول فلا يعمله فعل يلازم فاعله ولا يتعدى إلى غيره، كما لا يعمله فعل مبني للمفعول لا يتعداه فعله أيضاً.

والأفعال متساوية عاملياً في عمل النصب في عدد واحد من المنصوبات المستبينة التي يستلزمها الفعل استلزاماً اشتقاقياً، أو استدلالياً. ولا بأس من تفصيل القول في هذين النوعين من المنصوبات وهي:

(أ) منصوبات مستبينة مرتبط بالفعل اشتقاقياً، تضم ما يلي:

(1) المصدر المؤكِّد لفعله؛ إذ يُفهم كونُ الحدث من قول الفعل، «ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ»، ويكون التنصيص

على المصدر بمنزلة إعادة للفعل، فيتحقق التوكيد كما في نحو ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾. ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾ و(اجتور القوم تجاوراً).

(2) المصدر المبين لفعله؛ وهو المصدر الذي يكون موصوفاً لتعيين صنف فعله. كما في مثل (إذا منعتُ منعتُ منعاً بيِّناً). و(عامَلَ ربُّ المعمل عمالَه معاملةً سيئةً). (يُكرمون الضيفَ كرماً حاتمياً). وقد يكون تعيين صنف الفعل معجمياً، أي بمفردات مخصوصة، كما في العبارات (اشتملَ العجوز الصمَّاءَ يستدفئ، وقعد القرفصاء يتسول)، (رجعت السيارة القهقرى حتى سقطت في البئر).

(3) فِعْلَةُ الفاعل. وهو مصدر الفعل المصوغ صرفياً على وزن (فِعْلَة) لبيان الهيئة التي كان عليها الفاعل وهو يزاول فعله. كما في مثل (قعد الضيفُ قِعْدَةَ متوجِّس، ثمَّ نهض نِهْضَةَ موخوزٍ، وخرج خِرْجَةَ هارب).

(4) عِدَّةُ الفعل، وهو المصدر المصوغ صرفياً على وزن (فَعْلَة) لبيان مرات إحداثه، كما في الآيتين: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾. ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾. ونحوهما (شربتُ من زمزم شَرْبَتَيْن فارتويت). و(طعن الرجل عدوَّه طعنةً في القلب).

(5) مكان الفعل، وهو المصدر المصوغ صرفياً على منوال المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميماً وفتح ما قبل الأخير، ويكون لبيان موضع مزاولة الفعل. (ذهب الهارب مذهباً بعيداً). (رتَعَت الأغنامُ مرتعاً خصباً). (صغارٌ يلعبون في ملاعب الكبار). ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾. يجمع ما سُرد من المنصوبات ارتباطُها الاشتقاقي بالفعل العامل المذكور في الجملة. ومثلها الآخر يستدعيها الفعل من جهة دلالة اللزوم، وهي المسرودة في الضرب التالي.

(ب) منصوبات مستبينة ترتبط بالفعل العامل استلزاماً. وهي تضم الأضرب التالية:

(1) زمان الفعل؛ وهو الظرف الموافق لزمان الفعل المدلول عليه بصيغته. كما في نحو (عادَ الأبُ البارحةَ، ويسافر غداً). ومنه (هذا الخامل يعمل يوماً ويستريح أسبوعاً).

(2) كنف الفعل؛ وهو الحيز الذي يحتاج إليه الفاعل لإحداث فعله. مثل (نزلتُ مكّةَ فجراً). (وَصَلوا ديارَهم جرياً). ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾.

(3) مقياس الفعل المقدر بالمسافة، مثاله (يَمشي العليلُ كيلومتراً، يقطع شبراً في كل خطوة). (شغَّالٌ ينسج متراً في اليوم). (يسير الجريح فرسخاً ويستريح مِيلاً).

(4) حال فاعل الفعل أو مفعوله، وهو قابل منصوب يلزم لزوماً ذهنياً، لأن كل فاعل يُنجز فعلَه على حال معينة، ويتلقاه المفعول وهو على حال أخرى. كما في (يُكلِّم الشيخ متصابياً المرأة مندهشةً)

(5) تعليل الفعل؛ ويكون بمصدر منصوب بالفعل المعلَّل. وبعبارة سيبويه هو «ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان»[1].

(6) ماعيةُ الفعل؛ وهو الاسم المصاحب للفعل قبله العاملِ فيه النصب بواسطة (واو) عوض عن (مع). كما في مثل (يَمشي الضريرُ والرصيفَ)، (يجري العدَّاءُ وشاطئَ البحر). (سافرَ الضيفُ وطلوعَ الشمس).

نخلص إلى أن جميع الأفعال تشترك في عمل النصب في القوابل التالية: 1) المصدر المؤكِّد أو المبيِّن، 2) فِعْلة الفاعل، 3) عِدَّة الفعل، 4) مكان الفعل، 5) زمان الفعل، 6) كَنَف الفعل، 7) مقياس الفعل، 8) حال فاعل الفعل أو مفعوله. 9) تعليل الفعل، 10) ماعية الفعل. ومع اتفاق الأفعال في معمولاتها المسرودة تختلف من جهة عدد المعمولات غير المستبينة، وهي المفاعيل خاصةَ.

---

(1) سيبويه، الكتاب ج1، ص367.

3.1. التصنيف العاملي للفعل

مع اتحاد الأفعال أولاً في عمل الرفع في الاسم المطابق سواء كان المرفوع فاعلاً (هاجرت الطيورُ) أو مفعولاً (سُيِّرت الجبالُ). وثانياً في عمل النصب في المنصوبات المستبينة. لكنها غير متساوية من جهة عمل النصب في المفعول. وهي من هذه الجهة ثلاثة أقسام:

أحدها فعل يلازم فاعله ولا يتجاوزه، فلا يكون له مفعول ليعمل فيه النصب. مثاله (أقلعت الطائرة). (خاف الركابُ). (صام الطفلُ).

ثانيها فعل يتعدى فاعله، ويكون له مفعول واحد يعمل فيه النصب. كما في (يلوم الأبُ ابنَه). (داس القطارُ عجوزاً).

ثالثها فعل يتعدى فاعله، ويكون له مفعولان، يعمل فيهما النصب معاً، وهذا القسم ضربان: الأول يسمح بالاستغناء عن أحد المفعولين؛ (ظالم يمنع الناسَ أرزاقَهم/ ظالم يمنع الأرزاق). (زوَّجتُكها/زوجتك). (أعطيتمونيها/أعطيتموني). والأخر لا يسمح بالاستغناء عن أيٍّ من المفعولين (وجدت الناسَ أخياراً). (حسب المتعالم التدريسَ سهلاً). (ظن الناسُ الأرضَ مسطَّحةً).

ومما تقدم يظهر أن اختيار سيبويه أن ينطلق من العامل مبررٌ بإمكانية الحصر للقوابل المرفوعة والقوابل المنصوبة. وكان البدء بالفعل لأنه أكثر العوامل اللفظية وأوضحها مجلبةً للقوابل المسرودة. وما يُدرَج في القسم الثاني من العوامل اللفظية وهي الأسماء المرتبطة اشتقاقياً بالأفعال فلا تصل إلى قوة الفعل فيما يُنسب له من العمل. كما يتبين بتتبع الأبواب المعقودة في الكتاب لما يعمل من الأسماء عمل الأفعال. وسنترك هذا الموضوع لطوله وشهرة معلوماته لنمر إلى المقارنة التفصيلية بين عاملية النحو التراثي اللفظية، وعاملية النحو التوليفي العلاقية.

2. عاملية النحو التوليفي علاقية

لا يهمُّ أحداً استبدال عاملية بأخرى إلا إذا بلغ البديل مستوى رفيعاً في بنيته الذاتية، وشكّل أداةً فعّالة في معالجة اللغة العربية معالجة علمية دقيقة، وقدّم حلولاً مضبوطة لما ظل مستعصياً في عاملية سابقة، والأهم أن يكون خرج الأداة مطابقاً

لواقع اللغات. بحيث لا يلزم عنها ما ليس في اللغة الموصوفة، ولا تعمى أو تغض الطرف عما فيها.

ولنبدأ بتقديم بنية العاملية العلاقية، وذلك بحصر العوامل نوعاً وعدداً، ثم بترتيبها وبيان انتظام عملها واحداً واحداً.

(1). عاملية النحو التوليفي ذات طبيعة علاقية في مجملها، وعواملها أربعة أنواع. كل نوع يعمل أثراً واحداً لا غير، وقد يستلمه أكثر من قابل. وهي مرتبةٌ ترتيباً متسلسلاً، بحيث يتوالى عمل الأنواع في نظام وانتظام. فلا يشتغل اللاحق إلا بعد فراغ السابق من عمله، وكذلك يستمر التناوب من النوع المرتب أولاً إلى الواقع في الأخير. ولا يعود تسلسل العوامل إلى طبيعتها ولا إلى رغبة واضعها، وإنّما يستجيب تعاقبها لتوالي المراحل التي يَمر بها تكوين الجملة. وهذا التطابق بين العاملية كآلة صُنعت للوصف واللغة العربية كموضوع للوصف يوفِّر للعاملية العلاقية كل أسباب النجاح في مهامها. وعوامل النحو التوليفي بحسب تسلسل عملها المطابق لمراحل تكوين الجملة هي:

أولاً علاقات تركيبية:

موقعها في النسق العاملي المرتبة الأولى، وأثرها محصور في الأحوال التركيبية. وهي علاقتان متتاليتان تعملان بالتتابع. أولاهما علاقة الإسناد، رمزها (ع) موقعها في نواة الجملة بين عنصريْ المسند والمسند إليه، وعملُها حالةُ الرفع في الطرفين. وأخراهما علاقة الإفضال رمزها (ﻋ)، موقعها بين نواة الجملة وفضلتها، وعملُها بعد عمل علاقة الإسناد، وأثرها هو حالةُ النصب في الفضلات.

والعلاقتان التركيبيتان من كليات اللغات البشرية، بمعنى لا تقوم الجملة في أيِّ لغة بشرية من غير انتظام مكوناها بتينكم العلاقتين الأولى (ع) إجبارية والثانية (ﻋ) اختيارية في جميع اللغات البشرية.

ثانياً وسيط العلامة اللغوي

وهو عامل وضعي يخص اللغات التوليفية كالعربية ونحوها من اللغات البشرية. يشتغل بعد انتهاء العلاقتين التركيبيتين من عملهما، يتجلى أثرُ وسيط

العلامة في حركات الإعراب الأربع: الضمة المنطوقة مفردةً (ـــُـــ)، أو منونةً (ـــٌـــ)، والفتحة المنطوقة مفردةً (ـــَـــ)، أو منونةً (ـــًـــ)، والكسرة المنطوقة مفردةً (ـــِـــ) أو منونةً (ـــٍـــ)، وأخيراً السكون (ـــْـــ) وهو نُطقُ الصامت في آخر اللفظة بدون صائت.

ويتجلى تناوب العاملين السابقين في أن علاقة الإسناد تبدأ بعمل حالة الرفع في المتساندين، ويتلوها وسيط العلامة بعمل الضمة فيهما مفردةً (ـــُـــ)، أو منونةً (ـــٌـــ)، بحسب مقولة المدخل المعجمي كما يتبين من المثال التالي:

(1) رضيعٌ يأكلُ ويشربُ.

ويتوالى العمل بأن تعمل علاقة الإفضال حالة النصب، ويتلوها وسيط العلامة بعمل الفتحة مفردة (ـــَـــ)، أو منونةً (ـــًـــ)، بحسب تعريف القابل أو تنكيره، كما في المثال التالي:

(2) رضيعٌ يأكلُ الخبزَ ويشربُ عصيراً.

وإذا حصل أن اشتغل ناسخٌ بعد عامل تعطّلت تبعيةُ الوسيط للعامل، وأصبح عمل الوسيط تابعاً لمفعول الناسخ. كما يظهر من المثال التالي:

(3) إنَّ الرضيعَ لم يأكلْ من الخبزِ ولن يشربَ عصيراً.

في الجملة (3) يكون عمل الوسيط اللغوي الفتحة (ـــَـــ) في (الرضيعَ) تابعاً لمفعول الناسخ (إنَّ) الذي طرأ على الجملة (2). ولم يعمل الوسيط الضمة (ـــُـــ)، الواجبة من قبلُ بحكم السبق لعلاقة الإسناد في عملها للرفع. ويكون عمل الوسيط للسكون (ـــْـــ) في (يأكلْ) بالتبعية لمفعول الناسخ (لم) الطارئ على الفعل (يأكلُ) في الجملة (2)، ولم يعمل الضمة (ـــُـــ) الواجبة من قبل. ويكون عمله للكسرة (ـــِـــ) في (الخبزِ) تابعاً لمفعول الناسخ (من) الطارئ. ولم يعمل الوسيط الفتحة (ـــَـــ) الواجبة من قبل بحكم السبق لعلاقة الإفضال في عملها لحالة النصب. لكنه عمل الفتحة منونة (ـــًـــ) في (عصيراً) مباشرة بعد عمل علاقة الإفضال لحالة النصب.

وهذه التراتبية في نسق العاملية في غاية الوضوح، إذ يمكن اختصار عبارتها من جديد كالتالي:

عمل العلاقتين التركيبيتين يبدأ بعمل الإسناد لحالة الرفع، فعمل الإفضال لحالة النصب. يتلوها عمل الوسيط اللغوي أولاً لحركة الضمة تفريداً (ـــُــ)، أو تنويناً (ـــٌــ)، وثانياً لحركة الفتحة تفريداً (ـــَــ) أو تنويناً (ـــًــ).

مفعول النواسخ يكون طارئاً بعد عمل العلاقتين التركيبيتين، ويكون عمل الوسيط اللغوي تابعاً لمفعول النواسخ معطِّلَ التبعية مؤقتاً لعمل العلاقتين. ويعمل الحركة التي يستدعيها كل ناسخ.

نواسخ تستدعي سكوناً (ـــْــ) للفعل المضارع دون غيره، وهو في موقع المسند من نواة الجملة. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمل السكون (ـــْــ) المطلوب، ويُعلِّق مؤقتاً عمله للضمة التي كانت مطلوبة.

نواسخ تستدعي كسرة مفردةً (ـــِــ) أو منونة لمركب وهو في ربض الجملة في موقع الفضلة. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للكسرة (ـــِــ) المطلوبة، ويعلق عمله مؤقتاً للفتحة (ـــَــ) التي كانت مطلوبة.

نواسخ تستدعي فتحة مفردةً (ـــَــ)، أو منونةً (ـــًــ)، لمركب في موقع المسند إليه دون غيره. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحة المطلوبة، ويعلق عمله مؤقتاً للضمة التي كانت مطلوبة من قبل.

نواسخ تستدعي فتحة مفردةً (ـــَــ)، أو منونةً (ـــًــ)، لمركب في موقع المسند دون غيره. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحة المطلوبة، ويعلق عمله مؤقتاً للضمة التي كانت مطلوبة من قبل.

نواسخ تستدعي فتحة مزدوجة مفردةً (ـــَــ)، أو منونةً (ـــًــ)، لمركب أول في موقع المسند إليه ولمركب ثان في موقع المسند. ويستجيب الوسيط اللغوي للناسخ الطارئ بعمله للفتحتين المطلوبتين، ويعلق عمله مؤقتاً للضمتين المطلوبتين من قبل.

وبقي أن نشير في آخر هذين النوعين من العوامل إلى أن ما وُصف حتى الآن من نشاط نسق العاملية يُمارس في مستوى البنية الإعرابية للجملة، وهو الواقع بعد البنية المكونية للجملة وقد تمت عملية تعويضِ رموزها المقولية بمداخل معجمية. وهذه المستويات مشروحة بتفصيل في وصفنا سابقاً وفي أكثر من موضع للفص

التركيبـــي من بنية نموذج النحو التوليفي. وبقي علينا أن نَمــرَّ الآن إلى تنـــاول الصنف الثالث من العوامل.

ثالثاً علاقات دلالية:

وهي غير النوعين السابقين طبيعةً وعدداً وأثراً. ويبدأ نشاطها ثالثاً، بعد عمل العلاقتين التركيبيتين وعمل الوسيط اللغوي. ومجالُ عملها البنية الوظيفية للجملـــة الواقعة بعد البنية الإعرابية. بواسطة هذه العلاقات تتألف دلالياً مكونات الجملة في مستوى البنية الوظيفية.

أما عن أثر العلاقات الدلالية فمحصور في الوظائف النحوية بالمعنى المنطقـــي للوظيفة النحوية. كوظيفة الفاعل المسندة إلى الموضوع الذي يكون سبباً في خروج الحدث من العدم إلى الوجود. ووظيفة المفعول التي يتلقاها الموضوع الذي يكـــون شاهداً بالفعل على تحقق الحدث. ووظيفة الحالية التي تلزم الفاعل والمفعول لزومـــاً عقلياً. ووظيفة الغائية التي تلزم حدوث الفعل لزوما عقلياً، إذا كان لكل فعلٌ غاية من أجلها وقع. وهكذا بالنسبة إلى باقي الوظائف النحوية المحصـــورة في النحـــو التوليفي[1].

وعدد العلاقات الدلالية العاملة للوظائف النحوية محصور في أربع، الســـببية رمزها (⊂)، والعلية (ω) والسَّبْلية (⊇)، واللزوم (φ). الـــثلاث الأولى؛ (⊂، ω، ⊇) كل واحدة تعمل وظيفة واحدة لا غير. والرابعة (φ) تعمل وظـــائف نحويـــة متعددة بشروط متغايرة في قابل الوظيفة. كما سيأتي في تناولها المفصل.

(1). علاقة السببية (⊂) تقوم بين طرفين أحدها يكون ســـبباً في خـــروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود، وتُدرج في نواة الجملة بين المتساندين، ينتقيها المسند بشرط أن يكون فعلاً متعدياً أو مشتقّاً من فعل متعد، كـــان مصـــدراً أو صفات. وتعمل في المسند إليه وظيفةَ الفاعل (فا)، إذا انتقاهـــا الفعـــل، كمـــا في التمثيل التوضيحي (أ)، وتعمل فيه صفةَ الفاعل (صفا) إذا انتقاها مشتق من الفعل، كما في التمثيل (ب).

---

(1) للوقوف على عدد الوظائف انظر الجزء الثاني من كتابنا الوسائط اللغوية.

(أ) خالدٌ[فا] ⊃ يعمل يومياً   لا يشتغل ⊂ أحدٌ[فا] يومَ الجمعة[1].

(ب) اللهُ[صفا] هو⊂ المعطي المانع   ما رزّاقٌ إلا⊂اللهُ[صفا].

(2). علاقة العلية (ω) تقوم بين طرفين، يكون أحدهما شاهداً على تحقق الطرف الآخر. وتعمل في الطرف الشاهد وظيفة المفعول (مف). وهذه العلاقة ينتقيها مع علاقة السببية الفعل المتعدي أو ما اشتق منها. إذا كان المنتقي فعلاً عملت وظيفة المفعول (مف)، وإلا فصفة المفعول (صمف). كما في التمثيلات التوضيحية (أ) الآتية.

(أ) الحطابُ[فا] ⊃ قطع ω شجرةً[مف]   ما قاطعٌ ⊂ أحدٌ[صفا] ω شجرةٍ[صمف].

وقد ينتقيها بمفردها الفعل القاصر أو ما اشتق منه[2]. ولا يختلف عملها؛ فتعمل وظيفة المفعول إذا انتقاها الفعل، أو صفة المفعول إذا انتقاها المشتق منه، كما في التمثيلات (ب) و(ج) بعد ذلك.

(ب) هَلَكَω القومُ[مف] بسوء التدبير. الإنسان[صمف] ω هالكٌ لا محالة.

(ج) صُقِلَωالرخامُ[مف]. الشمسُ[مف] ωانطفأت. البيوتُ[صمف] ω مبعثرةٌ.

(3). علاقة السبلية (⊇) تقوم بين طرفين؛ يكون أحدهما في آن واحد سبباً في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود وشاهداً على تحققه. وينتقيها الفعل اللازم[3] أو ما اشتق منه. وتعمل في الموضوع السبب-الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه) إذا كان منتقيها فعلاً، كما في الأمثلة التوضيحية (أ)، التالية:

(أ) يغتسلُ⊇الناسُ[فابه] يومياً   المجرمُ[فابه] ⊇ يهربُ من العدالة.

وتعمل العلاقة السبلية (⊇) الدلالية صفةَ الفاعل به (صفابه) إذا كان منتقيها مشتقاً من الفعل، سواء كان المشتق مصدراً أو صفاتٍ. كما يتبين من التمثيلات التوضيحية التالية.

---

(1) علاقة السببية ترسم بصورة حذوة الفرس، تقوم بين طرفين تغلق نحو الموضوع السبب.

(2) الفعل القاصر في التصنيف التوليفي للفعل. هو المسند إلى اسم لا يقوى على فعله وليس مما يصدر عنه الفعل، مثل كبُر الطفلُ، وسقطت الطائرةُ، وهلك القوم، وغرِقت الباخرة، ومات المريضُ. فهذه الأسماء ليس مما يفعل هذه الأفعال، وإنما هي أسماءٌ شاهدة على وقوع الأحداث بها.

(3) الفعل اللازم في التصنيف التوليفي هو الفعل المسند إلى اسم يفعل فعله بنفسه ولا يتجاوزه فعله إلى غيره.

(ب) هل القادمُ ⊆ أبوك[صفابه]. الشيخُ[صفابه] ⊇مستلقٍ بالباب. وقوفاً بها ⊆صحبي[صفابه].

(4). علاقة اللزوم (φ) تتميز بعملها للعديد من الوظائف النحوية بشرط واحد يُشترط في حامل الوظيفة الذي يقع في فضلة الجملة. وعدد هذه الوظائف تحملها كالتالي:

(أ) وظيفة التوكيد للفعل تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون حاملها مصدراً للفعل المذكور، بحيث يكون التنصيص على مصدره بمنزلة إعادة لذكر الفعل، فيتحقق التوكيد، كما في الآية.﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾.

(ب) وظيفة التكييف؛ وهي وظيفة نحوية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدراً للفعل المذكور موصوفاً أو مضافاً. كما في (عامَلَ ربُّ المعمل المستخدمين معاملةً سيئةً). (يُحبُّها حبَّ المجانين). وقد يؤدي نفسَ الوظيفة مصدرٌ مغاير لكنه مرادف لما اشترط في السابق. كما في (اشتملَ العجوز الصمَّاءَ يستدفئ، وقعد القرفصاء يتسول)، (رجعت السيارة القهقرى حتى سقطت في البئر).

(ج) وظيفة التهييء؛ وظيفة نحوية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلُها مصدراً للفعل المصوغ صرفياً على وزن (فِعْلَة) لبيان الهيئة التي كان عليها الفاعل وهو يزاول الفعل. كما في مثل (قعد الضيفُ قِعْدَةَ متوجِّسٍ، ثمَّ نهض نِهْضَةَ موخوزٍ، وخرج خِرْجَةَ هاربٍ).

(د) وظيفة التكميم تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدراً للفعل المذكور مصوغاً صرفياً على وزن (فَعْلَة) لبيان مرات إحداثه، كما في الآيتين: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾. ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾. ونحوهما (شربتُ من زمزم شَرْبَتَيْن فارتويت). و(طعن الرجل عدوَّه طعنةً في القلب).

(هـ) وظيفة التكنيف تعملها اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدراً مصوغاً صرفياً على منوال المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة

ميماً وفتح ما قبل الأخير، ويكون لبيان كنف مزاولة الفعل وموضعه. (ذهب الهارب مذهباً بعيداً). (رتَعَت الأغنامُ مرتعاً خصباً). (صغارٌ يلعبون في ملاعب الكبار). ﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾.

(و) وظيفة التوقيت؛ وظيفة تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مدخلاً معجمياً ينتمي إلى مقول الاسم الناقص. كما في نحو (عادَ الأبُ البارحةَ، ويسافر غداً). (هذا الخامل يعمل يوماً ويستريح أسبوعاً).

(ز) وظيفة التمكين؛ وظيفة نحوية يُشترط في قابلها أن يكون حيزاً مما يحتاج إليه الفاعل لإحداث فعله. مثل (نزلتُ مكّةَ فجراً). (وَصَلنا الديارَ جرياً). ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾.

(ح) وظيفة الحالية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها منتمياً إلى مقولة الصفة. كما في (صافح المدير متواضعاً مساعدَه متملقا).

(ط) وظيفة الغائية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يكون قابلها مصدراً لغير الفعل المذكور نحو (يغض المرء بصره تعففاً).

(ي) وظيفة الماعية تعملها علاقة اللزوم بشرط أن يون قابلها مركباً واوياً، كما في مثل (يجري الماءُ والشِّعابَ)، (تحلِّق الطائرةُ وخطَّ الاستواء).

نخلص إلى أن العلاقات الدلالية الأربع (⊃، ω، ⊇، φ) تعمل الوظائف النحوية الاثنتا عشرة: (1) الفاعل، (2) الفاعل به. (3) المفعول، (4) الحالية، (5) الغائية، (6) الماعية، (7) التوكيد، (8) التهييء، (9) التكييف، (10) التكميم، (11) التمكين، (12) التوقيت.

ومجال عملها البنية الوظيفية للجملة، وهي الواقعة بعد بنيتها الإعرابية وقبل البنية الموقعية حيث تشتغل العوامل التداولية الرابعة.

رابعاً علاقات تداولية:

وهي تضم عدداً من الانتظامات المحتملة بين المتخاطبين يرمز لها كالتالي: [ك ⇄ خ].

وهي تعني أن المتكلم (ك) واقع تحت تأثير (←) مخاطبِه (خ)، مما يحمل المتكلم (ك) على بناء كلامه استجابة (→) للمخاطب (خ). إذ لا يخرج إنشاء الكلام مع الصحة العقلية عن علاقة التأثير المتبادل بين المخاطب فالمتكلم.

أما مجال تأثير العوامل التداولية فهو البنية الموقعية للجملة المتكوِّنة في إطار تركيب توليفي ذي بنية قاعدية حرة[1]. ومن أثرها فيها الأمر باصطفاف مكونات الجملة بما يجعل ترتيبَ مكوناتها دالاً على غرض تخاطبي معين. ولتحرير العبارة بمثال أوضح نستشهد بجملة اسمية بسيطة في بنية استثنائية كما في الجملتين (أ) و(ب) التاليتين:

(أ) ما محمدﷺ إلا رسول.

(ب) ما شاعر إلا المتنبي،

الجملة (أ) بناها المتكلم بذاك الترتيب لمخاطب يعتقد مصرّاً أن هناك صفاتٍ عليا أخرى تشارك صفة الرسولية في الانتساب إلى محمدﷺ والاتصاف بها. ولتصحيح هذا الاعتقاد ورفع إصرار المخاطب عليه قصر المتكلم الموصوفَ (محمدﷺ) على الصفة (رسول) قصرَ إفراد، حين نفى عن محمدﷺ ما فوق البشرية من الصفات، وأبطل هذا النفي بإلاّ عن صفة الرسولية.

والجملة (ب) يكون المتكلم قد أنشأها بذاك الترتيب لمخاطب يعتقد مصراً أن هناك أكثر من شاعر يشارك المتنبي في الاتصاف بالشاعرية. ولتصحيح هذا الاعتقاد ورفع إصرار المخاطب قصر المتكلم الشاعرية على المتنبي قصر إفراد بأن نفاها بدءاً وأثبتها عوداً للمتنبي خاصة.

---

(1) سبق أن شرحنا المفهوم من التركيب التوليفي ذي البنية القاعدية الحرة في أكثر من موضع حيث نقارن في إطار نظرية اللسانيات النسبية بينه وبين تركيب اللغات الشجرية ذي البنية القاعدية القارة، انظر مباحث تنميط الفصوص اللغوية في الوسائط اللغوية، وفي غيره.

وبعد فراغ العوامل التداولية من عملها تكون الجملة قد تمَّ تكوينُها وأصبحت جاهزة للاستعمال من أجل التواصل وتحقيق الإفادة والاستفادة وعليهما مدار الكلام.

2. مواطن اختلاف العامليتين اللفظية والعلاقية

تتفق العامليتان اللفظيةُ التراثية والعلاقية التوليفية في الأركان الثلاثة: العامل والأثر والقابل، لكن مواطن اختلافهما كثيرة ومن جهات، سوف نجملها في سياق المقارنة في النقط الآتية

(1) العوامل في النحو التراثي بالقسمة الأولى نوعان: (أ) غير لفظي يضم الابتداء. (ب) لفظي يضم الفعل، والاسم، والحرف.

(2) بعض عوامل النحو التراثي يعملُ أثراً واحداً. كالابتداء الذي يعمل الرفع، وحرف الإضافة الذي يعمل الجر. وبعضها الآخر يعمل نوعين من الأثر، كالفعل الذي يعمل الرفع والنصب.

(3) جميع العوامل اللفظية في النحو التراثي تشارك في ترتيب مكونات الجملة، كالابتداء الذي يحمل المبتدأ على الوقوع أولاً في صدر الإسناد. والفعل الذي يجبر الفاعل على النزول في المرتبة الثانية بعده. ولا يصح عكس الترتيب.

(4) العوامل اللفظية لا تنتظم في ترتيب معين. فلا يقع بعضُها قبل بعض بالضرورة المنطقية. فليس للابتداء مثلاً أن يترتَّب قبل الفعل أو بعده.

(5) العامل اللفظي أثرهُ غير محدَّد بدقة. فالاسم الذي تفرَّغ له الفعلُ قبله يكون فاعلاً أو مفعولاً، ومرفوعاً، وذا ضمة في آخره. والسؤال هل الفعل عامل للثلاثة أو لبعضها.

(6) للأثر الواحد في العاملية اللفظية أكثر من عامل واحد. فالابتداء والفعل كلاهما يعمل الرفع في قابلين متغايرين.

(7) بعض الأثر في العاملية اللفظية ليس له عامل واضح. مثاله ارتفاعُ الفعل المضارع عند سيبويه هو كينونتُه في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم

خبر. وعامله عند الفراء التجرد من النواصب والجوازم. وعند الكسائي حروف المضارعة عوامل رفع الفعل.

(8) ليس في العاملية التراثية تَميزٌ واضح بين العامل والناسخ. إذ كلاهما يعمل نفس الأثر مع اختلاف في تسمية القابل. إذ (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كان الطبيبُ مريضاً)، و(عالج الطبيبُ مريضاً). كلاهما يعمل الرفع في الأول والنصب في الثاني. والفرق بينهما في تسمية قابليْهما. وكذلك (إنَّ) وأمثالُها «تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول»[1]، فلا فرق بين العامل والناسخ وقوابلهما إلا من جهة اللغة الاصطلاحية.

(9) النواسخ في العاملية اللفظية تعمل آثاراً في قوابل معمولة سلفاً بعوامل سابقة عليها. ولا شيءَ عن مصير آثار العوامل السابقة. مثاله (كان) التي تعمل الرفع في المبتدأ المرفوع أصلاً بالابتداء. لكن لا نعلم ماذا يُزيح الناسخ (كان) من عمل الابتداء. ولا يستقيم القول إنَّ رفع الناسخ قد حل محل رفع الابتداء، لما سيترتب عنه من وجود أنواع من الرفع. كما لا يكفي القول بحلول مصطلح الاسم محل مصطلح المبتدأ.

(10) العاملية اللفظية عاملية تجمع في آن واحد بين الرتبة القارَّة، وهي تمنع أن يتقدَّم الفاعل على فعله الذي يعمل فيه الرفع، وبين الرتبة الحرة وهي تسمح بأن يتقدم المفعول على الفعل الذي يعمل فيه النصب. ويحسن التوقف قليلاً عند مسألة إلزام أحد مكونات الجملة برتبة معينة والترخيص لمكون آخر بالتحرك.

(11) المبنيات في العاملية اللفظية من القوابل، يُقدَّر لموضع بعضها أثرٌ كالرفع أو النصب، ولا يُقدَّر لموضع البعض الآخر أثرٌ. مثاله (مَنْ جاءَ)، يكون اسم الاستفهام (مَنْ) في محل رفع. والفعل الماضي (جاءَ) ليس له محلٌّ.

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص145.

وكذلك فعل الأمر في مثل (اخرُجي) ليس له محل، وياء المخاطبة في موضع الرفع.

وفي مقابل ما سبق تظهر العاملية التوليفية في نسق عاملي مغاير إلا في الأركان الثلاثة، كما يتبين من اللمع التالية عن العاملية العلاقية.

(1) كل عوامل النحو التوليفي تعمل أثراً واحداً. فعلاقة الإسناد تعمل الرفع، وعلاقة الإفضال تعمل النصب، والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابية. وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العلية تعمل المفعولية، وعلاقة السبلية تعمل الفاعل به. والعلاقة التداولية تعمل المواقع الرتبية.

(2) ترتيب مكونات الجملة من اختصاص العامل التداولي. ولا يشاركه في هذا العمل عامل آخر.

(3) العوامل العلاقية مرتبة ترتيباً طبيعياً تبعاً لمراحل تكوين الجملة. أولها العلاقة التركيبية، وثانيها وسيط العلامة المحمولة، وثالثها العلاقة الدلالية، ورابعها العلاقة التداولية.

(4) العامل العلاقي أثره محدد بدقة، للرفع عامل وهو علاقة الإسناد، وللفاعل عامل آخر وهو علاقة السببية، وللضمة عامل ثالث، وهو الوسيط اللغوي. وتشتغل هذه العوامل بانتظام ولا تداخل في العمل.

(5) للأثر الواحد في العاملية العلاقية عامل واحدٌ وواحد لا غير. فلا يعمل الرفع في أيِّ قابل غيرُ علاقة الإسناد.

(6) كل أثر في العاملية العلاقية له عامل واحد أيّاً كان القابل. فعامل الرفع في الاسم هو نفسه عامل الرفع في الفعل المضارع وفي غيره. إذ العامل يعمل أثراً واحداً، وقد يتلقاه أكثر من قابل بصرف النظر عن مقولته النوعية.

(7) ما يعرض للفعل المضارع المعرب من أثر الرفع يعرض أيضاً للفعلين الماضي والأمر المبنيين وضعاً. والأفعالُ إعراباً وبناءً كالأسماء إعراباً وبناءً. ولا يُشترط في الجميع إلا جهةُ اقتضاءٍ للأثر. فالجهة التي اقتضت

أن يكون المضارع المعرب مرفوعاً هي نفسها اقتضت أن يكون غيره المبني في موضع المرفوع

(8) في عاملية النحو التوليفي تَمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. فالعامل أحد الأربعة: إما تركيبي يعمل حالتي الرفع والنصب، وإما دلالي يعمل وظائف نحوية كالفاعل والمفعول، وإما تداولي يعمل رتبة موقعية، وإما وسيط لغوي يعمل علامات إعرابية. بينما الناسخ مفردات معجمية تكون شرطاً لإبطال علامة بأخرى. فحروف الإضافة يكون ذكرها شرطاً لإبطال فتحة المنصوبات بالكسرة. وتكون (إنَّ) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند إليه بالفتحة. كما تكون (كان) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند بالفتحة. و(ظن) والأخوات شرط لإبطال ضمتي المسند والمسند إليه بفتحتين. و(لم، لن) شرط لإبطال ضمة المضارع بالسكون والفتحة.

(9) النواسخ في العاملية العلاقية تدخل على قوابل معمولة أصلاً بعوامل تركيبية. وليس للناسخ أن يُؤثر فيما كان لتلك القوابل من الآثار ماعدا علامات الإعراب القابلة للإبطال بعلامات النواسخ. ويشكل الناسخُ ومنسوخُ العلامةِ مركباً واحداً يتلقى أثر العامل الأصلي وعلامتَه المقدَّرة التي تظهر في العطف على المحل.

(10) العاملية العلاقية عاملية حرة في طور التأليف من التركيب، حيث تشتغل العوامل الثلاثة الأولى: التركيبية والدلالية والوسائطية. وهي أيضاً عاملية مرتَّبة في طور الترتيب من التركيب حيث تشتغل العوامل التداولية التي تفرض على مكونات الجملة الحرة سابقاً رُتباً مؤقتة حالياً، فيكون اصطفافها دالاً على غرض تخاطبي معين. وبتبدل الغرض التخاطبي يتغير اصطفاف مكونات الجملة.

خلاصة

من خلال المقارنة النحوية بين العامليتين اللفظية التراثية والعلاقية التوليفية أن هذه الموازنة ما كان تحققها ممكناً لولا ظهور النحو التوليفي بجانب النحو التراثي، وأن توافر نسختين من النحو للغة العربية ليفتح آفاقاً جديداً في اللسانيات العربية المعاصرة الحقيقة بهذا الاسم.

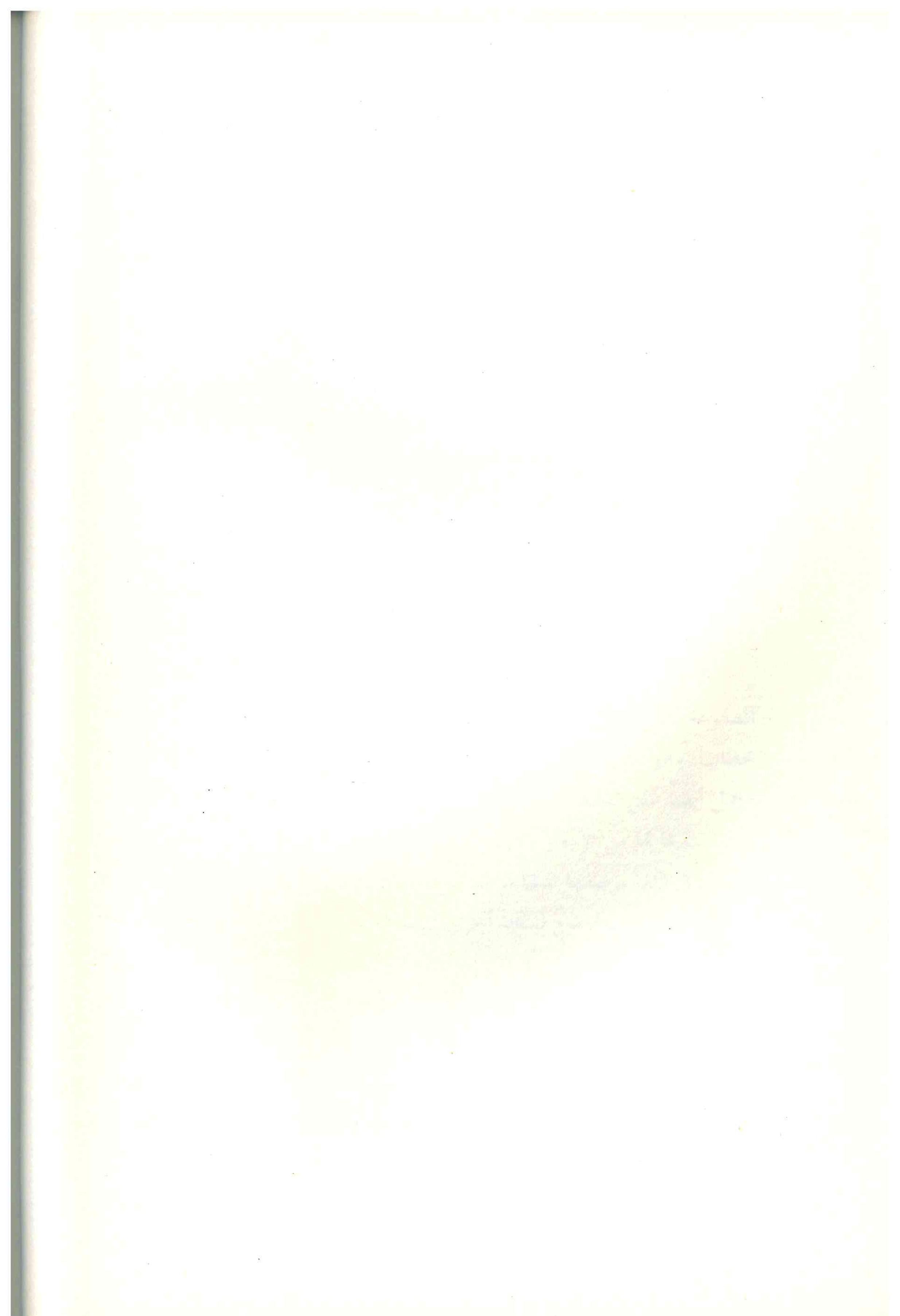
وبالمقارنة النحوية بين العاملتين التراثية والتوليفية نستطيع أن نستبين نموذجين من التفكير في اللغة. أقدمهما ينطلق من ظواهر اللغة الحسية صوبَ قواعدها المجردة، وفي الطريق يصف من الاحتمالات ما ترجَّح. وما ترجح لأحد الواصفين لا يستقيم عند الآخر، والأمثلة في هذا الباب بلغت من الكثرة حدَّ الاستعصاء على الحصر.

وأحدثهما ينطلق من البناء المنطقي لأنساق اللغات البشرية، كما تتوقعه النظرية اللسانية المبنية لهذه الغاية، حتى إذا أتقنه علماً شاهده محققاً في الظواهر اللغوية. وتأكَّد عندئذ أن النسق المبني نظرياً صدَّقته ملاحظة المعطيات الشاهدة.

وأن هذا التفكير في اللغة لا يستقيم أبداً إلا وهو مبني بناء الأجهزة الآلية المصنوعة للقيام بوظيفة إنتاجية معينة، ومنها إنتاج الجمل مفردةً أو مركبة في خطاب. وهو الذي حمل على تقديم نحو العربية في بنية نموذج النحو التوليفي. وحمل أيضاً على تقديم العاملية التوليفية في نسق عاملي محكم البناء، واضح المكونات بما لها من الأدوار والآثار المحددة بدقة. وبكلمة واحدة إن التفكير النظري في اللغة بوصفها نسقاً مركباً من القواعد الموزعة بانتظام على أنساق فرعية هو السبيل المناسب لوضع نسخة أخري لنحو اللغة العربية مغايرة للنسخة التراثية.

الفصل الثامن

من أثر العاملية اللفظية على وصف اللغة العربية



مقدمة

يهمنا في هذا الفصل أن نقف على مخلفات العاملية اللفظية. أولاً في مجال الاستدلال على صواب توقعاها، وإن لم تطابق حقيقةً واقعَ اللغة. وثانياً في مجال وصف العربية بما ليس فيها ولا منها.

يعني هذا أن صناعة النحوي لآلة الوصف ينبغي أن تكون باستمرار محط اختبار. ولا ينبغي الاطمئنان إليها إلا بعد ثبوت تفوقها في الاختبارات التي ينبغي إجراؤها عليها. فقد وضع سيبويه عامليته كأداة لوصف الإعراب، لكنه لم يشك هو أو غيره مرةً في إمكان اصطدام توقعاتِها مع واقع اللغة العربية.

قد يسلم من العاملية اللفظية أن الفعل يُشغَل بالاسم المطابق، ويتفرَّغ له لعمل الرفع فيه. سواءً كان الاسم فاعلاً، إذا كان فعلُه بنياً تصريفياً للفاعل، كما في (قتَل الطبيبُ المريض) أو كان مفعولاً إذا كان فعله بنياً للمفعول، كما في (قُتِل المريضُ).

لكنَّ هذا الأصل العاملي قد يصطدم مع واقع لغوي، حين يتفرَّغ الفعل ببنيته الصرفية لعمل الرفع في لفاعل وما هو في الواقع بالفاعل، كما هو الحال في مثل (مات المريضُ)، و(هلك القومُ)، و(حسُنَ الوجهُ).

فلا فرق فيما يكون للاسم المرفوع (المريض) من الوظيفة في الجملتين: (قُتِلَ المريضُ) و(مات المريضُ). لكن عاملية سيبويه تصف الاسم المرفوع بفعله في الجملة الأولى بكونه مفعولاً، وفي الثانية تصفه بكونه فاعلاً. وإن لم يكن له يد فيما حل به من (الموت) أو (القتل) في الجملتين.

وليس من علم اللغة في شيء جبرُ آلة الوصف بإجراء تعديلات وصفية مخصوصة. كوصف (المريض) في الجملة (مات المريض) بكونه فاعلاً في الصناعة مفعولاً في المعنى. أو وصفه في الجملة (قُتِلَ المريضُ) بكونه نائباً عن الفاعل، أو مفعولاً قائماً مقام الفاعل. ومثل هذا الجبر ومنه الكثير لازم عن خلل في آلة الوصف. وهو

الذي يحمل بعض النحويين على إدراج تراكيب من اللغة العربية في الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وإن شهد لسلامتها نسقُ العربية والعديد من المعطيات اللغوية من متخير الكلام العربي، ويحمل البعض الآخر على استخدام أسلوب في الاستدلال على صواب التوقع ليس فيه شيء من الإقناع، ومنه الاستدلال على أن الفاعل جزء من الفعل، وذلك لإثبات صواب العاملية المرتبة التي تمنع أن يتقدم الفاعل على فعله عامل الرفع فيه. ومما أثير أخيراً نستهل مباحث هذا الفصل بعون الله وتوفيقه سبحانه.

1. الترتيب الجزئي لمكونات الجملة في العاملية اللفظية

للفعل، بحكم عمله، أن يأتي في الرتبة الأولى. وللفاعل الرتبة الثانية بعد الفعل لأنه معمولُه، وقبل المفعول لأنه أهمُّ منه بدليل كثرة الاستعمال. وبقي للمفعول أن يترتب ثالثاً. لكنه حرٌّ الحركة يمكنه أن يتنقل في الجملة من تقييده برتبة معينة. وبعبارة أخرى بقدر ما يتقيد الفاعل بوقوعه بعد الفعل مبشرة أو بفاصل، فلا بتقدم على فعله وإلا فقد شرط اتصافه بالفاعلية يتحرر المفعول من الالتزام بأي مرتبة بعينة.

يلزم عن المثبت في الفقرة ألخيرة أن تكون عمالية سيبويه مرتبةً ترتيباً جزئياً؛ لأنها ليست بالمرتبة ترتيباً قاراً، ولا بالمحررة تحريراً تاماً. فهي تجعل للفعل رتبة قارة، وتحرر ما بعده، فترخِّص التحريك المحدود؛ بأن تسمح للفاعل والمفعول بتبادل المواقع، وللمفعول بأن يتقدم على الفعل، وتَمنع الفاعل من ذلك.

وإن إقامة عاملية مترددة بين إقرار بعض مكونات الجملة في مواقع ثابتة وتحرير بعضها الآخر من الترتيب القار لينبئ بوقوع هذه الصناعة في تدافع مع واقع اللغة. لأنه ليس من طبع اللغة الوضعية أن تجمع بين التوطين القار والتحرير التام. وإذا حصل هذا الجمع في آلة الوصف المصنوعة من قبل النحوي تكون الآلة قد تضمَّنت في بنائها الداخلي خللاً، يحملها على التنبُّؤ بما ليس من اللغة وإغفالِ ما هو منها.

ولا ينفع العامليةَ المترددةَ استماتةُ نحويين في الدفاع عن توقعاتها غير الواقعية. ومن ذلك ما تراكم من الأدلة المتناقلة في الكثير من كتب النحو الخاصة بالمنع القاطع لأن يتقدم الفاعل على الفعل. وقبل الاستشهاد بأقوى العبارات المؤيدة لهذا المنع لا بأس من الإشارة إلى أن هذا المنع ليس محط إجماع. فقد رأى الكوفية في الفعل شرطاً

لعمل الرفع في الفاعل، وما كان شرطاً لا ترتبط شرطيتُه برتبة معينة. بل الفعل شرط لارتفاع الفاعل سواءً تقدم في نحو (فاض النهرُ) أو تأخَّر في مثل (النهرُ فاض).

ومن الأقوال المؤيِّدة لمنع تقديم الفاعل على فعله عمم ابن جني العبارة بقوله: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه»[1]. ثم عاد وخصص بقوله: «واعلم أن الفعل لابد له من الفاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل»[2]. بل بالغ بعضهم بقوله: «الاسم إذا تقدَّم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه»[3]. تدل هذه العبارة على أن مصطلح الفاعل مصطلح تركيبي وليس مصطلحاً وظيفياً. أو على المبالغة في العبارة، لأن الفاعل، بالمعنى الوظيفي، يُلازم صاحبَه تلفُّظ به المتكلم قبل فعله أو بعده.

بل إن (إثبات الجلوس عملاً للرجل) لا يُلزِم المتكلمَ بلغة توليفية بأن يتلفَّظ أولاً بالفعل أو بالفاعل. لكن المتكلم بلغة شجرية مضطرٌّ وضعاً على استهلال كلامه بأحدهما دون الآخر. وإذا غير الترتيب فسد التركيب.

ويترتب عما سبق سؤال فاصل وهو؛ هل المانع من تقديم الفاعل على فعله من صميم اللغة الموصوفة أم هو من صميم العاملية المصنوعة. أما بالنظر الاستعمال اللغوي ففيه العدد الهائل من المعطيات الشاهدة على وقوع الفاعل تارة قبل في الفعل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾، وتارة أخرى بعده ﴿وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾.

أما أن يكون اسم (الرحمن) قبل الفعل (علَّم) في الآية الأولى مبتدأً، وبعد الفعل (وعدَ) في الآية الثانية يكون فاعلاً، فهذا الوصف من صميم العاملية وليس من واقع اللغة العربية التي اختارت الإعراب بالعلامة لتحرير مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي. وهو ما نص عليه المتقدمون أيضاً بقول ابن الوراق: «وفي كلامهم الشعر الموزون، ولا بد أن يقع فيه تقديم وتأخير لينتظم وزنه، فجعلوا للفاعل علامة يعرف بها، وكذلك للمفعول»[4]. وما جعلت العربية للفاعل علامة

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، ص387.

(2) ابن جني اللمع، ص31.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص148.

(4) ابن الوراق، علل النحو، ص270.

وللمفعول أخرى إلا من أجل تحريرهما مع باقي مكونات الجملة من أي رتبة قارة.

وإذا اختارت اللغة العربية أن تُحرِّر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي، واختارت العاملية اللفظية أن تُرتِّب بعض المكونات؛ بقصر الفاعل على وقوعه بعد فعله لا قبله، انتفى التطابق المطلوب بين الآلة الواصفة وبين اللغة الموصوفة. ولابد أن يترتب عن هذا الخلل في جهاز العمالية العديد من الاختلالات في نسخة النحو المصوغة في لغة اصطلاحية واصفة. ومن هذه الاختلالات اختلاق العاملية لمفاهيم في النسخة النحوية ليس لها ما يُطابقها في أصل النحو كما هو في واقع اللغة. ومن المفاهيم النحوية المختلقة من العاملية التي ليس لها وجود في اللغة نذكر ما يلي:

(1). الابتداء: عبارة عن عامل غير لفظي، يعمل الرفع في ما كان فاعلاً و لم يبق بهذه الصفة حين تقدم على فعله المبنى صرفياً للفاعل، كما في الجملة (أ) الآتية. أو كان مفعولاً مرفوعاً و لم يبق بهذه الصفة حين تقدم على فعله المبني صرفياً للمفعول. كما في الجملة (ب).

(أ) الخفافيشُ تُهاجرُ ليلاً.

(ب) الأشجارُ قُطِعتْ خِلسةً.

كما يعمل الرفع في كل اسم تجرَّد من العوامل اللفظية الثلاثة: الفعل، ومشتقات الفعل، والحرف. وهو العامل غير اللفظي المستحدث لسدِّ ثغرةٍ في العاملية اللفظية المرتِّبة التي تَمنع أن يترتَّب الفاعلُ قبل فعله.

(2). المبتدأ: هو الاسم المستحق للمرتبة الأولى بحكم عامله الابتداء. كالفاعل والمفعول المنقلبين مبتدأً لوقوعهما قبل فعلهما، كما في الجملتين السابقتين. ويُلحَق بهما كلُّ اسم في موقع المسند إليه أيّاً كانت رتبتُه، إذا لم يكن الواقع مسنداً من العوامل اللفظية التي تعمل الرفع في الاسم في ذلك الموقع. كما في الأمثلة التالية:

(أ) مسكين رجلٌ ليس له امرأة.

(ب) في القدر ثعبانٌ.

(ج) أصنم أبو الهول.

(د) مسلم أنا.

الاسم الثاني في هذه الجمل، من منظور العاملية اللفظيــة، مبتــدأ معمــولٌ بالابتداء، لأن ما قبله من الألفاظ ليس في وضع ما يعمل الرفع في هــذه الأسمــاء الواقعة مسنداً إليه. وإذا وُجد في الجملة ما يمكن أن يُعلَّق به ارتفاعُ الاسم في موقع المسند إلية زالت عنه صفة المبتدأ، وتحوَّلت إلى ما ليس له رافع لفظي، كمــا هــو حال الصفة (مسلم) في الجملة (أ) التالية:

(أ) أمسلمٌ الرجلان على باب المسجد.

زالت عن الاسم (الرجلان) صفة المبتدأ بتوفُّر عامل لفظي (مسلم)، وتحوَّلت إلى المتقدم عليه لانتفاء العامل اللفظي. ويكون المبتدأ هو كل مــا ارتفــع مــن المفردات أو المركبات بانتفاء العامل اللفظي. سواء وقع في صدر الجملة (الشجر) أو في موقع المسند إليه (نورُه)، كما في الجملة (أ).

الشجرُ نورُه أجملُ من ورقه.

يتبيَّن مما تقدَّم أن المبتدأ في عاملية سيبويه ليس وظيفة نحوية، أو تداولية، ولا بالحالة التركيبية، أو الرتبة الموقعية، وإنما هو اسم أو مركب يرتفع بعامل غير لفظي كلما تعذَّر على العاملية أن تجد له عاملاً لفظياً. وبهذا المعنى يكون المبتدأ مفهومــاً نحوياً من لوازم العاملية وليس من واقع اللغة.

والدليل على ذلك يكفي أن تتغير العاملية المفسِّرة للعلامة الإعرابيــة ليــتغير الوصف لنفس الوقائع اللغوية. ففي العاملية العلاقية يكــون المركــب الاسمــي (الشجرُ) في الجملة (أ) السابقة ذا وظيفة المبتدأ التداولية التي هي شد الانتباه، لأنه واقع في صدر الجملة، يستمد إعراب الرفع من نسبيه (نورُه) في موقع المسند إليــه في نواة الجملة، وهو مرفوع بعلاقة الإسناد، ومتَّصفٌ بالمفعولية المعمولــة بعلاقــة العلية المنتقاة بالصفة (أجمل) في موقع المسند.

وعليه لا يجتمع توليفياً في الجملة الواحدة أكثر من مبتدأ واحد، وموقع المبتدأ صدر الجملة ليس إلاَّ، ولا تُسند وظيفة شد الانتباه التداولية لغير المبتدأ، والمبتــدأ كالتابع كلاهما يتلقى إعرابه من غيره، فإما عن طريق التبعية من المتبوع إلى تابعــه اتصالاً أو قطعاً، وإما عن طريق التسريب من النسيب في نواة الجملة أو فضلتها إلى المبتدأ في الصدر.

(3) الضمير المستتر: مصطلح الضمير المستتر لم يوضع للدلالة على مفهوم نحوي من صميم اللغة، لأنه ليس منها. وإنما انبجس في ذهن واضعه لما بقي بين يديه عامل بدون معمول. إذ بتقديم الفاعل على فعله في مثل (الجبانُ يفرُّ). خرج الاسم (الجبان) من باب الفاعلية إلى باب الابتداء، وأصبح الفعل (يفر) الذي كان عاملاً قبل نقل فاعله شبهَ عاطل، يفتقر إلى قابل يعمل فيه الرفع، وأن يترتب بعده. فكان الحل في استحداث ضمير يستتر في الفعل. وإلا ظل العامل عاطلاً. وكأنَّ الغاية من وراء هذا الاستحداث تكمن في جبر العاملية، بسدِّ ثغرة فيها. وهو ما رآه ابن مضاء قديماً، كما يتبين من رده عن سؤال مفترض بقوله: «فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا: في (قام) ضميراً فاعلاً، وليس داعي يدعو إلى ذلك غير قول النحويين: الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل»[1]. ولأهمية موضوع الضمير المستتر ينبغي التوقف عنده قليلاً حتى ينكشف المفهوم ويتضح.

2. الضمير المستتر أو علامة المطابقة العدمية

الاستتار مناقض للأصل في البيان[2] الذي هو التوسُّل بالعلامات الظاهرة لاستجلاء المعاني الكامنة. وانطلاقاً من أن اللغة نسق رمزي في عرف كل اللغويين، وأن الضمير المستتر في تصور نحويين، كسيبويه قديماً وشومسكي حديثاً، عبارة عن كائنٌ لغوي ليس له محتوى صوتي، يلزم بالضرورة المنطقية ألاَّ يكون

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص81.

(2) للجاحظ كلام دقيق في البيان ووسائله نسوق منه قوله لأهميته: «والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. والنصبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها، وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير»، البيان والتبيين، ج1، ص76.

الضمير المستتر من اللغة ما دام ليس بالرمز، ولا هو بذي المحتوى الصوتي. وبقي أن يكون مفهوماً صناعياً من صميم العاملية وليس كائناً طبيعياً من صميم اللغة. لأنَّ ما ليس بصوت لا يكون من اللغة بمعناها المحدود في قول ابن جني: «أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1].

وإشكال الضمير المستتر في النحو التراثي المرادف لمفهوم «الفاعل الشاغر» صوتياً في النحو التوليدي ينحل في النحو التوليفي بمفهوم الضهير الماثل أحياناً في صور علامة المطابقة العدمية. كما سبق شرح ذلك بتفصيل في أكثر من موضع، ويمكن اختصار المسألة من جديد بهذه الإشارات:

أولاً. اللغات البشرية إما مزدوجة التشوير؛ إذا كانت ترمز إلى المسمى الواحد برمزين اثنين: أولهما اسم ظاهر، وآخرهما ضمير. من هذا النمط الفرنسية والأنجليزية ولغات أخرى. وإما ثلاثية التشوير، وهي التي ترمز إلى المسمى الواحد برموز ثلاثة: الأول اسم ظاهر، والثاني ضمير يخلف الأول، والثالث ضهير يخلف الثاني. ومن هذا النمط العربية والإيطالية ونحوهما. ومثاله من اللغة العربية:

(أ) الرجال هم ينشرون الرعب أحياناً.

في الجملة (أ) كان الرمز إلى [جماعة الآدميين الذكور البالغين] أولاً بلفظ الاسم الظاهر (رجال)، وثانياً بالضمير (هم) الذي يخلف الأول، وثالثاً بالضهير في صورة علامة المطابقة المفكوكة[2] (يـ... و) المركبة من ياء المضارعة تسبق الفعل، وواو الجماعة تلحقه. والضهير خالفة سلفُه الضمير وما يخلف.

ثانياً. في اللغات المزدوجة التشوير لابد من حضور واحد من الرمزين في جملتها وإلا تعطَّل قيام بنائها. وفي لغات التشوير الثلاثي تقوم الجملة فيها بحضور رمز من الثلاثة. إذ قد تكتفي الجملة بالضهير في صورة علامة المطابقة المفكوكة (يـ... ُو)، كما في الآية (ج) التالية:

(ب) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

(2) للتوسع في المفهوم من علامة المطابقة المفكوكة والمرصوصة راجع كتابنا الوسائط اللغوية، ج1، ص243.

وإذا انفرد الضهير بالمثول في الجملة كما في هذه الآية تنزَّل منزلةَ سلفه الحقيق بالرُّسُوِّ في موقع المسند إليه، واستلام الحالة التركيبية والوظيفة النحوية. أما الضهير لوهنه فلا يقوى على تحمل شيء من ذلك. ويبدو الضهير عندئذ بمثابة الرمز الذي يحجز العوارض لسلفه الغائب عن الجملة.

وقد يجتمع رمزان من الثلاثة، كالضمير (هم) والضهير (وا) في جملة الشرط من العبارة (ج) الموالية:

(ج) وإذا هم سمعوا الصريخ تواثبوا.

وعندئذ يستحوذ الضمير (هم) بحكم السبق على مستحقاته من الاستقرار في موقع المسند إليه، واستلام الحالة التركيبية والوظيفة النحوية. ويتفرَّغ الضهير (وا) بسبب وَهَنه لدور الربط التركيبي الضروري، لأنه بدونه ينقلب الفعل (سمع) مسنداً لغيرِ المذكور أولاً. وقد يجتمع في الجملة الثلاثة: الظاهر والضمير والضهير، كما في المثال (أ) السابق والآية (د) التالية.

(د) ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.

وإذاك يستولى الاسم الظاهر (الله) على مستحقاته من استلام حالة الرفع وظيفة الفاعل الوقوع مسنداً إليه، ويتفرَّغ الضمير (هو) لوظيفته تخصيص الفعل بعده بالفاعل قبله. كما يتفرَّغ الضهير الماثل في صورة علامة المطابقة المفكوكة (ي...Ø) للربط التركيبي،

لقد اتضح أن أقل ما يجب حضوره في جملة اللغة العربية ذات التشوير الثلاثي هو الضهير؛ ويكون مثوله في الجملة بإحدى الصور الثلاث التالية:

(أ) في صورة علامة المطابقة المرصوصة، وهي الصُّرْفات المتصلة بآخر الفعل الماضي (سألتْ، قالتَا، عرفْنَ، فهِمْتِ، قرأتَا...).

(ب) في صورة علامة المطابقة المفكوكة التي تتألف من جزأين؛ أوهما يسبق الفعل المضارع وثانيهما يلحقه: (تَفهمينَ، يَعرفْنَ، تَسألنَ، يَسبقان...).

وإما في صور علامة المطابقة العدمية (Ø)؛ وهي كائن في نسق المطابقة يدل صمتاً على سلفه، كما تدل نطقاً باقي العلامات الوجودية على أسلافها. وتكون العلامة العدمية في نسق المطابقة كالسكون في نسق الصوائت، كلاهما دال بخلاف

ما يدل به سائر عناصر الوجودية في النسق. ولا يحتمل النسقُ الواحد أكثرَ من علامة عدمية واحدة، لتعذر إمكان التفريق بين اثنتين.

والذي يُعلَّم بالعلامة العدمية يكون هو الأول، ومنه الانطلاق، إلى مقابله الذي هو الثاني. كالتذكير فهو أول والتأنيث ثان، والإفراد أول والتكثير ثان. والغياب أول والحضور ثان. وقد اجتمعت الأوائل الثلاثة في «الفعل الأول»؛ وهو الذي ينتقل من المعجم إلى التركيب من غير إحداث شيءٍ من التغييرات الصرفية ببنيته، كما يظهر واضحاً من خلال المقارنة بين الجملتين (1)، و(2) التاليتين.

(1) غضبَ الطفلُ.

(2) غضبتْ الطفلةُ

الفعل (غضب) في الجملة (1)، انتقل من المعجم إلى التركيب من غير إحداث أدنى تغيير به، لا في ميزانه الصرفي[1]، ولا بإلصاق سابقة أو لاحقة به. فهو الأول لثانيه (غضبتْ) في الجمل (2) المزيد بتاء التأنيث الساكنة. وتشكل هذه التاء علامة وجودية للمطابقة الجنسية، كما يشكل انتفاء علامة الحضور علامةً عدمية على المطابقة الشخصية. وانتفاء علامة التكثير علامةً عدمية أخرى على المطابقة العددية.

وانتفت العلامات الثلاث من (غضب)، لأنه هو الفعل الأول، وأصبح انتفاؤها علامةً عدمية للمطابقات الثلاث العددية: (- مثنى- جمع)، والجنسية (- مؤنث)، والشخصية (- حضور). يعني هذا أن ناقص علامة المثنى وعلامة الجمع علامة على الإفراد. وناقص علامة المؤنث علامة على المذكر، وناقص علامة الحضور علامة على الغياب.

ويكون وجود تاء التأنيث في «الفعل الثاني» (غضبتْ) علامة وجودية على المطابقة الجنسية، وانتفاء علامتي التثنية والجمع (- مثنى- جمع) علامةٌ عدمية على الإفراد، فتحققت المطابقة العددية. وانتفاء علامة الحضور علامة على الغياب، فتحققت المطابقة الشخصية بعلامة عدمية.

---

(1) الميزان الصرفي عبارة عن أحرف (فعل) الأصول، المطابقة لما في اللفظة الموزونة من أحرف الأصول وما لها من ترتيب. وبه تتعيَّن التغييرات الطارئة على اللفظة الموزونة من زيادة أو نقص أو استبدال حركاتها وسكناتها.

نخلص مما سبق إلى أن علامة المطابقة بالقسمة الأولى نوعان اثنان:

(1) علامة المطابقة العدمية، هي التي تتحقق بالانتفاءات الثلاثة: [- مثنى - جمع]، و[- مؤنث]، و[- حضور] من الفعل الأول خاصة. وهو الجذر المفرَغ في إحدى الصيغ المعجمية الأصول: (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، فَعْلَلَ).

(2) علامة المطابقة الوجودية؛ وهي التي تتحقق في الفعل الثاني بوجود إحدى العلامات الثلاث على الأقل. كوجود علامة المطابقة الجنسية المتحققة بتاء التأنيث الساكنة، مع انتفاء العلامتين الأُخريين. يمكن التعبير عنها كالتالي: [+ مؤنث - مثنى - جمع - حضور]. وقد تتحقق المطابقة بوجود العلامتين الجنسية والعددية وانتفاء الشخصية في نحو (غَضِبَتَا) يعبر عنها كالتالي: [+ مؤنث +مثنى - جمع - حضور]. وأخيراً قد تتحقق المطابقة بوجود العلامات الثلاث: الجنسية والعددية والشخصية في نحو (غَضِبْتُنَّ)، علامة الحضور (تُ)، والجنس والعدد مشتركة في نون النسوة (ـنَّ).

نخلص في الختام إلى أن علامة المطابقة العدمية رمز لغوي من رموز نسق المطابقة في العربية من اللغات الثلاثية التشوير؛ وهي في نسقها تدل صمتاً على سلفها كما يدل سائر علامات النسق صوتاً على أسلافها. وتكون العلامة العدمية في قوة العلامات الوجودية دلالةً على السلف الذي هو الضمير وما خلف. وهنا نستحضر العبارة الشهيرة: «فإنْ لم تُجبك حواراً أجابتك اعتباراً». ونستطيع حالياً أن نقول باصطلاحات المتقدمين عن الضمير المستتر إنه ضمير بارز بروزَ سائر الضمائر الأخرى التي يتشكل منها نسق المطابقة. لأنَّ ما لم يدل من عناصر النسق على سلفه صوتاً دل عليه صمتاً. وبذلك نرفع ما كان من التدافع بين الاستتار والأصل في البيان الذي يقضي بإيجاد العلامة الظاهرة للدلالة على المعاني الكامنة. ويمنع إخفاء العلامة الدالة على المعنى الكامن. ومن الله التوفيق إلى الصواب ومن النفس كل الزلل.

3. ضعف الاستدلال النحوي من لوازم الخلل في العاملية اللفظية

من مواطن الخلل في العاملية اللفظية أن تُبنى بأصل الترتيب الجزئي، وأن يجري تطبيقُها لوصف مواقع المركَّبات في الجملة، إذا كانت الجملة قد تمَّ تكوينُها بواسطة تركيب ذي بنية قاعدية حرة، كما هو الحال في تركيب العربية من اللغات التوليفية.

ومن مظاهر الترتيب الجزئي في العاملية اللفظية أن تَمنع تحريك قابلٍ، كأن تمنع الفاعل و«المفعول المرفوع»[1] من أن يترتبا قبل فعلهما، وتسمح بتحريك قابلٍ آخر، حين تُرخِّص بأن يتحرك المفعول المنصوب من غير تقييد تنقلّه في الجملة بشرط معين. كما يظهر من مواقعه في الجمل التالية:

(1) ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾.

(2) ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾.

(3) الظلمَةُ أنفسَهم يظلمون.

(4) أرواحَ الأبرياء اغتنم الغزاةُ.

يظهر من هذه الشواهد أن المفعول المنصوب قد يترتب ثالثاً بعد الفعل والفاعل، كما في الآية (1)، أو يترتب ثانياً، وعندئذ إما أن يقع بين الفعل قبله والفاعل بعد، كما في الآية (2)، وإما أن يأتي قبل الفعل في الأخير وبعد اسم مرفوع في الأول، كما في المثال (3). ويجيء المفعول المنصوب في المرتبة الأولى قبل الفعل والفاعل، كما في المثال (4).

وبقدر ما تحرر العاملية اللفظية المفعول المنصوب، وتسمح له بالتنقل طليقاً، تُقيِّد الفاعل والمفعول المرفوع بالوقوع بعد فعلهما، كما في المثالين (5، 6). وإذا

---

(1) المفعول المرفوع من مصطلحات سيبويه نستعمله هنا بمعناه في الكتاب المعبر عنه بقوله: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعل ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأمّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ. والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُربَ زيدٌ ويُضْربُ عمرو». الكتاب، ج1، ص33.

حصل أن ترتبا قبلهما، كما في المثالين: (7، 8)، فقدَا ما كان لهما من الوظيفة وحالة الرفع المعمولتين بفعلهما، وانقلبا مبتدأين برفْعٍ آخر عاملُه الابتداءُ.

(5) فاض دمعُ العين.

(6) غيض ماءُ النبعِ.

(7) مياهُ الأنهار جفّت.

(8) حروبُ الإخوة سُعِّرت.

اللغة العربية؛ لاختيارها التفريق بين الفاعل والمفعول بالحركة الإعرابية، تقبل أن يتأخر الفاعل عن فعله المبني صرفياً له، كما في الجملة (5)، وأن يتقدم عليه كما في الجملة (7). كما تقبل أن يترتب المفعول المرفوع قبل فعله المبني صرفياً له، كما في الجملة (6)، أو بعده، كما في الجملة (8).

لكن العاملية اللفظية لا توافق على هذا الإجراء، وإذا حصل من اللغة تصدت له لتنزع، عن المرفوع المتقدم على فعله الذي يعمل فيه، ما له من رفع وفاعلية أو مفعولية. وهذه العاملية نفسُها تعود لتتفق واللغةَ العربية في تحرير المفعول المنصوب من الارتباط بموقع معين، كما تشهد النماذج (1-4) السابقة. وبهذا التردد تكون العاملية اللفظية مرتبة ترتيباً جزئياً.

ويهمنا حالياً النظر في قوة الاستدلال على خصائص العاملية اللفظية وأحكامها. وفي أولها ما قيل في تبرير اتصافها بالترتيب الجزئي. منه قولهم:

: «المفعول إذا تقدم على الفعل فليس ثَمَّ عامل آخر يُوجب نصبَ المفعول، فيجب ألاَّ يخرج عما كان عليه في حال التأخير، وأما الفاعل فإنه إذا تقدم على الفعل أمكن أَن يُقدَّر له عامل غير الفعل، وهو الابتداء»[1].

وبعبارة أخرى: من حق المفعول المنصوب أن يتقدم على الفعل ناصبِه، لأنه ليس بوسع العاملية أن تجد له ناصباً آخر. لكنه ليس من حق الفاعل أن يتقدم على الفعل رافعه، لأنه بوسع العاملية إذا تقدم أن تختلق له رافعاً آخر. فالمسألة إذن، متعلقة بإمكان استحداث عامل آخر أو تعذُّرِ استحداثه. وكأن الأمر يتعلق باستطاعة الواصف وليس بواقع اللغة. وهو ما ينبغي تجنه في كل عاملية أخرى.

---

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص271

ومن الأسئلة الواردة الاستفسار عن الداعي إلى إقرار الترتيب (فعل فاعل) ومنع العكس (فاعل فعل). وكان الجواب في اعتبار العامل بمثابة العلة المؤثرة للأثر الماثل على القابل، وهو ما نص عليه الأستراباذي بقوله: «النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً»[1].

فالعامل بمثابة السبب أو العلة المؤثرة في وجود الأثر الماثل على القابل، وأثر القابل بمثابة المسبب أو المعلول. و«تَقدُّم السبب أولى من تقدم المسبب؛ لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول»[2].

وكأنَّ ترتيب الفعل العامل قبل الفاعل المعمول مقيس على حقائق واقعية. إلا أن هذا المبرر لا يستقيم، لأن الأوضاع الصناعية غير الوقائع الطبيعية. فالسبب الطبيعي؛ كالجاذبية، والنار، والشمس، متقدم في الواقع على المسبب كسقوط الأجسام، والإحراق، والضوء. أما الفعل فهو عامل في الصناعة النحوية بالجعل. وما جعله نحوي عاملاً قد يجعله غيره عاطلاً.

والعامل في النحو بمثابة العلة في أصول الفقه، إذ تكون العلة مؤثِّرة في الحكم بالجعل الشرعي. كما يكون الفعل مؤثراً الرفع في الفاعل بالجعل النحوي. ومن العبارات التقريبية لمفهوم التأثير بالجعل قول الرازي متحدثاً عن تأثير العلة الأصولية: «الشرع لما جعل الزنا مؤثراً في وجوب هذا الحد فبعد هذا الجعل إما أن تبقى حقيقة الزنا كما كانت قبل هذا الجعل أو لا تبقى»[3]. وبعبارة أخرى أن يجعل النحويون الفعل عاملاً للرفع في الفاعل سيترتب عنه أن يكون للفعل في العاملية حقيقة أخرى غير التي كان عليها قبل جعله عاملاً. والذي ينبغي الاحتفاظ به في هذا الموضع أمور ثلاثة:

أولاً ما جُعل عاملاً في عاملية قابلٌ لأن يُجعل عاطلاً في عاملية أخرى.

ثانياً ما يُجعل عاملاً في الصناعات الوضعية ليس له قوة السبب في الموضوعات الطبيعية. فلا مقارنة بين كون الشمس سبباً في وجود الضوء والحرارة، وبين كون

---

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص271

(2) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص44.

(3) فخر الدين، الرازي، المحصول في علم الأصول، ج1، ص111.

الفعل عاملاً لأثر الرفع في الفاعل. وعلاقة السببية توجب أن يتقدم بالضرورة الوجودية السبب على المسبب في الموضوعات الطبيعية. وعلاقة العاملية الناشئة بالجعل ليس فيها ما يوجب لأحد الطرفين أن يترتب قبل الآخر إلا من جهة التوهم.

ثالثاً. اللغات المعربة بالحركات عن الأحوال التركيبية والوظائف النحوية اختارت أن تُحرِّر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي ولو كان جزئياً، وكذلك حال كل عاملية وضعية لم تُبن بشروط السببية الطبيعية، وتُلزم بما لا يلزم.

4. منهج الاستدلال النحوي على رتبة الفاعل

سبقت الإشارةُ في أكثر من موضع إلى انقسام النحاة إلى كوفيين يرون في الفعل شرطاً لارتفاع الفاعل، سواءً تقدم الفعل أم تأخَّر، لأن الرتبة لست جزءاً من الشرط. وإلى بصريين متمسكين برأي يقول: إن الفعل ليعمل الرفع في الفاعل بشرط أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل. والذي يهمنا حالياً هو منهج استلال البصريين خاصة على مرتبة الفاعل من فعله. وكذلك حال المفعول المرفوع من فعله المبني صرفياً له.

وللبصريين أدلة تركيبية منعوا بها أن يتقدم الفاعل على فعله. وهي على كثرتها تعود إلى دليلين اثنين، يرتكز أحدهما على المطابقة العددية، والآخر على التصاق الفاعل بالفعل. ولا بأس من تناول كلا الدليلين على انفراد على قوة الإقناع فيهما.

1.4. المطابقة العددية تمنع تقديم الفاعل

مضمون هذا الدليل أن الفعل يعمل الرفع في اتجاه واحد؛ ينطلق منه وهو في اليمين إلى الذي بعده على يساره، ولا ينعكس اتِّجاه العمل. والدليل على ذلك أن الفاعل إذا ترتب قبل فعله على يساره تعطَّل عملُ الفعل فيه، واستوجب قابلاً يقع في اتِّجاه عمله. فظهر الفاعل مرة أخرى على يَمين الفعل، لكنه في «صورة صوتية»[1] أخرى تُحيل عليه. وعن محتوى هذه الفقرة يعبر ابن الوراق بقوله:

(1) تلك الصورة الصوتية يسميها اختلف المتقدمون في مقولتها. بعضهم اعتبرها ضمير رفع متصل، واعتبرها آخرون علامة مطابقة. للتوسع في الموضوع راجع كتابنا الوسائط اللغوية صص237-261.

«الفاعل لو كان مرتفعاً بفعله إذا تقدم، لم يختلف حال الفعل. فلما وجدناه مختلفاً، علمنا أنه ليس مرتفعاً بفعله إذا تقدم على الفعل، وذلك ظهور علامة التثنية والجمع، كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا»[1]. ويكون ظهور العلامتين تثبيتاً لفكرة عمل الفعل في اتِّجاه واحد. فالفعل يشغل نفسه عن السابق الخارج عن مجال تأثيره بالعمل في اللاحق الواقع في مجال معمله.

الفعل يعمل الرفع في ما يقع من الأسماء في مجال تأثيره الممتدِّ على يَمينه، كما في العبارة (9). وإذا خلا مجاله من الأسماء بنقلها إلى مجال تأثير الابتداء وجب ملءُ الفراغ بما يسد الثغرة من الرموز الصوتية، ولو كان الرمز في صورة مدٍّ، مثل «ألف» الاثنين، (يلمعان) «واو» الجماعة (استفاقوا)، و«ياء» المخاطبة (تنفقين) في الجمل (10-12).

(9) طلع البدر فوجب الشكر.

(10) النجمان يلمعان في أول الليل.

(11) القومُ استفاقوا متأخرين.

(12) أنتِ تُنفقين بغير حساب.

وهم بما رأوا كأنهم يُفعِّلون قيداً عاملياً مفاده؛ أن ليس للفعل أن يعمل رفعين: رفعاً في الاسم المرتب قبله، ورفعاً في صرفة المطابقة التي تلتصق بآخره. وإنما يعمل رفعاً وحداً في الواقع في مجاله المرتب بعده مثل.«ألف» الاثنين. «واو» الجماعة و«ياء» المخاطبة في مثل الجمل (10-12) أعلاه. أما الواقع قبله من الأسماء والضمائر فهو خارج مجال عمل الفعل واقع في مجال عمل الابتداء.

وما ذُكر من المبررات لمنع وقوع الفاعل قبل فعله ليس بالدليل، بل هو مجرد بناء نظري لعاملية محررة جزئياً، يُقابله بالضرورة المنطقية بناء نظري آخر لعاملية مُحرِّرة كلياً. من الضرب الأخير عاملية الكوفية، والعاملية العلاقية. وكلتاهما محررة لمكونات الجملة من كل ترتيب قبلي. ويكون الدليل على صحة إحدى العامليتين: المحررة جزئياً والمحررة كلياً من جهتين:

---

(1) ابن الوراق، علل النحو، ص272.

أولاً. من جهة التطابق التام بين بنية العاملية الواصفة وبينية اللغة الموصوفة. ومن هذه الجهة فإن العربية التي اختارت التفريق بين العوارض بالعلامة لكي تقتصد الترتيب وتوظّفه لتبليغ أغراض تخاطبية تبدو مطابقة لأي عاملية محرِّرة تحريراً كلياً، وغير مطابقة لعاملية محرِّرة جزئياً كعاملية البصريين اللفظية.

ثانياً من جهة التوافق بين توقعات العامليتين المتدافعتين وواقع اللغة. وقد سبق أن بينا أن العاملية المحرِّرة جزئياً تتوقع في العربية ما ليس فيها، كمفهوم الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر، والاشتغال ونحو ذلك الكثير. وتصفها بما ليس فيها، كما سيأتي بعد حين بإذن الله.

وقد تقتصر على وصف بعض ما في العربية. كالاقتصار على إسناد حالة الرفع إلى المبتدأ والخبر في جملة مركبة من اسمين، من غير أن تلتفت إلى ما يكون لأحدهما من الوظيفة النحوية. فلا تفرق مثلاً بين (الرجل هارب) و(الرجل هالك).

وتنقصها الصرامة العلمية في أوصافها، فلا تجد غضاضةً في وصف موضوع لغوي بوصفين متناقضين. كوصف واو الجماعة من (أسروا) في الآية ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مرة بكونه ضمير رفع فاعل والموصول (الذين) بعده بدل. ومرة أخرى بكونه حرف مطابقة والموصول فاعل.

وهو ما يظهر بصريح العبارة من قول سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: (ضربوني قومُك)، و(ضرباني أخواك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فُلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث... وأما قوله جل ثناؤه ﴿وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ فإنما يجيء على البدل»[1]. إن نسق اللغة لواحد، ولا يتجزّأ حتى يستعمل بعض الناطقين بالعربية جزءاً معيناً والبعض الآخر الجزء الباقي. بل كل الناطقين بأي لغة يستعملون نفس النسق من القواعد، لكنّ تحقيقاتهم إياه ليست واحدة. كما سيتبين بعد حين إن شاء الله.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40. ولغير سيبويه من النحويين المتأخرين آراء أخرى. انظرها في شرح الكافية للأستراباذي، ج2، ص581.

2.4. الاستدلال بلصوق الفاعل بالفعل على منع التحريك

لئلا ينقطع الاتصال يحسن التذكير مجدداً بموضوع البحث الرئيس في هذا الفصل، ألا وهو ما يُخلِّفه اختلال العاملية اللفظية من اضطراب في وصف اللغة، ووهن في منهج الاستدلال، ومنه المبحث الحالي، وعدم الإصابة في إصدار الأحكام على اللغة، وهو موضوع المبحث الآتي.

ولحصر موطن الاستدلال، تقدم أن الفاعل في العربية من لغات التشوير الثلاثي إما أن يأتي في صورة اسم ظاهر، وإما في صورة ضمير، وإلا ففي صور ضهير يتحقَّقُ بصائت طويل كألف الاثنين (عرفا)، وواو الجماعة: (فهموا)، أو بحرف واحد كنون النسوة (قرأْنَ)، أو بحرفين والثلاثة.

وركز النحاة في استدلالهم على الصورة الأخيرة، وإن كانت لا تشمل الفاعل في صوتَيْ الظاهر والضمير. وهذا أول الوهن في منهج الاستدلال. أما أدلة وقوع الفاعل جزءاً من الفعل فقد حصرها الأنباري في سبعة، وسوف نسردها مع التعقيب على كل واحد منها.

(أ) «يسكنون لام الفعل، إذا اتصل به ضمير الفاعل... لئلا يتوالى أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة»[1].

المتصل بالفعل إذا كان ضميراً لا يُحدث اتصاله به تغييراً في بنيته الصرفية، ويمكن فصله عنه. كما في مثل (عرفَكَ)، و(إياك عرفَ). ولا يُغيِّر البنية الصرفية للفعل إلا ما هو بمنزلة حرف من حروف الفعل، أي جزءٌ من المصرف الفعلي المتألف من الفعل وحروف المطابقة.

(ب) «جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع، وحذفَها علامةً للجزم والنصب، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي: الألف، والواو، والياء في: يفعلان، وتفعلان ويفعلون، وتفعلين يا امرأة، بمنزلة حرف من سِنخ الكلمة، لما جعلوا الإعراب بعده».

الفاعل يتحقق في مستوى التركيب، وليس في مستوى التصريف، حتى

---

(1) الأدلة بين المزدوجتين مقتبسة من كتاب الأنباري، الإنصاف، ج1، صص38-67.

يكون في حشو مفردة بين الفعل وعلامة إعرابه. كما في (يذهبان بعيداً)، و(يعودون صباحاً) وقد وقعت ألف الاثنين وواو الجماعة بين الفعلين (يذهب) و(يعود) وثبوت النون علامة رفع الفعلين. ووقوع ألف الاثنين وواو الجماعة ونحوهما في حشو الفعل دليل على أن هذه الحروف ليست في قوة الضمير، وبالأحرى في قوة الاسم الظاهر.

(ج) «قالوا: (قامت هند) فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، لما جاز إلحاق علامة التأنيث به».

تاء التأنيث الملحقة بالفعل ليست فاعلاً بدليل اجتماعها مع الفاعل في كل الأحوال (قامت هند) (هند قامت). ولحوقها به كـإخلاء الفعل منها في نحو (قامَ زيد)، إذ الغاية من الجميع إنشاء المطابقة التركيبية بين الفعل وفاعله لا غيرُ.

(د) «قالوا في النسب إلى كنت (كنتيٌّ)... فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة، لما جاز إثباتها».

قد يُنسب إلى الجملة العَلَم بعد اختزالها إلى المفرد في مثل (تـأبطي)، والنسبة إلى (كُنْتُ) في (كنتيٌّ) من غير اختزال دليلٌ على أن اللاصقة (تُ) لا تؤلف بنفسها مع الفعل جملة، وإنما تنوب عما يُؤلِّف مع الفعل جملة، ولذلك وقعت فيها النسبة من غير اختزال.

(هـ) «قالوا: حبذا، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء».

(حبَّذا) المنحوت من الفعل (حبَّ) والفاعل (ذا) تُنوسِيَ أصلُه، وصار في وضعه الجديد فعلاً مفرداً يدل على معنى المدح، ويعمل الرفع في الظاهر، كما في مثل (حبذا العيشُ أيام الصبا). وفي العربية المعاصرة سقطت منه ألف (ذا)، فصار في صورة (حبَّذَ)، وهو يتصرف كـأي فعل رباعي، وتلتصق به حروف المطابقة كسائر الأفعال. وما تنوسي أصلُه لا يصلح الاستدلال بأصله على شيء.

(و) «قالوا: (زيد ظننت قائم) فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات، لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، لما جاز الإلغاء».

الإلغاء المستدل به يتناول المفرد والجملة على السواء. وبذلك يسقط هذا الدليل. كما يظهر من قولهم في الإلغاء: «إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت مما يعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا. والجملُ التي تأتي مؤكدةً ملغاة أيضًا، وقد عَمِلَ بعضُها في بعض فلا موضعَ لها من الإعراب. والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وجملةٌ»[1].

(ز) «قالوا للواحد (قفا) على التثنية؛ لأن المعنى: قف قف، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾. فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد؛ لأن المراد ألقِ ألقِ، والتثنية ليست للأفعال، وإنما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، لما جازت تثنيته. وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل؛ لم يجز تقديمه عليه».

إذا كانت ألف (ألقيا) تدل حقاً على (ألق ألق) فهي ألف أخرى، وليست بالألف حتماً في مثل (بلغا، جاوزا، فارتدا، فوجدا)، ولا بالألف التي في ﴿اهْبِطا منها جميعاً﴾. أضف أن في ألف (ألقيا) أكثر من رأي. أحدها أنها خطاب للملكين. والثاني هو المذكور سابقاً، أي خطاب لواحد والألف عوض من تكرير الفعل لتأكيده، والثالث خطاب للواحد مصوغ بلفظ التثنية[2]. ويدل الاقتصار

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص257.

(2) هذا الرأي يتكرر في بعض كتب التفسير بنفس العبارة تقريباً. منها قول البغوي: «وهو مما جرت به عادة العرب في كلامهم. يقولون: ويلك ازجراها وخذاها وأطلقاها للواحد. وقال الفراء: أصل ذلك أنَّ أَدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه وسفره اثنان، فجرى كلام الواحد على صاحبيْه ومنه قولهم في الشعر للواحد خليليَّ. ونسب إليه أيضاً قوله: وأصل هذا أن الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة نفر، فجرى كلام الواحد على صاحبيه»، معالم التنزيل ج4، ص174.

على الرأي الواحد في الشاهد موضع الإثبات على ضعف في الاستدلال.

ويظهر من الأدلة السابقة التقاؤها جميعاً فيما عبر عنه ابن جني بقوله: «فكما لا يقدمون الدال على الزاي من زيد، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل»[1]. وانطلاقاً من أن الفاعل مفهوم تركيبي من مكونات الجملة وليس مفهوماً صرفياً من مكونات المفردة وجب أن تكون أدلة الأنباري السابقة إثباتاً لنقيض المراد. أي أن أدلته تنقلب دليلاً على أن الفاعل لا يمكن أن يكون حرفاً من حروف المفردة، ولا جزءاً من الفعل. لأن الفعل أجزاؤه من مستوى التصريف، والفاعل جزء من الجملة في مستوى التركيب. والقواعد التي تجري على الفعل قواعد تصريفية، وهي بذلك لا يصح إجراؤها على الفاعل في مستوى الجملة.

من الخلط في منهج الاستدلال إخضاع الفاعل، وهو مفهوم تركيبي، للقواعد التي بها تنتظم أجزاء الفعل في مستوى التصريف. لا يسلم منهج الاستدلال من الوهن إذا لم يقع التمييز بشكل صارم وواضح بين المستويات اللغوية. بين البنية التصريفية للمفردة المعجمية التي تخضع لقواعد التصريف، وبين بنية الجملة التركيبية حيث يظهر الفاعل لأول مرة.

وكل ما يخضع من أجزاء الفعل لقواعد التصريف فهو ليس من التركيب، فلا يكون «واو الجماعة»، و«ألف الاثنين»، و«نون النسوة» في آن واحد جزءاً من الكلمة، لحرفيته، وجزءاً من الجملة لفاعليته. ولا يُتصوَّر فيه أن يقع مع الفعل في موقع المسند، لأنه جزء منه، وفي الوقت ذاته يقع في موقع المسند إليه لأنه فاعل. ومثل هذا الاستدلال يناقض بديهية مفادها: أن الشيء الواحد لا يقع في نفس الوقت في مكانين مختلفين.

اللواصق بآخر الفعل الماضي حروفٌ من البنية الصرفية للفعل، كما أثبت ذلك الأنباري. وما كان كذلك لا يمكن أن يكون أيضاً من البنية التركيبية للجملة. ومن أقوى الأدلة على حرفيتها خضوعُها لقواعد. منها:

قاعدة تحريك الساكن كما في الآية الكريمة ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ وَأَنفُسِكُمْ فقد تحركت «واو الجماعة» في (لَتُبْلَوُنَّ) لانفتاح ما قبلها. ولو كانت هذه الواو

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص232.

ضميراً، والضمير مستواه التركيب، لما استجابت لقاعدة تحريك الساكن التصريفية.

وقاعدة حذف السابق للتخلص من التقاء الساكنين، وبها حذفت «واوالجماعة» من (وَلَتسمَعُنَّ) في الآية ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾. إذ الأصل (لتسمعُونَنَّ)، حذفت نون الإعراب للتخلص من توالي الأمثال، فاجتمع ساكنان: واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة في طور (لتسمعُونْنَ)، ثم حذفت (واو) الجماعة أخيراً من (لتسمعُنَّ). وتنسحب تلك الإجراءات التصريفية على الآية ﴿وَلا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾، وعلى أمثالها الكثير، وفي الجميع لا يُحذف ما هو فاعل من البنية التركيبية بقاعدة تخص البنية الصرفية. وإلا اختلطت الأنساق الفرعية، وذهبت اللغة.

خلاصة موضعية

أثبتنا في أكثر من موضع أن الضمائر في اللغة العربية نوعان لا غير: أولاً ضمائر رفع منفصلة، ولا تتصل بغيرها مطلقاً، كان فعلاً أو غيره، منها (هو، هي، هما، هم، هنَّ...). وثانياً ضمائر نصبة متصلة تنضم إلى آخر الكلمة بعد اكتمال بنيتها الصرفية، سواء كانت فعلاً (نفعتْكَ)، أو حرفاً (لك) أو اسماً (كتاباك).

ويكون اتصال ضمير النصب من الأخير وبعد اكتمال البناء الصرفي للكلمة لسببين، أولهما لئلا يُؤثر في البنية الصرفية للكلمة، كما يُؤثِّر فيها ما كان جزءاً منها في نحو (أكرمتُكَ)، فقد سُكِّن آخر الفعل لما اتَّصلت به التاء المتحركة، وجيء بضمير المخاطب (كَ) في صورة حرف واحد بعد تمام البناء الصرفي. وآخرهما إمكان فصله عن الفعل خاصة بعماد (إيا) في نحو (إياك ندعو).

أما الصُّرْفات التي تلتصق بآخر الفعل الماضي التي تندمج في بنيته الصرفية فهي كالصُّرْفات التي تلتصق بالفعل المضارع من أوله أو من آخره وقد اندمجت كذلك في بنية الصرفية. كل ذلك ليس سوى علامات مطابقة، تقوم بدور الربط التركيبي بين المتساندين إذا كان سلفُها ماثلاً في موقع المسند إليه، إما في صورة ضمير (هم يطلبون قصوراً)، وإما في صورة اسم ظاهر (العلماء يشقون بعلمهم). وإذا خلا موقع المسند إليه من السلف في مثل (ينعمون في الدنيا بثرائهم) توسَّط

الضهير (ُو) في صورة علامة المطابقة الوجودية في تسليم المستحقات من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية إلى السلف المتخطّى.

5. العاملية اللفظية ووصف العربية بما ليس فيها

ليتبيَّن محتوى هذا المبحث ويتضح لابد من التذكير ببعض الأوليات الأساسية. منها أن اللغة نسق عام من القواعد الموزعة بانتظام على أنساق فرعية، تتدرج من الفص النصغي إلى الفص التركيبي، كما هو مصمَّم في بنية نموذج النحو التوليفي. وأن النسق اللغوي كأيِّ نسق آخر كلٌّ لا يتجزَّأ، فلا يُستعمَل بعضُه من لدن بعض الناطقين باللغة، ويُستعمل البعض الباقي من لدن ما بقي من الناطقين.

لكنه لا يمتنع أن يُغلِّب بعض الناطقين احتمالاً من الاحتمالات التي يسمح بها نسق اللغة ويُغلِّب آخرون احتمالاً ثانياً. وفي هذه الحالة لا يصح استحسان أحد الاحتمالين في مقابل استقباح الآخر، لأنهما جميعاً من اللغة.

وينبغي أيضاً التفريق بين الاستعمال المتفاوت للاحتمالات المسموح بها نسقياً، وبين الاستعمال الخارق كلياً لنسق اللغة. وفي هذه الحالة يتعيَّن استصواب الاستعمال الذي فيه خرق بردِّها إلى الصواب الموافق لأي احتمال يسمح به نسق اللغة، ولا ينبغي جعل الاستعمال المخالف للنسق من ضمن اللغة. وإلا كان نسق اللغة يولِّد في آن واحد الجملة السليمة البناء والجملة المختلة التركيب. وهذا ليس من طبع اللغات وسنخها.

وما ذكرنا من التقابلات أولاً بين الاحتمالات الممكنة نسقياً المتفاوتة استعمالاً، وثانياً بينها وبين الاستعمال الذي يخرق كلياً نسق اللغة، لا تصدق بتلك الصرامة في مستويين من مستويات اللغة. أحدهما مستوى الأصوات اللغوية، والآخر مستوى المفردات المعجمية. إذ هما الأكثر تأثراً بالاستعمال الفردي للغة[1].

(1) أثبت دو سوسير في لسانياته الدياكرونية (linguistique diachronique) التي تُعنى بطور اللغات البشرية أن الطابع الوضعي والاستعمال الفردي للغة من أهم العوامل التي تُؤثر فضلاً عن الزمان في تغيُّر اللغات وتطورها. للتوسع في الموضوع راجع كتابه المحاضرات في اللسانيات العامة حيث يتحدث عن الديكرونية.

أما في مستوى الأصوات فإن الثابت في البحث اللغوي قديمه وحديثه أن الفرد الواحد لا يُحقّق نفس الصوت مرتين بنفس القيم الصوتية الفارقة. وبالأحرى أن يكون لنفس الصوت نفس الجرس المسموع عند التلفظ به من لدن كل الفئات اللغوية الموزعة في أرجاء متباعدة من جغرافية الوطن. ولو كان جرس الصوت واحداً عند التلفظ به في كل مرة لما كان للبدائل (variantes) وجود في كل اللغات، ولما تأتى لسيبويه أن يُميز بين الحروف الأصول، والحروف الفروع، بقسميها المستحسن والمستقبح[1].

ولا يُتوقّع أن يكون النطق بالمفردة المعجمية الواحدة على الوجه الواحد من لدن كل الفئات اللغوية[2]. من نماذجه قول الخليل في معجمه: «لَصِقَ يلصَقُ لُصُوقاً، لغة تميم، ولَسِقَ أحسن لقيْسٍ، ولزق لربيعة وهي أقبحها... والصَّقلُ: الجلاء، وبالسين جائز»[3]. ويكون التفاوت في الاستماع مبرراً بقواعد صوتية. كما يُحتمل أن يكون للمفردة الواحدة معنى في وسط لغوي، ويكون لها معنى آخر في وسط لغوي آخر.

من هذه التباينات يحصل العدد الكبير في جزئيات صوتية أو معجمية، ولكنّه لا يرقى شيءٌ منها إلى القواعد النسقية في مستوى التركيب أولاً، ولا ينحدر منه

(1) نقتبس من كلام سيبويه في تحقيق الصوت الواحد بقيم صوتية متباينة: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر... وهذه الحروف التي تتمتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة» سيبويه، الكتاب، ج4، صص431-432.

(2) ومن أمثلته ما يُروى «أن رجلاً قرأ بحضرة عمرﷺ من سورة يوسف (عَتَّا حِينٍ) فقال له عمر ﷺ: من أقرأك هكذا. قال: ابْنُ مسعود، فكتب عمرﷺ إلى ابن مسعود: سلَام عليك أما بعد، فإن الله أنزل هذا القرآن بلسان قريش، أَقْرِئ الناس بلغة قريش، ولا تُقْرِئهُمْ بلغة هذيل» تاريخ المدينة لابن شبة، ج3، ص711.

(3) ومنه ما نقل عن الأصمعي من اختلاف رجلين في الصقر «فقال أحدُهما: بالصاد وقال الأخر: بالسين فتراضيا بأوّل واردٍ عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزّقْر»، السيوطي، المزهر، ج1، ص207.

شيء إلى قواعد التصريف ثانياً. إذ ليس في مستوى القواعد النسقية إلا الاطراد في الاستعمال حين يتقيَّد كل الناطقين في كلامهم بنفس القواعد، أو الخرق الواضح من بعضهم لقاعدة تصريفية أو اشتقاقية أو تركيبية خرقاً مؤقتاً.

ولا يكون إجماع الناطقين على استعمالٍ بالشهادة الصادقة على الصواب ما لم يأت موافقاً لنسق اللغة، ومنه الجر على الجوار. فقد يتساهل الجم الغفير في قبول إجراء الجر على الجوار في مثل المركب التبعي المأثور (جحرُ ضبٍّ خربٍ)[1]، وذلك اتكالاً على «أصل الانتقاء الدلالي»[2].

ومع ذلك فيه خرق لقاعدة التبعية وغلط في استعمال اللغة. ومصدرُ الغلط حصره سيبويه رحمه الله في تمام المطابقة كما عبر عنها بقوله: «وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكّراً مثلَه أو مؤنّثًا، وقالوا: هذه جحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فغلِطوا»[3].

نخلص إلى أن الاستعمال رغم كثرته وانتشاره، كما في الجر على الجوار، ليس بالشهادة الصادقة على سلامة الكلام من الغلط في بنائه، بدليل عدم صحته في مثل (أخو رجلٍ عاق)، لاحتمال معنى (عاق) أن يكون نعتاً للمضاف (أخو) فيتبعه في الرفع. أو نعتاً للمضاف إليه (رجل) ويكون تابعاً له في الجر. وبين الإعرابين فرق في المعنى كبير. فالحجة القاطعة لنسق اللغة وليس لشهادة الاستعمال إذا تعارضا.

إعمالاً لما أوردناه في مستهل هذا المبحث تبدو بعض العبارات الواصفة للغة العربية غير سليمة، وفيها الكثير من الاستعجال في إصدار الأحكام. نذكر منها ما يلي:

---

(1) أهمية هذه الجزئية تكمن في إثبات أن الدارج على كل الألسنة ليس بالدليل على صوابه ما لم تُزكيه قواعد اللغة. وهو ما عمل ابن جني على إثباته في «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة»، الخصائص، ج1، ص190.

(2) المقصود بالانتقاء الدلالي ما يحصل من الانتظام بين المعاني المعجمية للمفردات المركبة، كأن يأتلف معنى (الخراب) مع معنى (الجحر)، من جهة النعت، ولا يأتلف مع معنى (الضب) من هذه الجهة. فما تآلف دلالياً انتقى بعضُها بعضاً للتراكب.

(3) سيبويه، الكتاب ج1، ص437.

تجزيء اللغة العربية وتقسيم تراكيبها بين العرب. يتشخص هذا التجزيء اللغوي في إن الجملة الفعلية الواحدة إذا تقدم الفعل وطابق فاعله عددياً، كما في النماذج (أ) الآتية فالجملة من عربية بعض العرب؛ ذُكر من قبائلهم طيِّئ، وبلحارث، وأزد شنوءة، وسميت هذه اللغة استخفافاً بلغة (أكلوني البراغيث). وإذا لم يُطابق الفعل المتقدم فاعله المتأخر، كما في الشواهد (ب) فإن الجملة حينئذ تكون من عربية بقية العرب. وهذا التجزيء اللغوي ردَّده الخليل وتلميذه سيبويه رحمهما الله في أكثر من موضع، وقد جعلا بنية الجملة (أكلوني البراغيثُ) رائزاً لتقدير البناء وتفسير الإعراب في الكثير من الظواهر اللغوية[1]. كما يتبيَّن من قول سيبويه: «فإن قلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك نصبتَ، إلا في قول من قال: أَكَلُونى البراغيثُ»[2].

وكلما وظَّف الخليل وسيبويه بنية (أكلوني البراغيث) رائزاً ترسَّخت فكرة التجزيء اللغوي لنسق العربية، وقد عبَّر سيبويه عنه صراحة إذ يقول: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[3].

وكأن العرب يتكلم بعضُهم بالجزء من نسق العربية الذي يُطابق عددياً بين الفعل وفاعله مطلقاً، كما في المجموعة (أ). والبعض الآخر وهو الكثير يستعمل من نسق العربية الجزء الذي لا يُطابق عددياً إذا تقدم الفعل وتأخر الفاعل، كما في المجموعة (ب) الآتية. ومثل هذا التجزيء اللغوي ليس من سنخ اللغات البشرية.

---

(1) به يفسر الخليل ما يكون في النعت السببي من تبعية الأول في الإعراب ومطابقة الثاني في العدد، كما في مثل (مررت بطفلٍ صالحيْنِ أبواه)، و(سلمت على طالب مجتهدين أساتذتُه). وبعبارته «وقال الخليل رحمه الله: مَن قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حَسنيْن أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤهم». سيبويه، الكتاب، ج2، ص41.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40.

(أ) (1) ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(2) ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾.

(3) ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[1].

(4) رأين الغواني الشيب لاح بعارضي... فأعرضن عني بالخدود النواضر[2].

(5) تولى قتال المارقين بنفسه... وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَميم[3].

(6) ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه... بحَوْرانَ يعصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ[4].

(7) يا وَيْك عمَّار لِمَ تدعو لِقتلي... وقد أجيب إذا يدعون أقراني[5].

(8) يلومونني في اشتراء النخيـ... ـيل قومي بكلهم يَعذِلُ[6].

(9) يلومونني في الحب قومي جهالةً... وما كان طَبْعاً فهو ليس يزول[7].

(10) ظلموني الناس[8].

(ب) (1) ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

(2) ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾.

(3) وقف الخلق ينظرون.

(4) رجع الجندُ يبكون.

ومثل هذا الاعتقاد غير الوارد في اللغات ناجم في الغالب عن التوسُّل بظواهر اللغة إلى نسقها الكامن خلفها. وخلال الطريق من الظواهر الملحوظة إلى النسق المكنون قد يضل النظرُ غيرُ المؤطر ببناء منهجي صارم طريقَه، ولا يهتدي إلى

---

(1) حديث شريف مروي في موطأ الإمام مالك، ج2، ص238.
(2) محمد بن عبيد الله العتبي (133–228هـ) من بني عتبة من أهل البصرة.
(3) عبيد الله بن الرقيات (–85هـ) شاعر قريش كان مقيماً في المدينة.
(4) الفرزدق (38–110هـ) شاعر من أهل البصرة.
(5) أبو قُلابَة الهذلي (..–..) شاعر جاهلي حجازي من بني لحيان.
(6) أُحيحة بن الجلاح (..–129ق هـ) شاعر جاهلي من الأوس.
(7) لسان الدين بن الخطيب (713–776 هـ) شاعر أندلسي.
(8) بيرم التونسي (1893–1961)، زجال مصري.

الحق، بل يُوقع صاحبَه في الأغاليط. ويدفع غير المتبصر إلى التشنيع في العبارة. كقول الصفدي:

«ولغة أكلوني البراغيث مرذولة»[1]، يصدر عنه هذا الحكم وهو يتصور أن في العربية جزءاً من نسقها ساقطاً لا خير فيه. مع أن بهذا الجزء من العربية كان تأليف متخير من الكلام الذي يغطى، فضلاً عن أرقى الأساليب الرفيعة، مساحةً واسعة من الجغرافية اللغوية، وزمناً ممتداً في تاريخ اللغة العربية، كما تشهد المعطيات الموثقة المسرودة في مجموعة التراكيب (أ) أعلاه.

وفي نفس الاتجاه من إصدار الأحكام المترتبة عن تصورات عن اللغة غير سليم نجد ابن الوراق من نحويي القرن الرابع الهجري يصف بالشذوذ كل عبارة كان الفعل في تركيبها مرتَّباً قبل فاعله ومطابقاً له عددياً، ومنها ما سبق من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الكثير. ففي جواب عن سؤال افتراضي يقول ابن الوراق:

«فإن قال قائل: قد قالت العرب: (أكلوني البراغيث) فأظهروا علامة الجمع في الفعل، وإن كان الفاعل كما يظهرونها إذا تقدم على الفعل؟ قيل له: إنَّما يُحكى مثل هذا على طريق الشذوذ، وليس بِمستقيم في كلامهم»[2]. كل ما سبق من الشواهد على تنوعها أسلوباً وانتشارها جغرافياً وتاريخاً لا يمكن أن يكون من قبيل الكلام غير المستقيم الشاذ، كما ردده ابن الوراق.

ومثل هذه الأحكام المقترنة بدليل خطئها لا تصدر إلا عن خطأ في تصور اللغة أصلاً. لأنه عند التحقيق ينكشف أن نسق اللغة واحدٌ، لا يقبل أن يكون متجزِّئاً؛ كأن يسلم بعض اللغة عند بعض الناطقين بها، ولا يسلم عند البعض الآخر، والعكس صحيح كما هو الحال في نموذج المطابقة العددية بين الفعل والفاعل.

ليس من منطق النسق اللغوي أن تصح المطابقة العددية على لسان البعض تأخر الفعل أو تقدَّم، ولا تصح على لسان البعض الآخر إذا تقدم الفعل. ويكون هذا التصور المضطرب سبباً لانتشار أفكار لغوية غير مطابقة لواقع العربية، منها فكرة الاستعمال الشاذ للغة.

---

(1) صلاح الدين الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، دمشق وزارة الثقافة 1995.

(2) ابن الوراق، علل النحو، ص272.

إذ ليس بين الاستعمال الصواب المطابق لنسق اللغة والاستعمال الخطأ المخالف للنسق استعمال ثالث. فلا مرتبة بين الصواب والخطأ. وإن انتشار فكرة الاستعمال الشاذ للغة آتٍ من الاعتقاد أن كل ناطق باللغة فقد أصاب، وإذا جاء على لسانه مرةً ما لا يطرد في كلامه دوماً فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه. ولو ردُّوه إلى الخطأ لكان أصوب.

نخلص مما سبق إلى أن التجزيء اللغوي ليس من سنخ اللغات، وأنه لا يليق باللغة ولا بدارسها إصدار ما سبق من الأوصاف التنقيصية مع توافر معطيات شاهدة من كل مستويات الخطاب، على صواب نسق المطابقة العددية بين الفعل والفاعل مطلقاً.

إن مطابقة الفعل المرتب أولاً لفاعله بعده لا يمتنع تركيبياً، لكثرة الشواهد على تحققه، ولا يمتنع إلا مع التطابق المزدوج المعبر عنه بقولنا: ليس للفعل في غير الإفراد أن يُطابق عددياً اسمين اثنين، لأنه يحتمل عندئذ أن يُسنَد لأيٍّ منهما. وبه يُفسَّر فسادُ مثل التراكيب التالية:

(أ) المتجاوران يتزاوران ابناهما يومياً*.

(ب) الشعراء يتعجبون نقادهم من سوء الفهم*.

وإذا كان من اعتراض البعض على المطابقة العددية بين الفعل المتقدم وفاعله المتأخر فليس لاعتراضهم سندٌ من جهة القواعد التركيبية. وبقي أن يكون من جهة التداول إذا خفي على المعترضين الغرضُ التخاطبي المستفاد. وهذا الغرض وجده مفسرون فيما وصفه الرازي بقوله: «أبدلَ (الذين ظلموا) من (أسروا) إشعاراً بأنهم هم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا»[1].

وبعبارة عامة يكون للبدء بالفعل المطابق لفاعله غرضٌ مركب من قيمة في الفعل المذكور بدءاً، ومن ميزة في فاعله المنصوص عليه مرتين، أولاً بعلامة المطابقة المبهمة إثارة للرغبة في معرفته، وثانياً عند التصريح بلفظه[2]. ولما كان هذا الغرض التخاطبي في هذا المستوى من التعقيد، وجب في بنيته أن تكون قليلة

---

(1) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج22، ص120.

(2) للمزيد من الدقيق راجع كتابنا الوسائط اللغوية، ج1، مبحث الضمير والعلامة، ص239

الاستعمال، ما لم يحصل فيها تجاوز، كما يحصل كثيراً في أبسط تركيب، بحيث لا يُفرق الكثيرُ بين الغرضين الموجبين للترتيبين: (الطفلُ نام)، و(نام الطفلُ).

خلاصة موضعية

نخلص من مسألة المطابقة العددية بين الفعل المرتب أولاً وفاعله المرتب ثانياً إلى النتائج التالية:

(أ) من نسق اللغة العربية أن يُطابق الفعل فاعلَه عددياً، أيّاً كانت رتبة أحدهما بالنسبة إلى الآخر وأن لا يُطابقه إذا ترتب الفعل أولاً. وتكون بنيتا الآيتين (2، 1) الآتيتين من صميم نسق المطابقة في اللغة العربية، مع تفاوت في الغرض التخاطبي المستفاد من الترتيب والمطابقة.

(1) ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(2) ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

(ب) مطابقة الفعل المرتب أولاً، أو عدم مطابقته للفاعل بعده يسمح نسق المطابقة بالاحتمالين، ويكون تفعيلُهما تداولياً. وبما أن الغرض التخاطبي في عدم المطابقة واضح وبسيط استحق هذا الاحتمال أن يكون الأكثر استعمالاً والأكثر انتشاراً. ولخفائه في الاحتمال الآخر وتعقيده أصبحت المطابقة في حكم النادر. وعليه بنى غير المحققين أوصافاً ارتجالية.

(ج) علامة المطابقة الملحقة بالفعل المرتَّب قبل فاعله لم يكن الغرض من إلصاقها به تركيبياً؛ أي من أجل إشغال الفعل بالعمل فيها. بل الغرض منها تداولي، كما سبق التعبير عنه بقولنا. إنه غرضٌ تخاطبي مركب من قيمة في الفعل المذكور بدءاً، ومن ميزة في فاعله المنصوص عليه مرتين، أولاً بعلامة المطابقة المبهمة إثارة للرغبة في معرفته، وثانياً عند التصريح بلفظه.

(د) علامة المطابقة التي تسبق الفعل أو تلحقه حروف لا تقوى على تحمل أثر العامل ولا يتفرَّغ لها الفعل للعمل فيها، فلا يكون لها موضع،

ولكنها قد تخلف سلفاً من ضمير أو اسم ظاهر مما يتحمل أثرَ العامل ويكون له موضع. وهي وسيلةٌ لنقل مستحقات السلف من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية.

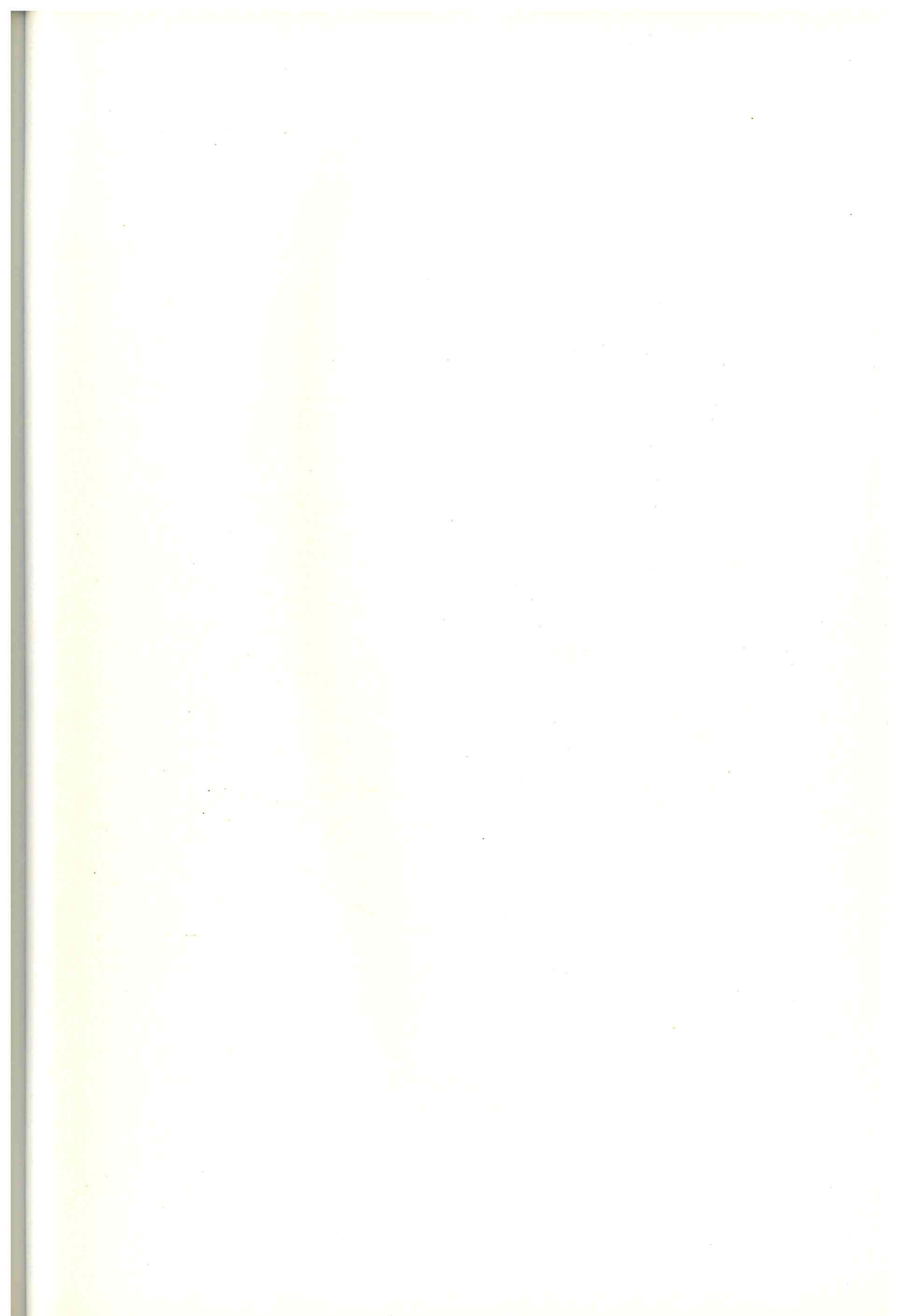
(هـ) إذا اجتمع على الفعل علامةُ المطابقة والضمير أو الاسم الظاهر تشاغل الفعل عن العلامة بما تخلف، وتفرَّغ للعمل فيه، كما تفرغت العلامة لوظيفتها التداولية.

وما أوردناه في هذه الخلاصات كاف لبيان أن اللواصق التي تسبق الفعل المضارع مثلُها مثل اللواحق التي تحلق الفعل الماضي أو الأمر ما هي إلا علامات مطابقة أو ضواهر بلغة النحو التوليفي الاصطلاحية.

الفصل التاسع

القراءة الثانية للغويات التراثية المنهجية والغايات:

(سيبويه نموذجاً)



تقديم

في مقدمة مبحث هذا لفصل تأتي مسألة تحديد مجال اللغويات التراثية، أيضيق هذا المجال ليشمل تآليف المتخصصين في اللغة دون غيرهم، أم يستغرق أيضاً أعمال من نظر في اللغة من المشتغلين بغيرها.

وبعده يجيء بسطُ القول في المفهوم من القـــراءة الأولى للغويـــات التراثيـــة تحديداً، ليتبين أن الهدف منها محصور في التكوين المعرفي في العلوم اللغويـــة، وأن جناها حصيلة معرفية إرادية مصحوبةً بنفسية معرفية غير إرادية.

أما القراءة الثانية للغويات التراثية فمتميزة عن السابقة أولاً بغاياتها المجمَلة في التقويم المعرفي لعلوم العربية. وثانياً بمنهجيتها الموزعة على أطوار مضبوطة. منـــها طور المساءلة؛ حيث يقع التركيز على الأدوات المنهجية المستعملة سابقاً لتحصيل المعرفة اللغوية. وبعده يكون الاشتغال بقراءة التراث قراءة تقابلية تاريخية. وأخـــيراً القراءة المقارنة بين النماذج النحوية بهدف الكشف عن جوانب القـــوة في كـــل نموذج نحوي.

1. مجال اللغويات التراثية

دلت تجربتنا في مؤلفات سابقة أن مجال اللغويات التراثية لا ينحصر في تآليف اللغويين، بل يضم ما دوَّنه في موضوع العربية غيرُهم من المفكرين على اخـــتلاف تخصصاتهم المعرفية. وعليه يكون مجال اللغويات التراثية مركباً مـــن نـــوعين مـــن المؤلفات:

(أ). مؤلفات لغوية؛ وهي التي وضعها أصحابُها مـــن ذوي الاختصـــاص في علوم العربية؛ وتشمل علم الأصوات وتمامه بعلم التجويد، وعلم المعجـــم وتمامـــه بفقه اللغة وعلم البيان. وعلم التصريف وتمامه بعلم الاشتقاق. وعلم النحو وتمامه بعلم المعاني.

(ب). مؤلفات غير لغوية من العلوم المجاورة التي تناول أصحابُها ظواهر لغوية في فصول من مؤلفاتهم. وهي تشمل علم أصول الفقه، وعلم القراءات، وإعراب القرآن، وعلم التفسير، وعلم الكلام. وعلم المنطق، وعلم الأدب وغير ذلك من التخصصات غير اللغوية التي تناولت العربية بالدراسة والوصف.

يعني هذا التقسيم أن مجال اللغويات التراثية لا ينحصر في الصنف الأول من المؤلفات، إذ تبين، ونحن نؤلف اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، أن في العلوم المجاورة للعلوم اللغوية مفاهيم لغوية في غاية الدقة، بل انفرد بعضُها بحقائق من واقع العربية لم تهتد إلى شيء منها في مؤلفات المتخصصين في علم من علوم العربية.

وتكفي الإشارة السريعة إلى أن وصف نسق «إلا» الاستثنائية في علم أصول الفقه بلغ من الكفاية ما لم يبلغه وصفه في كتب النحو. وأن تحديد مفهومي «الكلام والقول» في علم الكلام أقوى وأورد من التصور الذي أسسه ابن جني في الخصائص ونظمها ابن مالك في ألفيته، وانتشر بين المتعلمين، وإن كان غيرُه عند المتكلمين أنجع.

واللغويات التراثية تغطي حقبة تاريخية تمتد من أواخر القرن الهجري الأول، الذي بدأ بتدوين ألفاظ اللغة وتفسير معانيها، كما في كتاب حركة التأليف عند العرب للدكتور أمجد الطرابلسي رحمه الله، إلى منتصف القرن الرابع عشر للهجرة؛ قُبيل اختلاط علوم العربية بعلوم اللغات الأخرى. كما حصل بظهور مؤلفات لغوية تصف العربية بواسطة اللسانيات الغربية. منها مؤلفات إبراهيم أنيس (1906-1977). وتمام حسان (1918-2011)، وكمال بشر (1921-2015)، وغيرهم.

2. القراءة الأولى للغويات التراثية وجناها

من عينات القراءة الأولى ما يقوم به الباحثون عادة خلال إعدادهم للشهادات الجامعية العليا في العلوم اللغوية أو في غيرها من العلوم. حيث ينحصر همُّ الباحث وقتئذ في تحصيل المعرفة اللغوية المشروطة أكاديمياً للانخراط في مجتمع اللغويين على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وأول أطوار القراءة الأولى هو الاجتهاد في إعداد المظانّ المحتوية على المعرفة اللغوية المستهدفة بالتحصيل.

وثانيها إخضاعُ المظانّ للمطالعة المتواصلة. وقراءتُها بعين بصيرة تواقة إلى المعلومة اللغوية كما دوَّنها صاحبُها في مؤلَّفه.

وثالثها تدوين الحصيلة المعرفية في الجذاذات، وتوثيق الاقتباسات الدالة. ثم الحرص على استذكار المعلومة ولو بغير العبارة.

وآخر أطوار القراءة الأولى تنظيم الحصيلة المعرفية وفق منهجية مفصَّلة وعمل محبوك يأخذ بعضه برقاب بعض، ثم صياغةُ الحصيلة بأسلوب مركز متين على عادة المجيدين، وفي قالب الاستدلال على صدق المعلومة اللغوية وصواب المنهج المتبع للوصول إليها.

1.2. جنى القراءة الأولى

يتألف جنى القراءة الأولى من قسمين:

أولهما ينحصر في تحصيل معرفة لغوية إرادية، من شأن هذه المعرفة أن تؤهل صاحبَها للانخراط في المجتمع العلمي من ذوي الصناعة النحوية أو التصريفية أو المعجمية، ونحو ذلك من التخصصات الضيقة في علم من علوم العربية.

والقسم الثاني يتلخص في نشوء نفسية معرفية مصاحبة وهي غير إرادية. وهذه النفسية المعرفية عبارة عن عقيدة غير مقصودة، تنشأ تدريجياً بمعية التحصيل المعرفي خلال القراءة الأولى. وهي تنشط بهدف المحافظة على المعرفة اللغوية المكتسبة، والحثّ على تنمية الرغبة في الاستزادة منها وتعميقِها. وتوطين النفس على الاشتغال بنشرها، وعلى حمايتها من كل معرفة لغوية أخرى قد تحل تدريجياً محلَّها.

أما عن غايات نفسية المعرفة فأهمها يكمن في إضفاء طابع المحافظة على المجتمعات العلمية وانسجامها، وذلك في كل الأمم والعصور؛ أي لا يخص ذلك عصراً بعينه ولا أمة دون أخرى. ويَمْثُل هذا الطابعُ في صورة دعوات تُطلق لحماية المعرفة المكتسبة من نظائرها المزهود فيها مسبقاً. ومن هذه الدعوات قول أحد

المتكونين معرفياً في اللسانيات الغربية الحديثة: «من الخطأ الاعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي. لقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال». ويضيف في موضع آخر: «خلافاً لما يُعتقَد ليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث»[1].

وفي المقابل تروج دعوة تراثية في بحث بعنوان (اللغويون العرب بين دوسوسور وشومسكي): تقول: «ما ذا يضير العرب أن يقولوا كما قال سلفهم ويكتفوا، أو يُضيفوا إليه رؤاهم»[2].

ومن الأقوال المأثورة المعبِّرة عن نفسية المعرفة يتكرر في تآليف المتقدمين والمتأخرين أمثال سائرة، من قبيل (ليس في الإمكان أبدع مما كان). و(ما ترك الأول للآخر شيئاً). ومثل هذه العبارات الجاهزة تكون أحياناً موضع نقد. ومن ذلك تعقيب الجاحظ على (ما ترك الأول للآخر شيئاً). بقوله: «ليس مما يستعمل الناسُ كلمةٌ أضرُّ بالعلم والعلماء، ولا أضرّ بالخاصة والعامة من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً». يدل هذا التعقيب على أن نفسية المعرفة قد تتحول أحياناً إلى عائق غير شعوري يحول دون التفكير في تطوير الإرث المعرفي.

ومن الدعوات التمجيدية لواقع معرفي قائم والمشكِّكة في إمكان استحداث أي واقع معرفي جديد نجد من ذوي التكوين اللساني الغربي من يقول: «فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكِّك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية، اللهم إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة، أن يدعي أننا بحاجة إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها»[3].

---

(1) د. عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص60

(2) د. عبد الحي عبد الحق عبد الغني، اللغويون العرب المحدثون بين دي سوسور وشومسكي، ضمن حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد الثالث لعام1995.

(3) د. عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص57.

ونفس الإشادة صاغها أبو عثمان المازني قديماً وهو يقول: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي مما أقدم عليه»[1]. مع فارق أن المازني يعرف نحو سيبويه كما يعرف اللغة العربية، وإن غاب عنه أن صناعة النماذج النحوية لست وقفاً على أحد أو مرهونة بعصر.

وإن هذه النظرة العابرة عن نفسية المعرفة في غاية الأهمية، لما فيها من الإضاءة لمفهوم القراءة الثانية، المتناولة في المبحث الموالي.

3. القراءة الثانية والتقويم المعرفي لعلوم العربية

من أهم مميزات القراءة الثانية أنها لا تسعى إلى تحصيل المعرفة، كما كان الأمر في القراءة الأولى، بل يقع التركيز فيها على سياق المعرفة. فلا تكون المعلومة اللغوية خلالَها مستهدفةً بالتحصيل، بقدر ما تكون موضعَ تساؤل. فيكون السؤال عن كيف تَمَّ الوصول إلى المعلومة اللغوية أسبق وأهم، وبأي منهجية وقعت البرهنة على صدقها، وهل يكفي في صدق المعلومة أن توافق آلة الوصف المصنوعة من قبل النحوي أم ينبغي أن تطابق أيضاً واقع اللغة الموصوفة. وإذّاك ينقاد السؤال إلى اللغة الاصطلاحية ومدى مطابقتها للمفاهيم اللغوية. وتبعاً لذلك إلى العبارة الواصفة ودرجة وضوحها في الدلالة على المحتويات اللغوية.

ويستمر الاستفسار عن مدى الانسجام الداخلي لمحتويات النحو الواصف كما هو مدوَّن في كتاب صاحبه، هل تتابعُ الأبواب فيه يعكس انتظام اللغة في حد ذاتها، بحيث يوافق محتوى الباب الأول والذي يليه وما يليه إلى آخر الكتاب مضامينَ لغوية لها نفسُ الترتيب في واقع اللغة. أم أن تسلسل القضايا اللغوية المعالجة في كل باب من وضع اللغوي بصرف النظر عن موقع كل قضية في نظام اللغة.

يتضح من الأسئلة المسرودة في الفقرة السابقة أن الاهتمام كلَّ الاهتمام منصبٌّ في القراءة الثانية على سياق المعرفة اللغوية وليس على المعرفة في حد ذاتها،

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص271، المطبعة السلفية القاهرة، 1347هـ.

كما كان الشأن في القراءة الأولى. وأن الاشتغال بما أثير من المسائل وما قد يظهر في حينه يكون من أجل تقويم المعرفة اللغوية المدوَّنة في التراث اللغوي. وذلك بفصل ما فيها من الصواب عما يتخللها من الهفوات الآتية من إحدى الجهات المنصوص عليها في مسرد الأسئلة السابقة.

والاشتغال بما سُرد من المسائل من أجل تقويم المعرفة اللغوية لا يستقيم بدون منهجية محكمة البناء، من شأن التقيد بها أن تُجنِّب القارئَ للغويات التراثية قراءةً ثانية من الوقوع في خطأ التقويم للمعرفة اللغوية. وعليه يكون الاشتغال بالمنهجية من الأولويات.

1.3. منهجية القراءة الثانية وغاياتُها

كيفما كانت الغاية من القراءة الثانية فإنها تنتظم منهجياً في أطوار ثلاثة. أولها طور المساءلة، وثانيها طور المقابلة، وثالثها طور المقارنة. ولا بأس من اقتضاب القول في كل طور وما قد يكون له من غاية مخصوصة.

2.3. القراءة الثانية في طور المساءلة

تتميز القراءة في هذا الطور بإخضاع العمل اللغوي للتأمل من الداخل، وكأن أحداً قبله أو بعده لم يقل شيئاً في الموضوعات اللغوية المدروسة. وعندئذ يتحوَّل القارئ بمثابة مشارك في التأليف للعمل اللغوي موضوع النظر. يتبنى بدءاً منطلقات المؤلف الحقيقي ومنهجيةَ تفكيره ولغتَه الاصطلاحية، وعباراته الواصفة. حتى إذا استقام فهْمُ المضامين اللغوية في ذهن القارئ واصل العملَ على منحىً من الاثنين:

إما أن يُصادق على تلك المضامين من إحدى الجهتين أو منهما جميعاً: من جهة توضيح العبارة الغامضة، كما يفعل الشراح عادة، منهم السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه. وتفسير المسائل المشكلة في المقتضب للفارقي ثم من جهة الاستدلال على صواب المعالجة، كما يفعل المنتصرون عموماً. ومنهم الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وابن ولَّاد في كتابه الانتصار، الذي انتصر فيه لنحو سيبويه من نقد المبرد.

وإما أن يشتغل بالكشف عما في تلك المضامين من الخلل، وبيان جهته والاستدلال عليه، ثم تصويبه، وتبيين ما في الرأي البديل من الصواب والمزايا. ومن هذا القبيل نقد المبرد لكتاب سيبويه. ونقد ابن مضاء لبعض الأفكار النحوية في كتابه (الرد على النحاة).

نخلص من موضوع القراءة الثانية في طور المساءلة إلى ضرورة الجمع في المؤلف المقروء بين جوانب المتانة والقوة فيه إلى ما فيه من جوانب الوهن والضعف، لأن أي عمل بشري لا يخلو من هذين الوجهين مع تفاوت بنسب معينة.

ولنا في هذا الباب أكثر من نموذج، ونحن نقرأ كتاب سيبويه في مجالس المقارنة النحوية المنتظمة أسبوعياً في مركز دراسات اللغة العربية وآدابها. وتكفي الإشارة العابرة إلى أن الفعل في نحو سيبويه يعمل في اسم بعده له خصائصُ ثلاث: وظيفة الفاعل، وحالة الرفع، وعلامة الضم، من غير تحديد لما يعمل الفعل من الثلاثة. وأن منع الفاعل من أن يتقدم على فعله من مستلزمات الصناعة النحوية ولم يكن نابعاً من طبيعة اللغة العربية. وأن هذا المنع أدّى إلى استحداث مفاهيم نحوية لسد ثغرات في الصناعة النحوية، وليس لوصف وقائع في اللغة العربية. ومن هذه المفاهيم: الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر. بدليل اختفاء هذه المفاهيم الثلاثة في عاملية غير مرتبة، لا تَمنع أن يتقدَّم الفاعل على الفعل، كما لم تمنع منه اللغةُ العربية حين اختارت الإعراب بالعلامة للتفريق بين الفاعل والمفعول.

وإذا كانت العاملية المصنوعة تَمنع ما تسمح به اللغة الموصوفة كان الخلل في آلة الوصف حتماً، إلا إذا كنا من المنتصرين مطلقاً لآلة الوصف مهما حصل، كما يظهر من قول البعض دفاعاً عن لسانيات الغرب: «هَبْ أن العربية فيها إسقاط إجباري للضمير، كما يُفهم من كلام سيبويه، معنى هذا أن هذه اللغة تنفرد وحدها بهذه الخاصية وأن لا مثيلَ لها بين اللغات فهي لغة شاذة في هذا الباب، ولا يمكن أن تُعيرها النظريةُ اللسانيةُ كبيرَ اهتمام»[1].

---

(1) د. عبد القادر الفاسي، الربط الإحالي، ضمن مجلة تكامل المعرفة، ص128.

أما غاية هذا الطور من القراءة الثانية للغويات التراثية فتكون محصورةً في ترميم النموذج النحوي التراثي، وإعادة بنائه مجدداً حتى يُطابق اللغة العربية بنيةً ووظيفةً.

3.3. قراءة التراث قراءة تقابلية تاريخية

لا بأس في مسألة التاريخ من البدء بالتمييز بين تاريخ العربية وتاريخ علومها وتاريخ علمائها. فالأخير يؤرِّخ لحياة العلماء الذين اعتنوا بالعربية دراسة ووصفاً. والأعمال في هذا الميدان كثيرة، آخرها «تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب» للدكتور محمد المختار ولد أباه[1]. وهذا الجانب لا يهمنا فيما نحن بصدده. كما لا يعنينا حالياً تاريخ العربية كما شرعه مستشرقون أمثال بِرْگشْتراسر Bergestrasser في كتابه «التطور النحوي للغة العربية»[2]، وانتشر بعده في أعمال كثيرة تعالج نشأة اللغة وتطورَها.

وإنما يعنينا في طور القراءة التقابلية أن نرصدُ المفاهيم اللغوية ولغتَها الاصطلاحية في علوم العربية: أصواتاً، ومعجماً، وتصريفاً، ونحواً، وبلاغة، من النشأة إلى ما قبل اختلاط العلوم اللغوية العربية والغربية. ويكون الرصد مذ تأسَّس المفهومُ ومصطلُحه على يد صاحبه في سنة بعينها. ثم تتبع حركتهما في تسلسل زمني ضمن التآليف اللغوية اللاحقة، بهدف الوقوف على التغيرات المتلاحقة التي طرأت عليهما أو على أحدهما. ومعاينة مقدار التغيير الذي حصل في سنة بعينها على يده محدثِه المشهور وقتئذ في مجال من العلوم اللغوية أو العلوم المجاورة.

وتقوم منهجية القراءة التراثية في طور التقابل على الخطوات التالية:

أولاً. حصر التآليف اللغوية في كل علم من علوم العربية وفي غيرها من العلوم المجاورة التي شاركت علوم العربية في معالجة ظواهرَ لغوية. ثم ترتيبُها ترتيباً زمنياً بحسب تاريخ التأليف.

---

(1) د. محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، من منشورات الإيسيسكو، الرباط.

(2) بِرْگشْتراسر Bergestrasser، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقيت عام، و1929اعتنى بنشرها الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية مكتبة الخانجي بالقاهرة 1994.

ثانياً. إخضاع العدد المحصور من التآليف اللغوية للتأمل النظري واحداً واحداً. وفي الباب الواحد المشترك بينها، وفي المفهوم اللغوي الواحد المتناول في جميعها. كالاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع في أول كتاب قدح المفهوم ووضع المصطلح. ثم الانتقال عنه إلى ثاني كتاب تناول المفهوم اللغوي بنفس المعنى ونفس المصطلح أو غيّر فيهما أو في أحدهما، ويستمر العمل على نفس النهج إلى آخر كتاب.

وفي قراءة كل كتاب ينبغي للقارئ أن يتبنى منطلقات المؤلِّف ومنهجيةَ تفكيره ولغتَه الاصطلاحية، وعباراته الواصفة. حتى استقامت الفكرة النحوية أو التصريفية في الذهن من قراءة الكتاب الأول انتقل عنه إلى الذي يليه زمنياً وفعل به ما فعل بسابقه، وكذلك يستمر إلى آخر كتاب في كل علم من العلوم اللغوية.

ثالثاً. إخضاع كل مفهوم لغوي ومصطلحِه، للنقد العلمي بهدف الوقوف على مميزات كل مقاربة لنفس المفهوم ومصطلحه عبر تاريخ العلم الذي يُستعمل فيه. ومن النقد العلمي أن يقع التركيزُ على عنصر التطابق بين المصطلح ومفهومه في آلة الوصف وبينه وبين الموضوع الموصوف من العربية في التآليف اللغوية المدروسة. مع إقامة الدليل المقنع على صواب الرأي المتوصل إليه في الأخير.

ولتوضيح ما قدمناه في منهجية القراءة التقابلية فلنخذ للتطبيق نموذجين من كتاب سيبويه، ومنه يكون الانطلاق إلى تآليف نحوية ظهرت بعده. النموذج الأول يتعلق بباب الاستثناء. والثاني بباب الفاعل والمفعول. من الباب الأول نقتصر على مفهومي الاتصال والانقطاع في الكتاب وفي كتب بعده. وفي الباب الثاني نركز على المفعول إعراباً واصطلاحاً في كتاب سيبويه وفي غيره من الكتب النحوية التي ظهرت بعد.

(أ). الانقطاع ونقيضُه الاتصال في كتاب سيبويه مفهوم إعرابي يظهر استعمالُه مع التوابع خاصة، ومنها الاستثناء، لأن المستثنى بعد (إلا) مبدل من المستثنى منه قبلها. ويكون للمستثنى بعد (إلا) إعرابُ المستثنى منه المذكورِ قبلها من جهة بدل البعض من الكل، وعندئذ يتصل إعرابُ المستثنى المبدل بإعراب المستثنى المبدل منه. وهو ما يعبر عنه سيبويه إذ يقول «باب ما يكون المستثنى فيه

بدلاً مما نفى عنه ما أُدخل فيه وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ)، و(ما رأيتُ أحداً إلا زيداً). جعلت المستثنى بدلاً من الأول... وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول. ومن ذلك قولك: ما أتاني القومُ إلا عمروٌ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك»[1].

ويجوز قطعُ إعراب المبدل المستثنى بعد (إلا) بالنصب خاصة، بصرف النظر عن إعراب المستثنى منه المبدل منه. وهو ما صرح به سيبويه في «باب النصب فيما يكون مستثنى مبدَلاً حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيداً). وعلى هذا (ما رأيت أحداً إلا زيداً، فينصب (زيداً) على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول»[2].

والخلاصة أن الاستثناء إذا كان منفياً مشغولاً احتمل المستثنى بعد (إلا) أن يتصل إعرابُه بإعراب المستثنى منه قبل (إلا) فتكون لهما نفس العلامة، وأن ينقطع إعرابه عن إعرابه بأن يكون المستثنى منصوباً كيفما كان إعراب المستثنى منه.

فالاتصال والانقطاع ظاهرة إعرابية عامة تشمل كل التوابع وتُفسِّر ما يطرأ من التغيير على إعراب التابع في بنية الاستثناء وفي غيرها من الأبنية التي تضم مركباً يتألف من متبوع وتابعه.

ومن شواهد انحصار الاتصال والانقطاع في العلامة الإعرابية أن عقد سيبويه، بعد المنصوب على الانقطاع ثلاثة أبواب للأداة (إلا) لا تكون فيها استثنائية، بل تكون بمعنى أداة أخرى أخذاً بمبدأ التقارض والتعاوض. وفي الأبواب الثلاثة لم يستعمل سيبويه مصطلح الاستثناء مطلقاً، لعلمه بانتفاء خاصية من الخصائص الواجبة في حق (إلا) الاستثنائية.

الباب الأول يضم تراكيب يكون الاسم فيها بعد (إلا) ليس من جنس الاسم قبلها، وذهاب هذا الشرط يخلع عن (إلا) معنى الاستثناء الذي هو إخراج البعض

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص311.

(2) نفسه.

مما دخل فيه كلُّه. فتقترض معنى (لكن) الاستدراكية، وتُعوِّضها في التركيب. وبعبارة سيبويه «هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخِر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً)، جاءوا به على معنى ولكن حماراً»[1]. ومنه الآية الكريمة ﴿ما لهم به من عِلمٍ إلا اتّباعَ الظن﴾، لأن المصادر لا يكون بعضها من جنس بعض.

الباب الثاني يضم تراكيب جامعُها أن الاسم بعد (إلا) ليس من مكونات جملتها. بل هو من مكونات جملة بعد (إلا) منفصلةٍ عن جملة (إلا). وهذا الشرط من خصائص (لكن) الاستدراكية. وعن هذا المعنى يُعبر سيبويه حيث يقول: «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن. فمن ذلك قوله: ﴿فلولا كانت قرية آمنتْ فنفعها إيمانُها إلا قومَ يونسَ لما آمنوا﴾. أي ولكن قوم يونس لما آمنوا»[2]. المركب الإضافي (قوم يونس) في هذه الآية مسند إلى الفعل (آمنوا) بعد (إلا). وبهذا القيد خرج من الاستثناء مثل (ما حضر المدعوون إلا خالداً سافر) لانتفاء الحكم بالنقيض، وهذا شرط من إضافات علم أصول الفقه[3].

الباب الثالث يضم تراكيب تكون فيها (إلا) وصفية بمعنى (غير) أو (مثل). ويرجع خلع الاستثناء عنها إلى انخرام شرط في نسقها، وهو ورود الاسم قبلها نكرة في صورة مفرد، كما في هذا التركيب (لو كان معنا فتى إلا هذا لنجونا)، أو في صورة جمع كما في الآية ﴿لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدَتا﴾. (إلا) في الآية بمعنى (غير) الوصفية لأن ما قبلها جمع نكرة[4].

نخلص إلى أن سيبويه لم يستعمل إطلاقاً مصطلح الاستثناء في تراكيب اختل فيها شرط من شروط (إلا) الاستثنائية. كأن لا يكون الاسم بعد (إلا) من جنس ما قبلها. أو أن يكون الاسم بعد (إلا) من مكونات جملة منفصلة عن جملة الاستثناء. أو أن يكون الاسم قبل (إلا) اسماً نكرة سواء أكان مفرداً أم جمعاً. لكن

---

(1) نفسه.
(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص325.
(3) انظر القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.
(4) للوقوف على شروط (إلا) الاستثنائية راجع القسم الثالث من كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

سيبويه رحمه الله وصف (إلا) في تراكيب بكونها غير استثنائية من غير أن يُفسِّر التفسير الذي قدمنها لهذه الظاهرة.

والملاحظ أن من الشراح قديماً والمحققين الجدد لأعمال النحويين السابقين والناشرين مَن يضع أحياناً عناوين فرعية ليست من لغة سيبويه الاصطلاحية. ومن ذلك انتفاء مصطلح (الاستثناء المنقطع) من شرح السيرافي للشاهد (404) في كتابه شرح أبيات سيبويه، وثبوتُه في نسخة المكتبة الشاملة من نفس الكتاب[1]. وتردده في مواضع أخرى في النسختين من نفس الكتاب، وإن لم يكن هذا المفهوم غير وارد في لغة سيبويه الاصطلاحية.

وبالانتقال إلى مؤلف آخر قريب نسبياً من كتاب سبياً نجد ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) ينحت لغة اصطلاحية أخرى لمفاهيم نحوية مغايرة. كما يظهر بوضوح من كلامه في «باب الاستثناء المنقطع من الأول: (إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين... وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهِم أن كلَّ جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر»[2].

مما يُلاحظ في وصف ابن السراج استحداثه لمصطلح (الاستثناء المنقطع) ووضعه للتركيب الذي يكون فيه الاسم بعد (إلا) من غير جنس الاسم قبلها. واستشهد بأمثلة من شواهد سيبويه على استعمال (إلا) بمعنى غيرها. ووصف الاستثناء المنقطع بكونه استثناءً غيرَ صحيح. وهذا الذي وصفه ليس باستثناء أصلاً في نحو سيبويه.

كما استحدث مصطلح (الاستثناء الصحيح)، وهو الاستثناء في نحو سيبويه من غير زيادة وصف إضافي. وأدخل عليه قيداً جديداً وهو الجمع الذي يوهم

---

(1) قارن المنشور من كلام السيرافي في كتابه شرح أبيات سيبويه عن الشاهد 404 في ج1، ص50 من النسخة الورقية مكتبة الكليات الأزهرية1394 وما نشر؛ إلكترونياً في المكتبة الشاملة.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص290.

باستغراقه للاسم بعد (إلا). أما القيد المتداول، وإن سكت عنه سيبويه، فهو العام الذي يستغرق ما بعد (إلا) وجوباً. وما وضعه ابن السراج من اللغة الاصطلاحية لا يوافق في معظمه نحو سيبويه، ولا يطابق نحو اللغة العربية.

ومنذ القرن الرابع من الهجرة أخذ المتصل والمنقطع يستقر مصطلحاً ومفهوماً في علم أصول الفقه، كما يظهر من قول أحدهم: «اعلم أن تحقيق الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع يحصل بأمرين يتحقق بوجودهما أن الاستثناء متصل. وإن اختل واحد منهما فهو منقطع. الأول أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو (جاء القوم إلا زيداً). فإن كان من غير جنسه فهو منقطع، نحو (جاء القوم إلا حماراً). والثاني أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه»[(1)].

وانتقل المصطلح بهذا المعنى إلى النحو المتأخر، كما عبر عنه ابن مالك نظماً بقوله في الكافية: «وهو إذا ما كان بعضاً متصل... وغيرَه منقطع ومنفصل».

وهكذا تحوَّل المفهوم من الاتصال والانقطاع من علاقة عاملية في نحو سيبويه إلى علاقة دلالية في غيره من اللغويات التراثية. وأُدرجت تراكيب في الاستثناء وهي ليست منه، لانتفاء القيود التي تضبط نسق (إلا) الاستثنائية. ومنها علاقة الانتماء الواجبة.

وانقلب الاستثناء صورياً، يُستدل به أحياناً على مقاصد قرآنية قبل إثبات ما إذا كانت (إلا) استثنائية. كما حصل في تفسير الآية ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ أَبَى﴾. حيث يتكرر في التفاسير مثل العبارة التالية: «واختلف في قوله (إِلا إِبْلِيسَ) فقيل هو استثناء منقطع، لأن إِبْلِيسَ لم يكن من الملائكة، وقيل هو متصل لأن إبليس من الملائكة»[(2)].

ويظهر من مثال الاستثناء أن ما قد يقع من الخلط في اللغة الاصطلاحية والمفاهيم النحوية عبر تاريخ العلم لا يُكتشف ويصحح بغير قراءة تقابلية

---

(1) المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، ص282.

(2) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص469. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت 1422.

للغويات التراثية، قراءة ترصد حركة الفكرة ولغتَها الاصطلاحية من النشـأة إلى زمن محدد.

وتتأكد القيمة العلمية للقراءة التقابلية من خلال نموذج ثان من كتاب سيبويه يتعلق بلغته الاصطلاحية لوصف الفاعل والمفعول، وما طرأ عليها من التغيير في الكتب النحوية بعده. ولاختصار القول نكتفي بسرد الأقوال والتعليق عليها في الأخير.

في كتاب سيبويه (180هـ) ظهر مصطلح «المفعول المرفوع»، كما صرَّح به في «باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل و لم يتعده فعلُه إلى مفعول آخر. الفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل».

وفي مقتضب المبرد (285هـ) استُبدِل بمصطلح سيبويه مصطلح آخر، كما يظهر بصريح العبارة من قوله: «فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ وكنتَ هاهنا قد حذفته أقمت الْمفعول مقامه... فإن جئْت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول». ترك المبرد مصطلح سيبويه (المفعول المرفوع) وعوضه بمصطلح (المفعول الذي قام مقام الفاعل) مع الاحتفاظ بنفس المفهوم النحوي.

وقد اقترض ابن السراج (316هـ) من المبرد مصطلحه، وبدأ بتعريفه حيث يقول: «اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمهُ حكم الفاعل، تقول: (ضُربَ زيد) كما تقول: (ضَربَ زيد)». واستعمله أكثر من نحوي بعدهما.

ابن الوراق (381هـ) في كتابه علل النحو: «المفعول الذي قام مقام الفاعل».
وابن جني (392هـ) في الخصائص: «كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد». وفي اللمع «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أَقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته».

ومع الأستراباذي (686هـ) تغيَّر مصطلح سيبويه كلياً؛ إذ شرع في شرح الشافية يستخدم مصطلح «نائب الفاعل»، فاختفى منه المفعول لفظاً ومعنىً. يقول

في تعليقه على شطر بيت من الشعر: «ويُستخرَجَ الْيَرْبوعُ من نافِقائه... وصوابُه (فيُستخرَجَ) بالفاء السببية. ونصبُه بـ(أن) مضمرة بعدها، وبالبناء للمفعول و(اليربوع) نائب الفاعل»[1].

واتسع استخدام مصطلح (نائب الفاعل) في شروح الألفية وفي أعمال المتأخرين من النحويين. ومنهم ابن هشام (761هـ). جاء في «باب النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعولٌ به». ثم انتشر مصطلح (نائب الفاعل) في النحو المدرسي، وأخذ المحققون يستعملونه عناوين لمباحثه في أعمال نحوية سابقة على ظهور نائب الفاعل. كما حصل في لمع ابن جني.

والخلاصة أن المبرد، بما أحدث من التغيير في مصطلح سيبويه، لم يكن مبرَّراً بإضافة شيء لم يكن في المفهوم الأصلي، بل صيَّر المفهوم غامضاً، لأن الوظائف لا يقوم بعضُها مقام بعض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأستراباذي، بل عمَّق الغموض بما أحدث. لأنه ليس للوظائف نواب حتى يُسمى المفعول المرفوع بنائب الفاعل.

وهذا القليل من النماذج الموضحة للقراءة التقابلية كاف لإبراز القيمة العلمية لهذا الضرب من القراءة الثانية للغويات التراثية. إذ تُحقِّق نتائج في غاية الأهمية. من أهمها تسليطُ ضوءِ العقل على الراسخات، وتنقيةُ المعرفة اللغوية في علوم العربية من الشوائب، وتدقيق المفاهيم اللغوية الغامضة، وتهذيبُ لغتِها الاصطلاحية المضطربة.

4. القراءة المقارنة بين النماذج النحوية

تصح المقارنة بين النماذج النحوية إذا توافرت فيها الضوابط التالية:

أولاً. أن تكون النماذج النحوية المقارن بينها منبثقةً من الخصائص النمطية للغة العربية. ومدونة أصلاً باللغة العربية. وتتخذ من اللغة العربية موضوعاً للدراسة والوصف. فلا يُقارن بين نحوين أحدهما منبثق من غير العربية. أو نشأ أصلاً لدراسة غير العربية.

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج4، ص346. دار الكتب العلمية بيروت 1395.

ثانياً. أن يكون لكلا النموذجين النحويين موضوع المقارنة بنيةٌ داخلية مغايرة تَماماً للنموذج الآخر. لأنه لا يُقارن بين الشيء ونفسه، أو بينه وبين مثله. إذ مثل هذا العمل يدخل في القراءة التقابلية التاريخية، كما سبق تحديدها.

ثالثاً. أن تكون المقارنة بين نسختين لنحو اللغة الواحدة؛ بحيث تكون كلتا النسختين لنحو اللغة المعنية قد صيغت في سياق تاريخي متميز علمياً. وبهذا القيد لا تكون المقارنة النحوية للإشادة بأحد النموذجين والتقليل من الآخر، بقدر ما تكون وقوفاً على انتقال نحو اللغة العربية من نسخة متميزة في عهدها إلى نسخة أخرى بمميزات أخرى في عهدها اللاحق.

رابعاً. أن تؤدي المقارنة النحوية إلى تطوير المعرفة اللغوية؛ كأن تنقل معرفة الإنسان العربي باللغة العربية إلى مستوى أعلى. إذ من شروط النسخة الثانية من نحو العربية أن تكون معبِّرةً بصورة أشمل وأدق عن نسق اللغة العربية.

وما ذكرناه من الضوابط يجعل المقارنة النحوية ممكنةً حالياً، وخاصة بعد ظهور نحو اللغة العربية التوليفي. وتقوم المقارنة إذن بين النحو التراثي الذي صاغه سيبويه في أواخر القرن الثاني للهجرة ونحو اللغة العربية التوليفي الذي وضعناه في إطار نظرية اللسانيات النسبية مؤخراً.

وبما أن نَحو سيبويه غيرُ مبني بنية النماذج النحوية العصرية، بل جاء نحوه منتظماً في مجمَّع من الأبواب المركبة تركيبَ الظاهرة اللغوية المدروسة، رأينا أن نحصر المقارنة النحوية بين النموذجين في قضايا لغوية مشتركة. وفي مقدمتها العاملية بصفتها آلةً لوصف جزء من نسق العربية في كلا النحوين.

واقتصاداً في الوقت، ولوضوح المقارنة بين العامليتين التراثية والتوليفية بدا لنا أن نقابل بين المفاهيم على النحو التالي:

(1) عاملية النحو التوليفي علاقية.

(2) العوامل في النحو التوليفي أربعة أنواع:

(أ) علاقة تركيبية تضم علاقة الإسناد وعلاقة الإفضال.

(ب) وسيط العلامة المحمولة.

(ج) علاقة دلالية؛ تضم؛ السببية والعلية والسبلية واللزوم.

(د) علاقة تداولية تضم عدداً من الانتظامات المحتملة بين المتخاطبين.

(3) كل عوامل النحو التوليفي تعمل أثراً واحداً. فعلاقة الإسناد تعمل الرفع، وعلاقة الإفضال تعمل النصب، والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابية. وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العلية تعمل المفعولية.

(4) ترتيب مكونات الجملة من اختصاص العامل التداولي، ولا يشاركه فيه غيره.

(1) عاملية النحو التراثي لفظية.

(2) العوامل في النحو التراثي نوعان:

(أ) عامل غير لفظي يضم الابتداء.

(ب) عامل لفظي يضم الفعل، والاسم، والحرف.

(3) بعض عوامل النحو التراثي يعملُ أثراً واحداً. كالابتداء الذي يعمل الرفع، وحرف الإضافة الذي يعمل الجر. وبعضها الآخر يعمل نوعين من الأثر، كالفعل الذي يعمل الرفع والنصب.

(4) جميع العوامل اللفظية في النحو التراثي تشارك في ترتيب مكونات الجملة، كالابتداء الذي يحمل المبتدأ على الوقوع أولاً في صدر الإسناد. والفعل الذي يُجبر الفاعل على النزول في المرتبة الثانية بعده الفعل. ولا يصح عكس ترتيبهما؛ كأن يتقدم الفاعل على فعله.

(5) العوامل العلاقية مرتبة ترتيباً طبيعياً تبعاً لمراحل تكوين الجملة. أولها العلاقة التركيبية، وثانيها وسيط العلامة المحمولة، وثالثها العلاقة الدلالية، ورابعها العلاقة التداولية.

(6) العامل العلاقي أثره محدد بدقة، إذ للرفع عامل وهو علاقة الإسناد، وللفاعل عامل آخر وهو علاقة السببية، وللضمة عامل ثالث، وهو الوسيط اللغوي. وتشتغل هذه العوامل بانتظام ولا تداخل في العمل.

(7) للأثر الواحد في العاملية العلاقية عامل واحدٌ وواحد لا غير. فلا يعمل الرفع في أيّ قابل غيرُ علاقة الإسناد.

(8) كل أثر في العاملية العلاقية له عامل واحد أيّاً كان القابل. فعامل الرفع في الاسم هو نفسه عامل الرفع في الفعل المضارع، وفي غيرهما. فالعامل يعمل أثراً واحداً، وقد يتلقاه أكثر من قابل بصرف النظر عن مقولته النوعية. سواءً أكان اسماً تاماً أو صفة، أو مصدراً أو فعلاً مضارعاً أو خالفة.

(5) العوامل اللفظية لا تنتظم في ترتيب معين. فلا يقع بعضُها قبل بعض بالضرورة المنطقية. فليس للابتداء مثلاً أن يترتَّب قبل الفعل أو بعده.

(6) العامل اللفظي أثرهُ غير محدَّد بدقة. فالاسم الذي تفرَّغ له الفعلُ قبله قد يكون فاعلاً، ومرفوعاً، وذا ضمة في آخره. والسؤال هل الفعل يعمل الثلاثة أو بعضها.

(7) للأثر الواحد في العاملية اللفظية أكثر من عامل واحد. فالابتداء والفعل كلاهما يعمل الرفع في قابلين متغايرين، أحدهما مبتدأ والآخر فاعل.

(8) بعض الأثر في العاملية اللفظية ليس له عامل واضح. فالفعل المضارع عند سيبويه يرتفع لكينونته في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم خبر. وعامل الرفع فيه عند الفراء هو تجرده من النواصب والجوازم. وعند الكسائي يرتفع الفعل المضارع بحروف المضارعة لتي تلتصق به. ولا يُستبعد أن يجمع رابعٌ كلَّ هذه الخصائص.

(9) ما يعرض للفعل المضارع المعرب من أثر الرفع يعرض أيضاً للفعلين الماضي والأمر المبنيين وضعاً. والأفعالُ إعراباً وبناءً كالأسماء إعراباً وبناءً. ولا يُشترط في الجميع إلا جهةُ اقتضاء للأثر. فالجهة التي اقتضت أن يكون المضارع المعرب مرفوعاً هي نفسها اقتضت أن يكون غيره المبني في موضع المرفوع. سواء كان فعلاً أو اسماً.

(10) في عاملية النحو التوليفي تَمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. فالعامل أحد الأربعة: إما تركيبي يعمل حالتي الرفع والنصب، وإما دلالي يعمل وظائف نحوية كالفاعل والمفعول، وإما تداولي يعمل رتبة موقعية، وإما وسيط لغوي يعمل علامات إعرابية.

بينما الناسخ مفردات معجمية تُشكِّل شرطاً لإبطال علامة بأخرى. فحروف الإضافة يكون ذكرُها شرطاً لإبطال فتحة المنصوبات بالكسرة. ويكون ذكرُ (إنّ) وأخواتها شرطاً لإبطال ضمة المسند إليه بالفتحة. كما تكون (كان) وأخواتها شرطاً

(9) المبنيات من القوابل يُقدَّر لموضع بعضها أثرٌ كالرفع أو النصب، ولا يُقدَّر لموضع البعض الآخر أثرٌ. مثاله (مَنْ جاءَ)، يكون اسم الاستفهام (مَنْ) في محل رفع. والفعل الماضي (جاءَ) ليس له محلّ. وكذلك فعل الأمر في مثل (اخرُجي) ليس له محل، وياء المخاطبة في موضع الرفع.

(10) ليس في العاملية التراثية تَمييزٌ واضح بين العامل والناسخ. إذ كلاهما يعمل نفس الأثر مع اختلاف في تسمية القابل. (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كان الطبيبُ مريضاً)، و(عالج الطبيبُ مريضاً). إذ كلا الفعلين يعمل الرفع في الأول والنصب في الثاني. والفرق بينهما في تسمية قابليْهما. وكذلك (إنّ) «تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول»[1]. فلا فرق بين العامل والناسخ وقوابلهما.

لإبطال ضمة المسند بالفتحة. وتكون (ظن) والأخوات شرطاً لإبطال ضمتي المسند والمسند إليه بالفتحتين. وتكون (لم) و(لن) شرطين لإبطال ضمة الفعل المضارع بسكون أو فتحة.

(11) النواسخ في العاملية العلاقية تدخل على قوابل معمولة أصلاً بعوامل تركيبية. وليس للناسخ أن يُؤثر فيما كان لتلك القوابل من الآثار ماعدا علاماتِ الإعراب المعرَّضة للإبطال بعلامات النواسخ.

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص145.

ويشكل الناسخُ ومنسوخُ العلامةِ مركباً واحداً يتلقى أثر العامل الأصلي وعلامتَه المقدَّرةَ التي تظهر على التابع في العطف على المحل خاصة.

(12) العاملية العلاقية عاملية حرة في طور التأليف من التركيب، حيث تشتغل العوامل الثلاثة الأولى: التركيبية والدلالية والوسائطية. وهي مرتبة في طور الترتيب من التركيب؛ حيث تشتغل العوامل التداولية، ويكتمل بناء الجملة.

(11) النواسخ في العاملية اللفظية تعمل آثاراً في قوابل معمولة سلفاً بعوامل أسبق. ولا شيءَ عن مصير آثار العوامل السابقة. مثاله (كان) التي تعمل الرفع في المبتدأ المرفوع أصلاً بالابتداء. لكن لا نعلم ماذا يُزيح الناسخ (كان) من عمل الابتداء. ولا يستقيم القول إنَّ رفع الناسخ قد حل محل رفع الابتداء، لما سيترتب عنه من وجود أنواع من الرفع. كما لا يكفي القول بحلول مصطلح «اسم كان» محل مصطلح «المبتدأ».

(12) العاملية اللفظية عاملية تجمع في آن واحد بين الرتبة القارَّة المانعة من أن يتقدَّم الفاعل على فعله الذي يعمل فيه الرفع، وبين الرتبة الحرة التي تسمح بأن يتقدم المفعول على فعله الذي يعمل فيه النصب.

فالفعل عامل لفظي واحد، يعمل عملان: رفع الفاعل المجبر على الوقوع بعد الفعل، ونصب المفعول المحرر من الرتبة القارة.

يتبيَّن من جدول المقارنة بين عاملية تراثية وأخرى توليفية أن العاملية النحوية في نسختها الثانية تتمتع بخاصية الوضوح التام والانتظام الصارم. ولئلا نكرر ما ذكرنا من خصائصها الموصوفة في جدول المقارنة نكتفي بإضافة ما يلي:

(أ) عاملية النحو التوليفي تعكس بانتظامها ما في نسق اللغة العربية من الانتظام المنطقي، فاشتغال العوامل بالتسلسل الآتي مطابق للمراحل المقطوعة في إنتاج الجملة. كما هي موصوفة في بنية النموذج النحوي الموضوع للغة العربية.

عوامل العلاقة التركيبية تشتغل في مرحلة البنية الإعرابية للجملة، وتَحثُّ وقتئذٍ وسيط العلامة اللغوي بصفته عاملاً مختصاً في إنتاج علامات الإعراب. كما تفسح المجال للنواسخ بإبطال علامة العامل بعلامة الناسخ. كل ذلك يحصل بالتسلسل الموصوف في طور البنية الإعرابية للجملة.

وبعدها تأتي عوامل العلاقات الدلالية التي تشتغل في طور البنية الوظيفية للجملة. وهي تعمل حينئذ الوظائف النحوية من الفاعلية والمفعولية والحالية، ونحو ذلك.

وبعدها يجيء دور العوامل التداولية التي تشتغل في طور البنية الموقعية للجملة، وتعمل الترتيب في مكونات الجملة التي ظلت مؤلَّفةً غيرَ مرتبة. وبتشغيل الصنف الأخير من العوامل العلاقية يكون إنتاج الجملة قد اكتمل، وتُصبح الجملة وقتئذ جاهزة للاستعمال.

(ب) استناداً إلى انتظام العاملية التوليفية المطابق لانتظام بنية التركيب في اللغة العربية تكون النسخة الأخيرة من العاملية النحوية هي الأقربَ إلى حوسبة اللغة العربية، ومكننة نحوها. وهي التي تكشف عن هندسة لغوية دقيقة يسهل تحويلها إلى نظام آلي إذا توافرت البينية العلمية والتقنية.

مثل هذا الجنى العلمي يُدرَك بقراءة ثانية للغويات التراثية قراءةً مقارنة بين نموذجين نحويين، وخاصة بعد أن أصبح لنحو اللغة العربية نسخةٌ ثانية، وفَّرت للمقارنة النحوية كل الشروط المطلوبة.

خلاصة:

نستخلص من محتوى هذا العرض في موضوع القراء الثانية للغويات التراثية ما يلي:

أولاً. اللغويات التراثية تستغرق كل التآليف في علوم اللغة العربية، وبعضاً من تآليف العلوم المجاورة.

ثانياً: لعله حان الوقت للجمع في قراءة اللغوية التراثية بين القراءتين الأولى والثانية. بحيث يُتوخى من الأولى تحصيل المعرفة اللغوية مجرَّدةً من تكوين نفسية للمعرفة، ويُتوخى من القراءة الثانية تقويم المعرفة اللغوية التراثية بمنهجية قراءة المساءلة كما وُصفت.

ثالثاً. إن القراءة التقابلية من أجل التأريخ لعلوم اللغة العربية أصبحت في وقتنا الراهن ضرورية. إذ من خلالها نستطيع أن نتتبع حركةَ المفاهيم اللغوية ولغتِها الاصطلاحية من النشأة على يد صاحبها إلى قُبَيل اختلاط علوم العربية بعلوم غيرها من اللغات. وبِها نتمكن من تدقيق المفاهيم اللغوية وتهذيب لغتها الاصطلاحية. ونصوِّب ما أمكن النسخة الأولى من نحو اللغة العربية.

رابعاً. بظهور نموذج نحو اللغة العربية التوليفي توفَّرت إمكانية المقارنة النحوية في قراءة ثانية للغويات التراثية. ومن مزايا هذه القراءة الوقوف على خصائص النسختين من نحو العربية، وكيف يتفاوت وصف اللغة العربية بِهما، وبأيهما تدخل العربة عهد الهندسة اللغوية، وبأيهما يسهل تعليم اللغة العربية لأصحابها وللناطقين بغيرها. ويتأتى معالجة الخطابين الشرعي والأدبي معالجة علمية. ونحو هذا من التطبيقات اللغوية في مختلف القطاعات العملية. ومن الله التوفيق.

خاتمة

إن وضع نموذج نحوي جديد لوصف اللغة العربية وصفاً علمياً ليستلزم؛ فضلاً عن الاستجابة لنظرية لسانية وحبكٍ لبنيته الداخلية وهو ما سبق إثباته في القسم الأول من المحاضرات في نظرية اللسانيات النسبية ونحو اللغة العربية التوليفي، إخضاعُه لسلسة من الاختبارات التطبيقية التي تكشف عن قدراته العملية المحصورة أولاً في مجال وصف اللغة العربية. وثانياً في استخدام وصف العربية الجديد في مختلف الحقول المعرفية المجاورة.

البدءُ بالقسم الثاني من المحاضرات، وإعداده أولاً للطباعة حملنا على التذكير ببنية نموذج النحو التوليفي. وفي ذلك بيانٌ واضح لمفهوم النحو المطابق للغة الموصوفة بنيةً ووظيفةً. وبفضل تمام التطابق بين النحو واللغة ظهرت اللغة في صورة نسق مركب من القواعد الموزعة بانتظام على خمسة أنساق فرعية متتالية؛ يخدم سابقُها اللاحقَ. أولها الفص النصغي وآخرها الفص التركيبي،

ومن وسائل اختبار النحو لإثبات قدرته العملية على الوصف العلمي للغة العربية استخدام مفاهيمه الإجرائية في وصف ظواهر لغوية، كَثُر حولَها الخلافُ وقلّ فيه الصواب.

ومنها ظاهرة التعجب التي اختيرت لما وقع فيها قديماً من تساهل في الوصف. كعدم التفريق بين «التعجب البنيوي»؛ وهو غرض يرتبط ببنيته التركيبية الخاصة به، و«التعجب الاستلزامي» المفهوم من أي تركيب يقوم على المبالغات المثيرة للاستغراب.

وكذلك عدمُ التمييز في التعجب البنيوي بين تعجب بسيط يقترن ببنية (ما أفعلَه)، وآخر مركب من التعجب والتعجيب يكون مقترناً ببنية (أَفعلْ به). وليس

من النسق اللغوي المبني على مبدأ الاقتصاد في الجهد أن تضع اللغة بنتين تـــركيبتين لنفس الغرض.

ومن التساهل في الوصف تعليلُ البنية الإعرابية لتركيب التعجب بما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة. ومن جملة ما يترتب عنه عدمُ التـــدقيق في الانتمـــاء المقـــولي للمداخل المعجمية التي تكوّن بنية التعجب. كاعتبارِ فتحةِ (أفعلَ) في مثل (ما أبْهجَ الحفلَ) فتحةَ بناء، بُنِيَ بها الفعل الماضي المنقول صرفياً من أصله (فَعلَ)، وأن فتحة (الحفلَ) فتحةُ إعرابٍ عن وظيفة المفعولية فكان الاضطرارُ إلى إضمار الفاعل.

وكل ذلك وغيره الكثير مما طُرح قديماً في ظاهرة التعجب لا يستقيم أغلبُه في نحو اللغة العربية التوليفي الذي تناول التعجب مفهوماً وبنيةً تناولاً علمياً دقيقـــاً، فجاء الوصف بسيطاً محكماً مما يدل على تفوق هذا النمـــوذج في أول اختباراتـــه المتعلقة بالوصف التوليفي للظواهر اللغوية. وتكرر هذا التفوق في معالجة الدعوات الثلاث: النداء والاستغاثة والندبة.

وثاني اختبار لنحو العربية التوليفي أُجري عليه في إعراب آيات من القـــرآن الكريم، وذلك لبيان أن الإعراب هنا غيرُ الإعراب قديماً. إذ يصدق الإعـــراب، في نحو العربية التوليفي، على الوصف المجمل للمقتطع من المعرفة اللغوية المختزنـــة في أذهان الناطقين بالعربية المستعملِ من لدن المتكلمين إما لإنتاج العبـــارة موضـــوع الإعراب وإما لتحليل بنيتها من أجل فهم دلالتِها.

ولا بأس من أن نُلخِّص مجدداً أن الإعراب هنا يجري؛ طبقاً لنموذج النحـــو التوليفي عبرَ مستويات متوالية توالي الفصوص اللغوية الأربعة. إن وصـــف علـــم التجويد لأداء الآية ليستدعي جزءاً من المعرفة المكونة لمحتوى الفص النصغي، كما أن تدبر علم التفسير لمعاني القرآني الكريم ليستوجب الأخذ بالمعرفة اللغوية الخاصة بالفصّ المعجمي، ثم المعرفة اللغوية التي يتضمنها الفص التحويلي بقواعده التصريفية اللفظية، وقواعده الاشتقاقية الدلالية. وأخيراً المعرفـــة اللغويـــة المكونـــة للفـــص التركيبـــي بدءاً بالنسق المقولي، ومروراً بكافة المراحل التي يقطعها تكوين الجملة. من البنية المكونية إلى البنية الإعرابية، وإلى البنية الوظيفية، وأخيراً البنية الموقعيـــة. فالمتكلم لا ينتج جملةً أو يفهم معناها من غير توظيف لجزء مما اكتسب من المعرفة

اللغوية الموزعة على فصوص أربعة. فإعراب أيةٌ من القرآن الكريم أو عبارة من متخير كلام البشر يعني الوصف الإجمالي لما طُبِّق في إنتاجها من المعرفة اللغوية الموزعة على الفصوص اللغوية الأربعة.

ولإظهار قيمة المفهوم الجديد للإعراب رأينا أن نقابله بمفهوم المتقدمين، فاقتطفنا من إعراب أبي جعفر النحاس للقرآن الكريم ما قاله في إعرابه لنفس الآيات التي سبق أن أعربناها من سورة الرحمن. وتبين أن إعرابه انتقائي يقوم انتقاء بعض المعلومات اللغوية وتركي الباقي.

وللإمعان في إثبات جدوى النحو التوليفي رأينا أن نختبره من جديد، على أن يكون الاختبار هذه المرة عن طريق المقارنة بينه وبين النحو التراثي من جهات أربع.

(أ). من جهة البناء الداخلي للنحويين. وتبيَّن أن بناء النحو التوليفي في غاية الإحكام، لأن هذا المعيار لم يكن يُؤخذ به في النحو العربي التراثي ولا في أي نحو وُضع لأي لغة قبل منتصف القرن العشرين.

(ب). من جهة المنهجية المتبعة في تحصيل المعرفة اللغوية المستهدفة بالوصف في كلا النحوين التراثي والتوليفي. وظهر أيضاً تفاوتٌ بين النموذجين بسبب ما تراكم حالياً من الخبرات المعرفية لم يكن شيء منها من قبل. ويكفي في هذا الباب المقارنة بين منهجيتَيْ تحديد «أقسام الكلم» في أي نحو سابق وتحديد نظائرها «المقولات المركبة» في نحونا التوليفي. ولم تُهمل المقارنةُ النحوية لغةَ الوصف مستخدمةً معيار المطابقة؛ أ يُطابق المفهومُ الاصطلاحي واقعَ اللغة مع ما يقتضيه النموذج النحوي؟ أم يُطابق مرة النحو وأخرى اللغة؟. وقد اتضح أن مطابقة اللغة الاصطلاحية في النحو التوليفي مزدوجة قارة وفي النحو التراثي أحادية متبدلة.

(ج). من جهة مخلفات العامليتين اللفظية والعلاقية على بنية اللغة. وقد تبيَّن أن الكثير من توقعات العاملية اللفظية لا تطابق حقيقةً واقعَ اللغة. كأن تتنبَّأ بما ليس في اللغة؛ كالمبتدأ والضمير المستتر والاشتغال، أو أن تتجاهل ما فيها كالفعلين القاصر والمتخطي شبيهَيْ اللازم والمتعدي، ونسخ المنصوب كنسخ المرفوع. وهذا قليل من كثير. وفي المقابل تأتي توقعات العاملية العلاقة مطابقة لواقع العربية؛ فلا تصف اللغة بما ليس فيها، ولا تترك ما فيها بغير وصف.

وفي آخر هذه الخاتمة نستطيع أن نقول بكل اطمئنان. لقد اجتمع في نموذج النحو التوليفي كل أسباب النجاح في وصف العربية وغيرها من اللغات التوليفية وصفاً علمياً بالمعنى الدقيق للكلمة. لأنه وليد نظرية اللسانيات النسبية المؤسَّسة على محور استبدالي مناقض لما قامت عليه نظرية اللسانيات الكلية المتأزمة. ولأن له بنية داخلية محكمة، فجاء مطابقاً لنسق العربية ومثلها من اللغات التوليفية بنيةً ووظيفةً. ولأنه كشف في اختباراته التطبيقية عن قدرة عملية عالية، من خلال وصفه الكافي والبسيط لظواهر لغوية من العربية، وتَفوُّقه في المقارنات النحوية.

مصادر ومراجع



(أ) باللغة العربية

ابن جني، اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت بدون تاريخ.

ابن جني، المنصف، إدارة إحياء التراث، القاهرة 1373.

ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة 1371.

ابن جني، سر صناعة الإعراب، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة 1374.

ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت 1422.

ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405.

ابن الوراق، علل النحو، مكتبة الرشد، الرياض 1420.

ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة 1399.

ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت بدون تاريخ.

ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 1422.

سيبويه، الكتاب، عالم الكتب، بيروت 1385.

الأستراباذي، شرح الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت 1402.

الأستراباذي، شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، تركيا 1310.

الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت بدون تاريخ.

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة، القاهرة 1961.

الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.

الأوراغي، الوسائط اللغوية -1 أفول اللسانيات الكلية، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.

الأوراغي، الوسائط اللغوية -2 اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، الطبعة الثانية 1435، منشورات ضفاف بيروت ودار الأمان الرباط، والاختلاف الجزائر.

الأوراغي التعدد اللغوي؛ انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب، الرباط 2002.
الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية؛ دواعي النشأة. دار الأمان الرباط، ودار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر. بيروت 2010
الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، الطبعة الأولى 2010، دار الأمان الرباط، ودار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر.
الأوراغي، لسان حضارة القرآن، الطبعة الأولى 2010، دار الأمان الرباط، دار العلوم العربية بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر.
الأوراغي، نظرية أصول الصياغة التشريعية العربية وتطبيقاها العملية، مخطوط.
البغدادي، خزانة الأدب، المطبعة السلفية القاهرة، 1347هـ.
البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي: بيروت 1420.
البيهقي، الأسماء والصفات، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 1358.
الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت 1424.
الجاحظ، البيان والتبيين؛ مطبعة الاستقامة، القاهرة 1366.
الجرجاني، أسرار البلاغة، وزارة المعارف، استانبول، 1954.
الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة 1404هـ.
الجويني، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1369هـ.
الرازي، المحصول في علم الأصول، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1399.
الرازي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران بدون تاريخ.
الزركشي، البرهان في علوم القرآن، البابي الحلبي، القاهرة، 1391.
الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت 1407
الزمخشري، المفصل، مصطفى حجازي، القاهرة، بدون تاريخ.
السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت 1403.
السهيلي، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت 1412.
السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت 1973.

السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق 1406.
السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة بدون تاريخ.
الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، دمشق وزارة الثقافة 1995.
العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق 1416.
الغزالي، المعارف العقلية، دار الفكر، دمشق 1383هـ.
الفاسي عبد القادر اللسانيات واللغة العربية، توبقال 1982.
الفاسي عبد القادر، الربط الإحالي، ضمن مجلة تكامل المعرفة، العدد 9 الرباط 1984
القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وزارة المعارف، القاهرة 1380هـ.
المبرد، المقتضب، وزارة الأوقاف، القاهرة 1399.
المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي، دمشق 1428.
الميناوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، المكتبة الشاملة 1432.
النحاس، إعراب القرآن، مطبعة العاني، بغداد 1978.
ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الإيسيسكو، الرباط

(ب) مصادر باللغات الأجنبية

Académie des sciences de L'U.R.S.S, (1977), questions théoriques de la linguistique, Moscou.
L.Bloomfield (1933), Le Langage, PAYOT, Paris 1970.
M.BRAME (1970), Arabic phonologie implications for phonological theory and historical Semitic, MASSACHUSET INSTITUTE.
H.Borer (1984), Parametric Syntax, Foris Publications, Dordrech/ Holland.
J. CANTINEAU (1960), cours de phonétique ARABE, librairie C.KLINCKSIECK, Paris.
N.Chomsky (1965), Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris 1971
N.Chomsky (1981), Théorie du Gouvernement et du liage, Seuil, Paris 1991

N. Chomsky (1995), The Minimalist Program, Massachusetts Institute of Technology

N. Chomsky (2006), LE LANGAGE ET LA PENSEE, Payot Paris.

R. Carnap (1966), les fondements philosophiques de la physique, Armand Colin, Paris 1973.

J.J. McCARTHY (1975), formal problems in SEMITIC PHONOLOGY AND MORPHOLOGY, Harvard college.

J -P Desclés (1990), Langages applicatifs Langues naturelles et cognition, HERMES, Paris.

F.De Saussure (1974) cours de linguistique générale, PAYOT, Paris/

J.GUERON et J.Yves POLLOK, (1991), grammaire générative et syntaxe comparée, CNRS, Paris

F. NERF, (1991), Logique, Langage et réalité, Edition Universitaire, Paris.

K.R.Popper (1935), la logique de la découverte scientifique, Payot Paris (1978).

M.Piattell-Palmarini, Théories du langage Théories de L'apprentissage, Seuil Paris 1979.

P. RAMAT (1985), typologie linguistique, puf Paris.

Robert Marty (1994), Sémiotique de L'obsolescence des formes, in Design-Recherche n°6, Université Technologique de Compiègne.

A.Rouveret, Syntaxe générative et Syntaxe comparée, LANGAGE n°60, Décembre 1980.

E.Sapir, (1921), Le Langage, PAYOT, Paris

T.Shopen (1985), Language typology and syntax description, Volume 1, Cambridge University Press.

T. Samuel Kuhn (1962), la structure des révolutions scientifiques, Flammarion, Paris, 2008.